

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م



جامعة اليرموك  
كلية الشريعة  
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية  
الأردن -

# صناديق الاستثمار

دراسة فقهية اقتصادية حالة الأردن

Investment funds "An Economic Jurisprudential study ... the Case of Jordan"

إعداد الطالبة

منيرة مقابلة

المشرف

الدكتور: عبد الله الصالح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك

آب ٢٠٠١/١٤٢٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كآاية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إربد / الأردن

صناديق الاستثمار "دراسة فقهية اقتصادية"

حالة الأردن

**Investment funds "An Economic Jurisprudential  
study "The Case of Jordan**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد  
الإسلامي من قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك

إعداد الطالبة

منيرة مقابلة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠١ / /

أعضاء لجنة المناقشة

- ٤- الدكتور عبد الله الصالح، رئيساً.....
- ٢- الدكتور سعيد الحلاق، عضواً.....
- ٣- الدكتور أحمد السعد، عضواً.....
- ٤- الدكتور كمال حطاب، عضواً.....

آب ٢٠٠١ / ١٤٢٢ هـ

## الإهداء

إلى الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أمي وأبي .... إلى دقات قلبيهما الحنون

إلى بلسم القلب ..... زوجي نبيل والى شمس عمري ناله

إلى بيت عمي جميعاً ..... والى روح ام نبيل الطاهرة .

إلى اخوتي واخواتي محط فخري واعتزازي .

إلى روح الشيخ الجليل الدكتور وليد العاني رحمه الله

إلى الشموس التي تنير كلية الشريعة ..... اساتذتي وشيوخي الافاضل

اليهم جميعاً هذا الجهد المتواضع .

## الشكر و التقدير

انقدم بوافر الشكر بعد شكر الله والثناء عليه لكل من الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الله الصالح ، المشرف على هذه الرسالة على ما قدمه من نصح وارشاد من خلال إشرافه على هذه الرسالة ، والتي أتمنى أن تكون نافعه ومفيدة .

واشكر الدكتور احمد السعد والدكتور كمال حطاب والدكتور سعيد الحلاق على تفضلهم واستجابتهم لمناقشة هذه الرسالة وتصويب ما ورد فيها من أخطاء لتظهر بصورة جيدة تقدم الفائدة والنفع بإذن الله .

كما اشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد المتواضع وخاصة موظفي صناديق الاستثمار التي تناولتها هذه الدراسة وكل من سهل لي مهمة البحث ، كما أنقد بالشكر إلى الأساتذة في كلية الشريعة في جامعة اليرموك والذين لم يبخلوا علي بتقديم النصح والتوجيه فجزاهم الله جميعا عني كل الخير .

## الملخص

### صناديق الاستثمار " دراسة فقهية اقتصادية "

#### حالة الأردن

للاستثمار في الإسلام خصائص تميزه عن الاستثمار في الأنظمة الأخرى ، حيث يمتاز بالطابع التعبدية ، ويقوم على المبادئ الأخلاقية ، كما أن دالته تتميز عن غيره لاختلاف معطيات الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي ، فالإباحة والمشروعية في كل مجالات الاستثمار ، والضوابط الأصولية التي تستقي منها الأحكام الشرعية ، والضوابط الفقهية ، هي من أساسيات هذه الدراسة ، نيتعرف المستثمر المسلم على القيود والأحكام التي تنظم الأنشطة الاستثمارية ليلتزم بها ، وللإفادة من ذكر هذه الضوابط لا بد من دراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار فكانت دراسة مؤسسة وإدارة وتنمية أموال الأيتام ، وصندوق الزكاة وصندوق التنمية والتشغيل ، وصندوق المعونة الوطنية .

أما بالنسبة لمؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام ، فيؤخذ عليها تعاملها بالسندات الحكومية القائمة على الإقراض الربوي . ويذكر أن المؤسسة تعهدت بكتابها السنوي لعام ١٩٩٨ ، بأنها ستتوقف عن هذا المجال من الاستثمارات ، كما أن عملية التعامل بالاسهم تحتاج إلى حذر شديد للحيلولة دون التعامل مع شركات تتعامل بالفائدة الربوية . أما بقية استثماراتها من بيع وشراء وإجارة ومشاركة ، فهي من الاستثمارات المباحة ، مع الأخذ بعين الاعتبار قبض المؤسسة في عقود المرابحة .

أما صندوق الزكاة فيعاني من عدة أمور أهمها ، ضعف الدعاية والإعلان لحث المواطنين على إخراج زكاة أموالهم ، وهو بالتالي يعاني من ضعف موارده وانحصار استثماراته بمشاريع صغيرة وحرافية أو زراعية ، لا يمكن أن تعود عليه بإيرادات لها ذات قيمة .

ويمكن للصندوق التوسع في مجال استثمار أموال الزكاة ، بعد الاستناد إلى مبحث مسألة جواز استثمار أموال الزكاة والذي خرج البحث في آراء الفقهاء بترجيح استثمار أموال الزكاة والله أعلم .

وتتصدر استثمارات صندوق التنمية والتشغيل في القروض الانتاجية الربوية ، والمرابحة الاسلامية والتي برزت على ساحة الاستثمار حديثا في الصندوق .  
أما صندوق المعونة الوطنية ، والذي يعاني من شح الموارد والضغط الكبير عليها من قبل الأسر المنتفعة . فيقوم بكافة انشطته على اساس أحكام الشريعة في المعاملات ، فالقروض التعليمية تقوم على مبدأ القرض الحسن ، والمشاريع التي تساعد على إنشائها تقوم على مبدأ القرض الحسن ، ولا تدخل الفائدة الربوية في هذا النشاط .

والحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي من علينا بالنعم وجعل لنا المال قياما فقال عز من قائل (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما) <sup>١</sup> .

نحمده حمد الشاكرين على نعمائه .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة لبيّن لنا

الحلال من الحرام .

### \* مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح الضوابط الشرعية لبعض صناديق الاستثمار في الأردن ومدى مشروعية الاقتراض من هذه الصناديق لأغراض استثمارية بحتة .

### \* هدف البحث

الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على آلية عمل بعض صناديق الاستثمار في الأردن وإبراز الحكم الشرعي في مجالات استثمار هذه الصناديق مع بيان الضوابط الشرعية والاقتصادية والعقدية لكافة مجالات الاستثمار سواء ظهرت في استثمار هذه الصناديق أو لا .

هذا بالإضافة إلى بيان بعض التطبيقات لاستثمارات إسلامية مقترحة لإمكانية

١- سورة النساء، من آية (٥)

حصول هذه الصناديق على المعلومات الكافية عند رغبتها إبدال الإستثمار المحرم بالاستثمار الشرعي .

## \* الدراسات السابقة

لقد تم التطرق الى بعض موضوعات هذا البحث في دراسات سابقة وكانت

كالتالي :

١. ( أحمد عايد دبلان ، ١٩٩١ ) : إدارة استثمار اموال الايتام في الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة ، وقد تطرقت الى استثمار اموال الايتام ولكنها لم تحلل نشاطات المؤسسة فقهيأ بالشكل الكافي .
٢. ( عماد بركات ، ١٩٩٠ ) استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الاسلامي والذي تناول جانب مدى مشروعية استثمار اموال الزكاة مع ابراز الاراء الفقهية ، كما تناول اهمية استثمار اموال الزكاة واثره في تحسين اوضاع اصناف المستحقين للزكاة .
٣. ( محمد رحيمي عثمان ، ١٩٩٦ ) صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية ، ولقد تطرق الى مجالات استثمار هذا الصندوق ومدى الارباح التي قدمها للمساهمين فيه .
٤. ( سامي حمود ) ، تطوير الاعمال المصرفية ، ١٩٧٦م ولقد عالج في بحثه الاعمال المصرفية قديماً وحديثاً وربطها بقضية الربا والقروض



بأنواعها وبين التكيف الفقهي للمسائل ، كما بحث المضاربة ووسائل

استثمار المال ، المضاربة والمشاركة المنتهية بالتملك والتمويل .

٥. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الأصول الشرعية

والأعمال المصرفية في الإسلام ، ١٩٨٢م ، وقد عالجت الكثير من

المواضيع الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والمشاركة المنتهية بالتملك

والمرابحة .

٦. ( وصال درابسة ، ١٩٩٨ ) مؤسسة الاقراض الزراعي ، وقد تناولت

فيها أنشطة المؤسسة وتعديلات قانونها واقترحت بعض العقود

الشرعية لتأخذ مكانتها في أنشطة المؤسسة .

٧. ( حسن بتران ، ١٩٩٩ ) ضوابط حرية الاستثمار في النظام

الاقتصادي الإسلامي ، وقد تطرق الى مفهوم الضوابط واهمية

الاستثمار ومعالمه كما ناقش الكثير من العقود الاستثمارية القديمة

والحديثة ووضع لها الضوابط الشرعية . الا انها لم تكن تطبيقية تعالج

بعض المؤسسة الاستثمارية .

٨. ( خلف النمري ، ٢٠٠٠ ) شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

وقد تناول فيها مفهوم شركة الاستثمار واسباب ضرورة قيام شركة

استثمار اسلامية واهدافها . وذكر بعض قواعد الشريعة الخاصة

بالاستثمار ومجالات عمل الشركة الاستثمارية للاستثمار .

٩. (قطب سانو ، ٢٠٠٠ ) الاستثمار احكامه وضوابطه في الفقه

الإسلامي . تطرق الباحث إلى مفهوم الاستثمار وحكمة ومقاصده

وضوابطه بأنواعها .

١٠. ( احمد محي الدين ، ١٩٨٦ ) عمل شركات الاستثمار

الإسلامية في السوق العالمية تناول الباحث المنهج الإسلامي للاستثمار

والاستثمار في اسواق الاوراق المالية العالمية ودواعي قيام شركات

استثمارية بطريقة الاستثمار المباشر وعوائق ذلك ومجالات واشكال

الاستثمار المباشر .

فجاءت رسالتي لتوازن بين الجانبين الفقهي والاقتصادي ، ولتأتي بحالة تطبيقية

يتعرف من خلالها افراد المجتمع على مدى مشروعية التعامل مع هذه

الصناديق الاستثمارية ، وتقدم مقترحات للصناديق لتستحق وصفها بصناديق

استثمارية اسلامية .

### \* أهمية الموضوع :

لقد جاء النظام الاقتصادي الاسلامي نظاما شاملا وكاملا ومتوازنا كبقية النظم

الإسلامية الأخرى ، كيف لا وهو من الخالق جل وعلا . الذي خلق الخلق وعلم مـذ

الأزل علما كاملا منتزها عن النقص ، ما يضرهم وما ينفعهم ، فأنزل التشريع الإسلامي ليحقق مصلحة الخلق جميعا ولينظم معاملات المسلمين .

إن من المعاملات الهامة التي لا يخلو منها زمان أو مكان للاستثمار ذلك النشاط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق المصلحة الجماعية عن طريق استغلال الموارد لزيادة الإنتاج وإعمار الأرض والقيام بوظيفة الخلافة .

ولقد حض الإسلام على الاستثمار وزيادة الإنتاج في كثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي ترفع من قدر العاملين ، كما جعل نيل الأجر والثواب من خلال العمل باعتباره عبادة عامة إذا ارتبط بالنية لله تعالى فجعله حافزا للمسلم بان يسارع ويبذل أقصى جهده في عملية العمل والاستثمار .

قال تعالى : ( هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور )<sup>١</sup> .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده )<sup>٢</sup> .

لكن الإسلام لم يجعل الاستثمار خاضعاً لأهواء الناس ، حتى لا يظهر التضارب في المصالح ، والظلم ، وأكل أموال الناس بالباطل ، بل قيده بضوابط شرعية ثابتة كاملة متوازنة ، تحقق التوازن بين الملكية الفردية والعامية وملكية الدولة

١- سورة المالك ، من آية ( ١٥ )

٢- زين الدين الزبيدي ، مختصر صحيح البخاري ، ج ١- ٢ ، حديث ٩٩٢ .

وتوازن بين السعي للدنيا والسعي للآخرة ، وغير ذلك من جوانب الكمال ، بهذه الضوابط والأحكام الشرعية ، فمنع الإسلام المسلم من ممارسة أي نشاط اقتصادي يعارض أحكام الإسلام ومقاصد الشريعة . فجاءت الضوابط الأخلاقية والتي نقل في الاقتصاديات الأخرى تلعب دورها في النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال تحكيم الصدق والأمانة والعدل وغيرها من الأخلاق في المعاملات التجارية والاستثمارية ، وتحسين العملية الاقتصادية بالبعد عن المعاملات المحرمة وتوجيه الموارد والطاقة البشرية نحو الفاعلية .

وفي خضم المعاملات المعقدة والمستجدة وتفاعل المجتمعات الإسلامية في الواقع الاقتصادي المعاصر ، كان لا بد من معرفة مدى شرعية بعض الاستثمارات والتي تتعامل بها بعض المؤسسات الاستثمارية في الأردن فجاءت هذه الدراسة تعالج موضوعاً عملياً حيويًا تتعامل به شريحة كبيرة من المجتمع الأردني إما على سبيل الاستثمار أو الاقتراض بهدف الاستثمار .

ولأنه لا يمكن للمجتمع الإسلامي عزل نفسه عن اقتصاديات المجتمعات الأخرى فكان لا بد من التوضيح للمستثمرين أن الاستثمار المشروع هو البديل الوحيد القادر على تحقيق المصلحة للاقتصاد وذلك من خلال بيان الضوابط الشرعية وبعض مجالات الاستثمار المقترحة . ولذلك رأيت أن أقوم بدراسة هذه القضية دراسة واقفية بهدف التوصل إلى الحكم المستند إلى الدليل الشرعي لإزالة أي

غموض يكتنف كنه بعض مجالات الاستثمار في بعض صناديق الاستثمار في الأردن .

### \* سبب اختيار الموضوع .

إذن البحث يستمد أهميته من الموضوع الذي تناوله هذا بالإضافة إلى ما يلي :

١- التعريف ببعض صور الاستثمار الحديثة المشروعة ووضع الضوابط الشرعية .

٢- جاءت هذه الدراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية، لتظهر من خلالها آلية العمل، والتباين بينها وبين المؤسسات الإسلامية المنشودة، المستندة إلى أحكام الشرع، وكانت المؤسسات التي اختيرت لتكون موضوعاً للبحث هي صندوق الزكاة في الأردن، وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام وصندوق المعونة الوطنية، والخروج بتوصيات حول الآلية التي يجب أن تكون عليها هذه المؤسسات كمؤسسات إسلامية لا غبار على التعامل معها من خلال بيان الضوابط الفقهية والاقتصادية ليتم الحكم من خلالها على آلية عمل واستثمار هذه المؤسسات .

٣- غياب التصور الواضح لدى الأفراد للحكم الشرعي في استثمار هذه

الصناديق أو مشروعية الاقتراض منها .

٤- الخروج من دائرة البحث النظري إلى البحث التطبيقي والعملية لضمان

حصول الفائدة لأفراد المجتمع ولهذه الصناديق على حد سواء.

### \* الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث

تبحث هذه الدراسة في أكثر من صندوق من صناديق الاستثمار . مما أدى إلى توزيع الجهد بين هذه الصناديق للحصول على آخر المنشورات الصادرة عن هذه الصناديق . كما أن تشعب الموضوع من حيث المجالات المتعددة للاستثمار تطلب العودة إلى كثير من المراجع للحصول على الآراء الفقهية للعلماء القدامى والمحدثين ثم قمت بعرضها والترجيح حسب قوة الدليل .

كما ظهرت صعوبة أخرى ألا وهي وجود بعض المسائل التي لم يتعرض إليها الفقهاء إلا بعض العلماء المحدثين مما أدى إلى صعوبة الحصول على آراء الفقهاء في هذه المسائل مثل استثمار أموال الزكاة وصناديق الاستثمار .

### \* منهجية البحث

لقد كانت الدراسة قائمة على المنهج الوصفي ، فتم طرح القضايا الفقهية والتطرق إلى آراء الفقهاء ، ثم الترجيح للدليل الأقوى . وقمت بطرح معلومات حول صناديق من حيث النشأة والموارد والاهداف والنشاطات الاستثمارية فكان هذا منهجاً وصفيًا . واستخدمت فيه بعض الرسوم البيانية وبعض الجداول التوضيحية لتساهم في دورها بإعطاء معلومات دقيقة وبصورة مختصرة .

## خطة الرسالة

تتكون الرسالة من ثلاثة فصول ، ومقدمة ، وخاتمة ، وفهارس ، وملخص بالعربية و آخر بالانجليزية .

اما المقدمة فتضمنت اهمية واسباب اختيار الموضوع والصعوبات التي واجهتني اثناءها و الدراسات السابقة ومنهج البحث ثم خطة الرسالة .

ولقد جاء الفصل الاول بعنوان الضوابط الشرعية ويتكون من ثلاثة مباحث بالإضافة إلى المبحث التمهيدي بعنوان صناديق الاستثمار ويشتمل على مفهوم صناديق الاستثمار ، أنواع صناديق الاستثمار ونماذج منها ، التكيف الشرعي لصناديق الاستثمار ، الضوابط الشرعية لصناديق الاستثمار ، أهداف صناديق الاستثمار . الفصل الأول : بعنوان : مفهوم الضابط لغة وشرعاً . وهو مكون من فرعين الأول : الضابط لغة . والثاني الضابط اصطلاحاً .المبحث الثاني : فهو الفرق بين الضابط والقاعدة الفقهية . ويتكون من ثلاثة فروع : اولاً : معنى القاعدة لغة . ثانياً معنى القاعدة اصطلاحاً . ثالثاً : الفرق بين الضابط والقاعدة الفقهية وجاء المبحث الثالث : بعنوان الضوابط المتعلقة بالاستثمار وتتكون من ثلاثة فروع أولاً: ضوابط اصول الفقه . ثانياً : الضوابط الاقتصادية للاستثمار . ثالثاً : الضوابط العقدية والأخلاقية للاستثمار

اما الفصل الثاني : وهو بعنوان المنهج الاسلامي للاستثمار . ويتألف من اربعة مباحث . المبحث الأول : مفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً . ويشتمل على ثلاثا فروع : الأول : تعريف الاستثمار لغة واصطلاحاً . والثاني مبادئ الاستثمار والثالث : ادلة مشروعية الاستثمار . اما المبحث الثاني : وهو اهمية الاستثمار في الاسلام فيشتمل على فرعين الاول اهمية الاستثمار اما الثاني فهو المعوقات التي تحول دون تكوين رؤوس الاموال .

والمبحث الثالث : جاء بعنوان حكم الاستثمار من منظور اسلامي . واما المبحث الرابع : فجاء بعنوان دوافع الاستثمار في الإسلام . واشتمل على اربعة فروع : اولها : بعنوان دوافع الاستثمار في الاسلام عموماً . والثاني

الدوافع المباشرة للاستثمار في الاسلام اما الفرع الثالث : فهو العوامل التي تساعد على زيادة الاستثمار والرابع : معالم الاستثمار في الاسلام .

واخيرا الفصل الثالث : بعنوان دراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار في الاردن ويشتمل على اربعة مباحث جاء الأول : بعنوان مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتم ، واشتمل على ثلاثة فروع اولها : بعنوان التعريف بالمؤسسة ونشاطاتها ، والثاني : التحليل الاقتصادي لاعمال المؤسسة اما الثالث : فبعنوان التحليل الفقهي لاعمال المؤسسة .

اما المبحث الثاني : فهو بعنوان صندوق الزكاة ، واشتمل على اربعة فروع اولها : جاء بعنوان التعريف بالصندوق ، نشاته واهدافه وموارده وهيكله التنظيمي ، اما الفرع الثاني : ف جاء بعنوان مهام الصندوق ، وجاء الفرع الثالث : تحت عنوان المحاور الرئيسية لخطة العمل ، وجاء التحليل الفقهي لصندوق الزكاة ضمن الفرع الرابع .

اما بالنسبة للمبحث الثالث : فهو بعنوان صندوق التنمية والتشغيل ، واشتمل على ثلاثة فروع كان اولها : التعريف بالصندوق وثانيها : التحليل الاقتصادي لانشطة الصندوق والفرع الثالث : التحليل الفقهي للصندوق اما المبحث الرابع فهو بعنوان صندوق المعونة الوطنية اشتمل على ثلاثة فروع كان اولها : بعنوان التعريف بالصندوق والثاني : بعنوان التحليل الاقتصادي لصندوق المعونة الوطنية ، اما الفرع الثالث : فهو التحليل الفقهي لصندوق المعونة الوطنية .

ولقد تضمنت الخاتمة خلاصة الدراسة واهم التوصيات والمقترحات للصناديق التي تم بحثها .

اما الفهارس فتتألف من : فهرس الايات ، وفهرس الاحاديث ، وفهرس الاشكال ، وفهرس الجداول ، وفهرس المراجع ، ثم فهرس الموضوعات .

اما الملخص فقد جاء على قسمين اولهما باللغة العربية ، والثاني باللغة الانجليزية ، ولقد جاء في فهرس المراجع بعض الرموز لتدل على عبارات معينة وهي

د. ط : دون طبعة

د. ت : دون تاريخ نشر



د . ن : دون ناشر

د . م : دون مكان نشر

وفي اثناء تتبع موضوعات البحث سنتبين لنا معالم الاستثمار الاسلامي وضوابطه ومدى مطابقة الصناديق لهذه الضوابط ، ولقد تم وضع ضوابط كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الصناديق لاعانة هذه المؤسسات في تطبيق المبادئ الاسلامية والتخلص من كل ما يدخل في دائرة الحرام هذا ما استطعت ان اقدم وهو جهد متواضع ، فان اصبحت فمن الله وان اخطأت فمن نفسي اللهم الهمنا الصواب وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

الباحثة منيرة مقابلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل التمهيدي

صناديق الاستثمار

المبحث الأول : مفهوم صناديق الاستثمار

المبحث الثاني : أنواع صناديق الاستثمار ونماذج منها

المبحث الثالث : التكييف الشرعي لصناديق الاستثمار

المبحث الرابع : الضوابط الشرعية لصناديق الاستثمار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل التمهيدي

### صناديق الاستثمار

المبحث الأول :-

مفهوم صناديق الاستثمار :- هي تشكيلات من الأوراق المالية المختارة بدقة

وعناية ليناسب كل منها اهداف فريق معين من المستثمرين المحتملين (١) .

ونجد من خلال هذا التعريف توجيه الاستثمار نحو الأوراق المالية ، واعتبار

صناديق الاستثمار ناشئة عن شركات الاستثمار .

وهناك تعريف آخر بان صناديق الاستثمار : هي وعاء مالي لتجميع مدخرات

الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ

الأوراق المالية (٢) .

وفي تعريف آخر :هي احدى أساليب الاستثمار الجماعي ، تعمل على تجميع

اموال جمهور المستثمرين واصدار وحدات استثمارية مقابلها تمثل حقوق

المشتركين فيها وتوجيه هذه الاموال إلى استثمارات متعددة ومتنوعة مباشرة أو

غير مباشرة وفقاً لاهداف إنشاء الصناديق ورغبات جمهور المستثمرين المشتركين

فيها (٣) .

ونجد في هذا التعريف انه وسع دائرة استثمار الصناديق من الأوراق المالية ليشمل

كل أنواع الاستثمار .

١- منير هدي ، سلسلة الاسواق المالية : ادوات الاستثمار في اوراق راس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ص١١

٢- منى قاسم ، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين ص١٤

٣- حسن الفطاحلة ، صناديق الاستثمار في الدول العربية ص ٢٠ - ٢١

وأساس فكرة الصناديق تقوم على مايلي<sup>١</sup> :-

١- قيام جهة معينة بأعداد دراسة اقتصادية لنشاط أو نشاطات معينة لتظهر

الجدوى الاقتصادية لهذا الاستثمار .

٢- قيام تلك الجهة بإنشاء الصندوق وأهدافه ونشرة الاكتتاب وكل التفاصيل

الخاصة بأنشطة الصندوق .

٣- تقسيم رأس مال الصندوق إلى وحدات متساوية ( الأسهم ) .

٤- استثمار الأموال المجمعاة والتي تلقتها الجهة للصندوق من أموال المكتتبين

**المبحث الثاني : أنواع صناديق الاستثمار ونماذج منها<sup>٢</sup>**

**المطلب الأول : أنواع الصناديق :-**

لقد ظهرت أنواعاً كثيرة لصناديق الاستثمار وتم تقسيمها حسب الغرض الذي

وظفت به أموال الصناديق إلى الأقسام الرئيسية التالية :-

أولاً : صناديق الاستثمار في الأوراق النقدية .

ثانياً : بصناديق الاستثمار العقاري .

ثالثاً : صناديق الاستثمار لاقتناء الشركات .

رابعاً : صناديق الاستثمار الواعد .

خامساً : صناديق الاستثمار في السلع والعملات .

١- عز الدين خوجة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ص ١٢ - ١٤  
٢- حسن فطاطة ، صناديق الاستثمار في الدول العربية ، ص ٣٧ ، وانظر Msn .com ، Money central مترجم وملخص ٢٠٠١

أولاً : أنواع صناديق الاستثمار في الأوراق النقدية :-

١- الصناديق المغلقة :- وهي التي يخول لها المشروع الحق في إصدار أسهماً

تباع للجمهور . وسميت بهذا الاسم لثبات عدد أسهمها<sup>١</sup> .

ويمكن لحاملي هذه الأسهم بيعها في الأسواق المالية ، ويمكن أن تتحول هذه

الصناديق إلى صناديق مفتوحة حسب رغبة ومصلحة المستثمرين ، وفي نهاية

الفترة المحددة لانتهاء الصندوق تصفى وتوزع العوائد حسب الاتفاق<sup>٢</sup> .

٢- صناديق الاستثمار المفتوحة<sup>٣</sup> :

وتختلف هذه الصناديق عن الصناديق المغلقة في انه يمكن إصدار أسهم غير

محددة العدد ، ويتم الاستثمار في هذه الصناديق بشراء الوحدات التي تصدرها ولا

يتم طرح هذه الوحدات للاكتتاب في سوق الأوراق المالية ، ويبقى الصندوق

محدوداً بفترة محددة .

ويندرج تحت نوعي الصناديق المفتوحة والمغلقة عدة أنواع في الصناديق تصنف

تبعاً لتشكيلة الأوراق المالية المكونة لها وتبعاً لهدف الصندوق الذي حدده

المستثمرون في هذا الصندوق وهي :-

أ- صناديق الاستثمار وفقاً لمكونات التشكيلة . وهذه الصناديق لها أنواع عديدة

هي :-

١- مثير هندي ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، ص ١٠٢-١٠٣

٢- حسن فطاطة ، صناديق الاستثمار في الدول العربية ، ص ٣٨

٣- منى قاسم ، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين ، ص ٥١-٥٠

أ - صناديق الاسهم العادية :- وهي عبارة عن تشكيلة من الاسهم

العادية والتي تختلف فيما بينها باختلاف سمات تلك الاسهم فبعضها

يركز على النمو ، أو اسهم منشآت عاملة في صناديق معينة . ويتم

شراء الاسهم في بداية اصدار المنشآت الجديدة ويحتفظ بها إلى حين

ارتفاع الاسهم<sup>١</sup> .

ب - صناديق السندات<sup>٢</sup> :- وهي التي تكون في سندات فقط ، فتوجد في

هذا الإطار صناديق تتكون من سندات تصدرها منشآت الأعمال ،

وهناك الصناديق التي تتكون من سندات مرتفعة الجودة ، المنخفضة

المخاطر .

ج - الصناديق المتوازنة ( المتنوعة )<sup>٣</sup> : وهي الصناديق التي تشمل

على اسهم عادية واوراق مالية ذات دخل ثابت ويكون وجود الأسهم

العادية مرتبط برغبة المستثمر في الربح الأعلى مع تحمل المخاطر

بشكل اكبر فكلما تحمل المخاطر زادت نسبة وجود الأسهم في هذه

الصناديق ، وكلما قلت رغبة المستثمر في تحمل المخاطرة زادت

الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في هذه الصناديق .

١- حسن فطافمة ، صناديق الاستثمار في الدول العربية ، ص ٤١

٢- منير هنيدي ، أدوات الاستثمار في اوراق راس المال ، الاوراق المالية وصناديق الاستثمار ، ص ١٢٢ - ١٢٣

٣- منير هنيدي ، أدوات الاستثمار في اوراق راس المال ، الاوراق المالية ، صناديق الاستثمار ، ص ١٢٣

ج - صناديق سوق النقد :- وهي تلك الصناديق المكونة من تشكيلة

الاوراق المالية قصيرة الاجل التي تتداول في سوق النقد .

ومن مميزات استجابتها لاحتياجات المستثمرين الذين يهدفون بهذا

الاستثمار السيولة والأمان ، حيث أن تاريخ استحقاق هذه الاوراق لا

تتجاوز السنة ، وهي صادرة عن الحكومة أو المؤسسات المالية لذا فهي

عالية الجودة .

د - صناديق الاستثمار المتخصصة :-

وتكون اغلي استثمارات هذه الصناديق في محافظ تضم اوراق مالية

لصناعات معينة أو قطاع البنوك أو قطاع التأمين والسبب في تركزها

في هذه المجالات أن المستثمرين في هذه الصناديق مستعدين لتحمل

المخاطرة رغبة لتحقيق ارباح وعوائد اكبر<sup>1</sup> .

هـ \* صناديق الاستثمار وفقاً للأهداف المقررة

أ - صناديق النمو : والهدف من إنشاء هذه الصناديق تحقيق تحسن في

القيمة السوقية للتشكيلة التي يتكون منها الصندوق لذا فانها تشمل على

اسهم عادية للمنشآت التابعة لصناعات تتسم بدرجة عالية من النمو ،

وهذا النوع من الصناديق يناسب المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق

عائد مرتفع على الرغم من خضوعهم لضريبة عالية ، كما أنها تناسب

١ - منى قاسم ، صناديق الاستثمار للبنوك، والمستثمرين ، ص ٥٤ - ٥٥

المستثمرين الذين لا يعتمدون على عائد استثماراتهم فيها لتغطية نفقات معيشتهم<sup>١</sup> .

٢ - صناديق الدخل : وهدف هذه الصناديق تحقيق عائد على مكونات التشكيلة التي تتكون منها محفظة الصندوق اعلى من العوائد التي تحققها الودائع البنكية وبنفس الاجل وبذلك يتحقق دخل ثابت مع الحفاظ على قيمة راس المال ضد التضخم إلا أن هذه الصناديق تتعرض فوائدها للذبذبة تأثراً بأسعار الفائدة<sup>٢</sup> .

٣ - صناديق الدخل والنمو ( المتوازنة ) : وهذه الصناديق تتناسب المستثمرين الذين يعتمدون جزئياً على تغطية استثماراتهم لاعباء المعيشة ، مع الرغبة في تحقيق النمو لاستثماراتهم ، وتتكون هذه الصناديق من تشكيلة من الاسهم العادية والاوراق المالية ذات الدخل الثابت .

٤ - صناديق إدارة الضريبة : وهي تلك الصناديق التي لا تجري توزيعات على المستثمرين ، بل تقوم بإعادة استثمار ما يتولد من ارباح في مقابل حصول المستثمر على اسهم اضافية بما يعادل قيمتها . وتدفع الضريبة عند بيع الاسهم ، وهذا النوع يناسب المستثمر الذي يرغب في تأجيل دفع الضريبة إلى سنوات لاحقة .

١- منير هندي ، أدوات الاستثمار في اسواق راس المال : الاوراق المالية وصناديق الاستثمار ، ص ١٢٦ . ١٢٧  
٢- منى قاسم ، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين ، ص ٥٢



- الصناديق ذات الأهداف المزدوجة : وهي نوع من الصناديق ذات النهاية المغلقة وتلبي احتياجات المستثمرين الذين يهدفون إلى الحصول على دخل من استثماراتهم ، والذين يهدفون إلى تحقيق نمو لاستثماراتهم ، لذا فان الصندوق يصدر نوعين من الاسهم عند نشأته : أ- اسهم دخل ب- اسهم نمو .

وعادة ما تكون القيمة الكلية للاسهم المصدرة من النوعين متساوية . وتتراوح فترة نشاط الصندوق بين عشر سنوات وعشرين سنة ، ويحصل حملة اسهم الدخل على عوائد يتمثل في جزء أو الفوائد والتوزيعات المتولدة عن التشكيلة . أما حملة اسهم النمو فيحصلون على كل ما تبقى من قيمة بيع التشكيلة المكونة للصندوق<sup>١</sup> .

#### \* صناديق الاستثمار الإسلامية :

إن الأساس الذي تقوم عليه صناديق الاستثمار الإسلامية هو عقد المضاربة ، وتعتبر الصناديق الاستثمارية وسيلة من وسائل تعبئة الموارد من السوق بهدف توجيهها لمجالات استثمارية معينة ، وتعتبر أوعية استثمارية جذابة لما تتميز به من مساهمة رأس المال الصغير في مشاريع ضخمة<sup>٢</sup> ، وتنويع مجالات الاستثمار مما يؤدي إلى تقليل المخاطر وإمكانية التسجيل .

وسيتيم بحث نماذج منها لاحقاً في فصول قادمه .

١- منير هندي ، أدوات الاستثمار في اسواق رأس المال : الاوراق المالية لصناديق الاستثمار ، ص ١٢٧ - ١٣٠ .  
٢- عز الدين خوجة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ١٣ .

المطلب الثاني : نماذج لبعض صناديق الاستثمار  
أولاً : صندوق الاوراق المالية ، ومثاله شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية ،  
والذي يقوم على أساس طرح اصدارات للاكتتاب وتكون على مبدأ المضاربة  
الشرعية ، حيث تكون الشركة هي المضارب ، والمكتتبون هم ارباب المال<sup>١</sup> .  
ثانياً : صناديق الاستثمار في السلع والخدمات : وتقوم على أساس المضاربة  
بالسلع ، اخذاً برأي بعض الفقهاء الذين اجازوا المضاربة بالعروض التجارية  
( السلع ) بشرط تقويم هذه العروض واحتسابها جزءاً من رأس المال . وهذا ما  
صدر في الفتاوي الشرعية في البنك الإسلامي الأردني عام ١٩٨٤ ويأتي البنك  
الإسلامي الأردني كنموذج لهذه الصناديق<sup>٢</sup> .  
ثالثاً صندوق الاستثمار العقاري : وتكون صورته بامتلاك الصندوق عقاراً  
ويرغب في إنشاء سوق تجاري أو غير ذلك من المشاريع التي تثبت جدواها  
الاقتصادية ، ولعدم توفر الاموال فان الصندوق يقوم العقار ، ويحدد حصته من  
راس المال ثم يطرح اوراقاً مالية للحصول على التمويل اللازم . ونموذج هذه  
الصناديق شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة<sup>٣</sup> .  
رابعاً : صناديق الاستثمار لاقتناء الشركات : ويقوم على أساس توجيه راس المال  
المكون عن طريق الاكتتاب باجراء صفقات شراء وتطوير وبيع للشركات ، وقد  
حققت شركة ميلوود التابعة لمجموعة دلة البركة نجاحاً في هذا المجال<sup>٤</sup> .

١- عز الدين خوجة ، صناديق الاستثمار المالية ، ص ٢٠

٢- عز الدين خوجة ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ص ٤٩

٣- شركة التوفيق ، عرض المنار للاسهم الخاصة المحدود ، ص ٢٠

٤- شركة التوفيق ، عرض المنار للاسهم الخاصة المحدود ، ص ٣٦

وتعود بداية إنشاء الصناديق الاستثمارية في البلاد العربية إلى عام ١٩٧٩م ، في السعودية بإنشاء صندوق البنك الاهلي التجاري السعودي ، وجاءت فكرة إنشاء هذا الصندوق تلبية لرغبة المستثمرين بهدف اتاحة الفرصة للمستثمرين بالمشاركة جماعياً في نتائج برنامج استثمار مشترك<sup>١</sup> .

وفي عام ١٩٨٥م تم إنشاء أول صندوقين استثماريين في الكويت حيث توجه استثمار صندوق الاستثمار الأول إلى الاسهم الأمريكية ، بينما توجه الآخر إلى الاستثمار في السندات الدولية .

وفي جمهورية مصر العربية أنشئ أول صندوق في العام ١٩٩٤م وهو صندوق البنك الاهلي المصري<sup>٢</sup> .

ومن النماذج على الصناديق الاستثمارية الإسلامية البنوك الإسلامية حيث أجازت ندوة البركة الثانية فتوى " ٣ " عرض البنك الإسلامي إيجاباً عاماً بشراء الحصص أو الاسهم ما لم يكن ذلك وسيلة إلى محرم<sup>٣</sup> .

١- حسن فطاطة ، صناديق الاستثمار في البلاد العربية ، ص ٥٧  
٢- حسن فطاطة ، صناديق الاستثمار في البلاد العربية ، ص ٧٦ - ٨١  
٣- عز الدين خوجة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ١٣٠

## المبحث الثالث :-

( التكيف الشرعي لصناديق الاستثمار )<sup>١</sup> :- إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة إنشاء الصناديق الاستثمارية الإسلامية هو عقد المضاربة ، فتعتبر الجهة المصدرة للصناديق قائمة بدور المضارب الذي يتولى استقبال رأس مال المضاربة المتأتى من الاكتتاب ، والذي يقوم باستثماره حسب شروط نشرات الاكتتاب ، ويمثل المكتتبون ربّ المال الذي يوافق على تعيين الجهة المصدرة للصندوق وفقا لاحكام المضاربة الشرعية وشروط نشرة الاكتتاب وتعتبر هذه الصيغة مندرجة تحت احدى صور المضاربة المشروعة ، والتي يتعدد فيها ربّ المال ، كما انها تندرج تحت المضاربة المفيدة التي يلتزم فيها المضارب بشروط ربّ المال لحماية امواله إلا أن الشروط في صناديق الاستثمار تكون من وضع المضارب ولا مانع شرعي في ذلك بما أن ربّ المال قد وافق على هذه الشروط وكبقية العقود ويشترط في عقد المضاربة الإيجاب والقبول .

وتتم صيغة الايجاب والقبول في الصناديق الاستثمارية على النحو التالي :

الايجاب : يوقع المستثمر على استمارة المشاركة التي تحتوي على اقراره بتسلمه دعوة المشاركة والتزامه بنشرة الاصدار ، ويقوم بدفع مساهمته بالطريقة المطلوبة .

القبول : يقوم المضارب بتخصيص الاوراق المالية للمكتتبين ويخبرهم بقبوله ، ويمكن ارسال وثيقة رسمية تثبت مشاركتهم في رأس مال الصندوق .

١- عز الدين خوجة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ١٦ - ١٩

المبحث الرابع : الجانب الاقتصادي لصناديق الاستثمار<sup>١</sup> :-  
المطلب الأول : مزايا صناديق الاستثمار :

- ١- التنوع في الاوراق المالية .
- ٢- تكاليف إدارية اقل .
- ٣- قدرة الوصول إلى اسواق الاوراق المالية الدولية .
- ٤- سهولة إدارة المحفظة الاستثمارية .
- ٥- مقارنة مستمرة ودقيقة للعائد .
- ٦- سيولة الاستثمار .
- ٧- الإدارة المحترفة .

المطلب الثاني : تقييم أداء صناديق الإستثمار<sup>٢</sup>

لتقييم أداء صناديق الاستثمار لا بد من قياس ما يلي :-

١- العائد .

٢- المخاطر .

لقياس العائد لا بد من معرفة الوثيقة في أي وقت والتي تشكل نصيبها في الوصول

الخاصة بالصندوق ، حيث تكون على النحو التالي :-

قيمة الأصل الصافية = القيمة السوقية للاصول - قيمة الالتزامات

عدد الوثائق التي اصدرها الصندوق

وله شكلان

١- خالد وهيب الراوي ، الاستثمار مفاهيم ... تحليل - استراتيجيات ، ص ٢٩٠-٢٩٢  
٢- عبد الغفار حنفي ، البورصات ، ص ٣١٠ - ٣١٦

١- الأسلوب البسيط لقياس العائد : ويكون ذلك بالتركيز على العائد واهمال

المخاطر .

- معدل العائد من الوثيقة =

$$\frac{\text{القيمة الصافية للوثيقة في نهاية الفترة} + \text{التوزيعات التي آلت للوثيقة} - \text{القيمة الصافية للوثيقة أول المدة}}{\text{القيمة الصافية للوثيقة أول الفترة}}$$

القيمة الصافية للوثيقة أول الفترة

٢- المزدوج : حيث يجمع بين العائد والمخاطر لتقييم الصندوق وله طريقتين :-

أ- وفقاً لمقياس شارب وهذا يقوم على :

١- معدل العائد خالي من الخطر .

٢- متوسط العائد للصندوق .

٣- المخاطر الكلية للصندوق .

ب- وفق لمقياس ترينور ولمعرفة ذلك لا بد من معرفة ما يلي :-

١- متوسط معدل العائد للصندوق .

٢- معدل العائد خالي الخطر .

٣- المخاطر العامة .

## الفصل الأول

### الضوابط الشرعية

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الضابط لغة وشرعا

المبحث الثاني : الفرق بين الضابط والقاعدة الفقهية

المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بالاستثمار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الضوابط الشرعية

### المبحث الأول: مفهوم الضوابط لغة واصطلاحاً

أولاً: الضابط لغة: من ضبط، الضبط لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه، يضبط ضبطاً وضباطه. والضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء.

وضبط الشيء: حفظه بالحزم. والرجل ضابط: أي حازم، والضابط: القوي على عمله.<sup>١</sup>

ضبطه ضبطاً: أي حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، واحكمه وأتقنه، ويقال: ضبط البلاد وغيرها: قام بأمرها قياماً ليس فيه نقص.

ضبط - ضبطاً: عمل بيساره كعمله بيمينه فهو اضبط وهي ضبطاء

( تضبط ) فلاناً: أخذته على حبس وقهر.

( الضابط ) : رجل ضابط : قوي وشديد وعند العلماء: حكم كلي ينطبق على جزئياته، وهو مرتبة من مراتب الشرطة والجيش.

الضابطة: الماسكة ويصح أن يطلق على ما يسمى الفرملة .

المضبطة: سجل يدون فيه ما يقع في جلسة رسمية كمضبطة مجلس الأمة<sup>٢</sup>

ثانياً الضابط اصطلاحاً: عرفه ابن نجيم في الاشباه والنظائر بأنه الجامع للفروع في باب واحد<sup>٣</sup>

وقيل أيضاً الضابط هو الذي لا يتخطى الموضوع الفقهي الواحد الذي يرجع إليه بعض مسائلته<sup>٤</sup>

١ ابن منظور لسان العرب - ٧٤ - ص ٣٤٠ - ٣٤١

٢ الرافعي، مضطبان ورفاه، المعجم لم ضبط - ١٦ - ص ٥٣ - واعلم، احمد، الرمزي، ابن العربي، ابن حبان، العادوس - الجزء ١٩ - ص ٤٣٩ - دار الفجر.

٣ ابن نجيم، الاستاد والنظائر على مذهب ابن حبان، النجاشي، ص ١٦٦

٤ علي البدوي، الفوائد الفقهية، ص ٤٦



ونقل الندوى في كتابه القواعد الفقهية عن مخطوط السبكي للاشتباه والنظائر<sup>١</sup>  
قول السبكي رحمه الله: "والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى  
ضابطاً"<sup>٢</sup>. فالضابط هو: ما يختص بباب واحد ويضبط موضوعاً واحداً لا يتخطاه إلى غيره.  
مثل اتحاد القايض والمقبض ممنوع، فهذا الضابط خاص بالبيوع ولا يتخطاه إلى موضوع آخر  
وبعد هذا العرض لمفهوم الضابط سأنتقل إلى مفهوم القاعدة الفقهية بسبب عدم تفريق بعض  
العلماء بينها وبين الضابط.

### المبحث الثاني: مفهوم القاعدة الفقهية لغة واصطلاحاً

-أولاً: القاعدة لغة<sup>٣</sup>: من البناء أساسه أو هي الضابط، أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات  
والجمع قواعد.

فهي إذن في اصطلاح النحاة الضابط بمعنى الحكم المنطلق على جميع جزئيات كقولهم  
الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب.

ثانياً: أما في اصطلاح الفقهاء هي: حكم اغلبي ينطبق على معظم جزئياته وذلك كقولهم الأمور  
بمقاصدها.

فالقواعد الفقهية إذن، هي الأصول الفقهية الكلية في نصوص موجزة تتضمن أحكاماً  
تشريعية عامة في الحوادث الداخلة تحت موضوعاتها.

وقد تأتي القاعدة الكلية ضابطاً خاصاً بناحية من نواحي إحدى النظريات الأساسية الكبرى<sup>٤</sup>

١- علي الندوي، القواعد الفقهية، ص ٤٦

٢- نفس المصدر السابق

٣- إبراهيم مصطفى ورفاه، المحرم الوسيط، ج ٢، ص ٧٥٥

٤- الشافعي، الأم القليات في أصول الشريعة، ص ١٦، ص ٢٩

٥- مصطفى الزوار، شرح القواعد الفقهية، ص ١٦، ص ٢٣-٢٤

واكثر العلماء على عدم التفريق بين الضابط والقاعدة، فأطلقوا على ما يجمع من أحكام في باب واحد وأبواب مختلفة العنوان ، القاعدة، والكليات، أو الأصول<sup>١</sup> . والكليات هي القواعد إذا اشتملت على فروع من ابواب ، وإذا دارت المسائل المنطوية تحتها في باب واحد فهي ضوابط<sup>٢</sup> . والأصول هي العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الاحكام الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية<sup>٣</sup> . ويطلق الأصل على اربعة اشياء هي : ١- الدليل الغالب . ٢- الرجحان . ٣- القاعدة المستمرة . ٤- المقيس عليه<sup>٤</sup> .

ومثاله ما جاء في قواعد الإمام ابن رجب الحنبلي تحت عنوان ( القاعدة ) شعر الحيوان في حكم المنفصل عنه لا في حكم المتصل<sup>٥</sup> .

وهكذا فقد أطلق بعض الفقهاء لفظ الضوابط بدل القواعد، وقد ذكر النابلسي في شرح الاشباه والنظائر إذ يقول :قاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهو : حكم اغلبي ينطبق على معظم جزئياته<sup>٦</sup> ولكن في حقيقة الأمر أن الضابط يختلف عن القاعدة ، إذ أن القاعدة كما يعرفها المقرئ المالكي إنها كل كلي هو اخص من الأصول ، وسائر المعاني العقلية العامة ، واعم من العقود، وجملة الضوابط الفقهية الخاصة<sup>٧</sup> .

١- ابن حري ، انظر القواعد الفقهية ، ص ٧

٢- المنبسط السابع ص ٥٢

٣- عبد الوهاب ، حلال ، عام اصول الفقه ص ١١

٤- احمد بن القاسم البغدادي ، المنبر الكبير على الروايات ، ص ١٦٤

٥- الشافعي ، المعاهد العرفية ، ص ٥٠ ، ٥١

٦- الشافعي ، حاشية الشافعي ، ص ٥١

٧- علي الشافعي ، القواعد الفقهية ، ص ٥٠ ، ٥١ ، وانظر ابن الوكيل الاساد والمنظر ، ج ١ ، ص ١٩ ، وانظر أبي بكر الصدي ، كتاب القواعد ، ج ١ .

### ثالثاً: الفرق بين الضابط والقاعدة الفقهية

لقد أوضح السبكي رحمه الله الفرق بين القاعدة والضابط حيث قال: القاعدة هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها.

وقال ومنها ما لا يختص كقولنا اليقين لا يزول بالشك، ومنها ما يختص كقولنا كل كفارة سببها معصية فهي على الفور، والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطاً<sup>١</sup>.

وكذا نبه إليه ابن نجيم، حيث بين أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروعاً باب واحد<sup>٢</sup>.

ويمكن إجمال الفروق بين الضابط والقاعدة الفقهية بما يلي<sup>٣</sup>:

- ١- القواعد اشتمل من الضوابط من حيث جمع الفروع وشمول المعاني.
- ٢- الاستثناءات على القواعد أوسع من الضوابط، لأن الضوابط تضبط موضوعاً واحداً.
- ٣- أغلب القواعد الفقهية متفق عليها خاصة الأساسية منها أما الضوابط فتختلف من مذهب لآخر فبعضها متفق عليه والأغلب مختلف فيه.
- ٤- الضابط يتعلق بباب من أبواب الفقه بينما القاعدة يتعلق بها جميع أبواب الفقه.

هذا ونلاحظ مما سبق ما يلي:

١- تطور مفهوم الضابط تطوراً ملحوظاً حيث لم يلاحظ الفرق بينه وبين القاعدة إلا

البعض كابن نجيم والسيوطي والسبكي.

١- علي البدوي، المعاهد الفقهية، ص ٥١٠٥٠.

٢- ابن نجيم، الاستدراك والعلل، ص ١٦٦.

٣- علي البدوي، القواعد الفقهية، ص ٥٠-٥١، وانظر معطلني الرفاء، المدخل العام، ص ١٤٦-١٥٠.

٢- المصطلحات العلمية لا تستقر على نمط معين إلا بكثرة استعمالها وهذا ما حصل بالنسبة للقواعد والضوابط، حيث أصبح الضابط أخص من القاعدة.

### المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بالاستثمار<sup>١</sup>

إن ربط عملية الاستثمار بالضوابط الشرعية مهم من حيث التأثير على سلوك المستثمر بما يتفق ومبادئ الإسلام والالتزام بالضوابط الأخلاقية . لذا لا بد من ذكر بعض الضوابط التي وضعها العلماء القدامى للاستثمار والتي وردت في كتب الأصول ، ومن ثم وضع الضوابط الاقتصادية للاستثمار وسأبدأ أولاً بذكر الضوابط الفقهية القديمة لما لها من أهمية .

#### المطلب الأول : ضوابط المضاربة .

١- إذا اختلف رب المال مع المضارب في التقيد والإطلاق فالقول للمضارب،

وفي الوكالة القول للموكل .

٢- إذا فسدت المضاربة ، كان للمضارب اجر مثله إن عمل الا في الوصي ياخذ مال اليتيم

مضاربه فاسده ، فلا شيء له اذا عمل .

٣- اذا ادعى المضارب فسادها ، فالقول لرب المال ، الا اذا قال رب المال شرطت لك

الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب : ( الثلث ) فالقول للمضارب .

٤- للمضارب الشراء الا لاخذ الشفعة ، فلا يملكه الا بالنص وللمضارب البيع بالنسيئة الا

الى اجل : لا يبيع اليه التجار ويمتلك البيع الفاسد لا الباطل .

٥- لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقيد بالبلد ،

<sup>١</sup> - حلال الدين السيوطي ، الاشباه والنظائر في انواعه وفروع الشافعية ، ص ١٢٥ - ١٤٧

٢- ابن نجيم ، الاشباه والنظائر ، ص ٢٦٢

الا اذا قيد بأهل بلد كأهل الكوفة ، فلا يتقيد بهم بخلاف المعين منهم .

٦- المضاربه تقبل التقيد بالوقت ، فتبطل بمضيه ، تصرف اولا .

٧- يصح نهي رب المال مضاربه ، الا اذا صار المال عروضاً .

٨- اذا قال له : (( اعمل برأيك )) ثم قال له (( لا تعمل برأيك )) صح نهيه الا اذا كان بعد

العمل .

٩- إذا أطلقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء .

١٠- مراعاة الاطلاق والتقييد مع الاذن والتفويض ، فلا يجوز للمضارب دفع المال

مضاربة إلى غيره بلا إذن صريح .

١١- يمنع انقطاع الربح في المضاربة ، فلو أسقط العامل حقه من الربح فالعقد فاسد وله

اجر المثل<sup>٢</sup> .

١٢- الربح من النماء لا من رأس المال ، ويثبت حق المضارب من الربح بعد الظهور

وقبل القسمة<sup>٣</sup> .

المطلب الثاني : ضوابط إنشاء السندات<sup>٤</sup>

١- إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل البدء بالعمل ما يزال نقوداً فإن

١- ابن رجب الحنبلي ، تقرير القواعد وتقرير الفوائد ، ج ٢ ، ص ٢٦

٢- ابن رجب الحنبلي ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٣٥٨

٣- ابن رجب الحنبلي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٠

٤- عز الدين بن حوجّه ، سناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ١٢

- تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف .
- ٢- إذا كان مال القراض ديوناً فإن أحكام الديون تطبق على صكوك المقارضة.
- ٣- إذا صار مال القراض نقوداً وديوناً ومنافع واعياناً فيجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه .

#### المطلب الثالث : ضوابط التداول<sup>١</sup>

- ١- إذا كانت أكثر موجودات الصندوق نقوداً فيجب أن تطبق عليه أحكام الصرف فلا يجوز تداول الأوراق المالية إلا بما يساوي حقها من النقود التي تمثل القيمة الفعلية .
- ٢- إذا كانت أكثر الموجودات ديوناً فتطبق عليها أحكام الديون .
- ٣- إذا كانت موجودات الصندوق اعياناً أو منافع وفي هذه الحالة فإن الأوراق المالية تمثل حصة في اعيان مالية ويجوز تداولها دون قيد أو شرط .
- ٤- إذا كانت موجودات الصندوق مختلطة من النقود والديون والمنافع فتعامل الأوراق المالية مثل معاملة الاسهم في الشركات بحيث يتم تداولها بالبيع والشراء بتراضي الطرفين .

#### المطلب الرابع : ضوابط تعامل المضارب مع نفسه<sup>٢</sup>

- ١- إذا كان المضارب شخصية اعتبارية فليس له أن يبيع من ممتلكاته إلى وعاء المضاربة أو يشتري إلا بالضوابط التالية :-

أ- إذن أرباب الأموال

١- عز الدين حوثة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ٤٣-٤٧

٢- عز الدين حوثة ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ص ١٧٤

ب- تحديد أرباب المال ثمن السلعة المباعة إلى المضارب

ج- وجود تقويم ثمن السلعة من خبير مستقل

٢- تطبق الضوابط المشار إليها في حالة تعامل المضارب مع شركات مملوكة للشركة.

٣- تجنب بيع العينة في التعامل مع الشركات الشقيقة وتحقق بشراء شخص سلعة بعشرين ريالاً مؤجله من شركة ثم باعها لشركة أخرى يملكها مالك الشركة الأولى بخمسة عشر ريالاً .

### المطلب الخامس : الضوابط الاقتصادية للاستثمار

وبعد استعراض الضوابط الاستثمارية المأخوذة من كتب اصول الفقه والتي يستند

اليها الفقهاء في استخراج الضوابط الاستثمارية الاقتصادية لا بد من ذكر الضوابط

الاقتصادية المبنية على أساس النظام الاقتصادي الإسلامي .

يعتبر استثمار المال من اهم اولويات الملكية، اشباعا لتلك الرغبة التي جعلها الله

في الانسان وهي فطرة حب المال وتكثيره، ولم يطلق الله العنان للإنسان في الحرية

الاقتصادية واستثمار المال الذي سيؤدي حتماً إلى النزاع بين افراد المجتمع لذا فقد وضع

سبحانه وتعالى ضوابط وحدودا لا يجوز للمسلم ان يتخطاها، ويعتبر وجود هذه الضوابط

الربانية التي تحقق المصلحة الفردية والجماعية احدي ميزات النظام الاقتصادي الاسلامي

عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية، ومن هذه الضوابط التي يجب الالتزام بها

واهمها:

## ١- الالتزام بمداومة الاستثمار للمال الخاص<sup>١</sup> .

لقد حث الإسلام الفرد على استثمار ماله لان الاستهلاك المستمر مع بقاء رأس المال على حاله سيؤدي حتما الى نفاذ هذا المال . ولم يكن ذلك نظريا بل وجد التطبيق منذ بداية الدولة الاسلامية وذلك بإقطاع النبي صلى الله عليه وسلم بعض الاراضي لصحابته بهدف استصلاحها، ولقد سار الصحابة على نهجة رسول الله فنجد قول عمر رضي الله عنه<sup>٢</sup> من أحميا أرضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين<sup>٣</sup>.

هذا وقد دفع الإسلام مالك المال على استثماره من خلال فرض الزكاة، حيث ان دافع الزكاة سيحافظ على تنمية ماله خوفا من ان يقل ماله عن النصاب، لان الزكاة تجب في المال ما دام مال الشخص بالغاً للنصاب، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الزكاة لا تأكل المال لأن الله يربي المال ويبارك فيه إذا استمر المسلم بالأخذ بالاسباب في تنمية المال لقوله تعالى ( يمحق الله الربا ويربي الصدقات)<sup>٤</sup> . فقد تعهد الله سبحانه وتعالى في هذه الاية الكريمة بمحق الربا وازياء الصدقات .

٢- ترشيد الانفاق الاستهلاكي<sup>٥</sup> وذلك بالاعتدال في الانفاق وعدم الاسراف في

استهلاك السلع والخدمات، وذلك امتثالا لقوله تعالى ( كلوا واشربوا ولا تسرفوا)<sup>٥</sup>

ويكون ذلك بعدة وسائل:

### أ-الالتزام بدائرة المباحات

١ - محمد المسال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، دراسات مقارنة، ص ١٩٩ - ٢٠٠

٢ - المافظ الزلفي، نصب الرتبة في شرح احاديث الهداية، ج ١، ص ٢٩٠ .

٣ - الفرد، ص ١٧٦

٤ - محمد عبد النعم، المحطوط والنسبة في الاسلام، ص ١٥٨ - ١٨١ وانظر سميد، ابو الفرج، المعربة الاقتصادية في الاسلام وازها في السنية، ص ١١٧ - ١٢٠

٥ - الاعراف، ص ٢١



ب-ربط الاستهلاك بظروف المجتمع، مع التأكيد على ضرورة توفر الحاجات الأساسية للأفراد.

ج-تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة في المجتمع كالخمر والخنزير ودور السينما وغيرها .

د-ضبط العقيدة للسلوك الاستهلاكي بعدم الإسراف .

٣-توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار التي تحقق المصلحة للفرد والجماعة<sup>١</sup> . وذلك بعدة أمور :

أ-تحريم الاكتناز والبخل ، لأن باتباعهما حرمان للانتفاع بهذا المال على الصعيد الفردي، من خلال عدم القدرة على تلبية حاجات الفرد الأساسية ، وعلى الصعيد الجماعي بحرمان المجتمع من إيجاد فرص عمل وتدوير الأموال لزيادة النشاط الاقتصادي .

قال تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألِيم<sup>١</sup>) .

وقوله تعالى في تحريم البخل (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة)<sup>٢</sup> .

ب-العائد المباشر الدنيوي والأخروي .

فالمسلم عندما يستثمر أمواله فإنه يجني أرباحا على رأس ماله ، وما دام طريق الاستثمار مشروعاً فالربح إذا مشروع . وهذا يعتبر جزءاً من العبادة ، بمفهومها العام ، إذا قصد به وجه الله تعالى كما يضاف إلى الربح الدنيوي الأجر الأخروي ، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> التوبة، من آية ٣٤

<sup>٢</sup> آل عمران من آية ١٨٠

<sup>٣</sup> زين الدين الزبائدي، تفتيح إبراهيم بركة - مختصر صحيح البخاري التحريص على التاريخ لأحاديث الجامع الصحيح ص ٢٣٥ - كتاب ما جاء في الحرث والمزارعة رقم الحديث ١٠٧١

ج-إلغاء الفائدة الربوية : لأن الربا وإن كان يحقق الربح الدنيوي لصاحبه أنيا إلا أنه يؤدي إلى سخط الله، وإيقاع المرابي بحرب من الله، ومحق للمال في الدنيا، مع العقاب الأليم في الآخرة. كما أن المجتمع (وخاصة الفقراء) يتضرر من خلال ممارسة هذا النشاط الاقتصادي المحرم حيث أن الفقير يزداد فقرا بأثقال كاهله بفوائد الديون الربوية والغني (المرابي) يزداد غنى على حساب الطبقات الضعيفة . ولذا فقد جاءت حكمة الله في تحريم الربا قال تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله )<sup>١</sup>

٤ - ضبط النشاط الاقتصادي بالأحكام المقررة لصوره المتعددة<sup>٢</sup>

كتحريم بعض صور الاحتكار لأنها ضارة بالمجتمع ، والاحتكار<sup>٣</sup> المحرم هو حبس الطعام أو غيره مما يحتاج الناس إليه بقصد زيادة الثمن . لأن الاحتكار المحرم يقتل روح المنافسة ويرفع الأسعار . ويحدد الإنتاج ، وتتم السيطرة على الشعب ، ولذلك جاء قول النبي صلى الله عليه وآله لا يحتكر إلا خاطئ<sup>٤</sup>

وتحريم بيوع الغرر والغش ، لأن في بيوع الغرر الخداع والجهالة مما يؤدي إلى وقوع المنازعات بين الناس وكذلك في الغش .

ومنها تحريم استغلال النفوذ للحصول على المال ، وتحريم السرقة والغصب وتحريم الرشوة والقمار والميسر . ويمكن إجمال الأنشطة المحرمة بمجموعات هي التعامل الربوي .

<sup>١</sup> البقرة آية ٢٧٨ وحراء من آية ٢٧٩

<sup>٢</sup> محمود الخليل ، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي من ٩٨ - ١٠٦ .

<sup>٣</sup> - انظر من فوائد ، المعنى ونهجه السراج النور ، ج ٤ ، ص ٤٧ .

<sup>٤</sup> - مسام ، صحيح مسلم ، المساهمة من ١٦٦ .

٥- عدم الحصول على الكسب دون مخاطرة :أي أنه لا يجوز لشخص أن يحصل على المال ،

إلا بعد أن يبذل جهداً أو مخاطرة أما غير ذلك فلا يجوز، ومثال ذلك الربا .

٦-عدم الحاق الضرر بالآخرين<sup>١</sup>: فلا يحق للفرد أن ينمي ماله بالإضرار بنفسه أو بغيره ، ليحقق

مصالح خاصة ، امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومتى تعارضت المصلحة الخاصة:

مع المصلحة العامة قدمت المصلحة العامة درءاً للمفاسد وجلباً للمصالح .قال عليه الصلاة

والسلام:"لا ضرر ولا ضرار، وللرجل إن يجعل خشبة في حائط جاره والطريق بينهما سبعة

أذرع"<sup>٢</sup>

٧-عدم استنزاف موارد الأمة وتبديدها فيما لا فائدة منه .

فيجب على الإنسان أن يستعمل هذه الموارد والنعمة التي وضعها سبحانه وتعالى في هذه الأرض

مسخرة لخدمة الإنسان فعليه ألا يستخدمها إلا في تحقيق مصلحة الأمة، وعليه كذلك البعد عن

استنزافها فيما لا فائدة فيه<sup>٣</sup> ، كما يجب ملاحظة ضرورة استخدام هذه الموارد حسب الأولويات

فبدءاً بالضروريات أو لا بالحاجيات ثم بالتحسينيات .

٨- رعاية مبدأ ازدواجية الملكية .

فالنظام الاقتصادي يقوم على أساسين متوازيتين هما القطاع الخاص من خلال الملكية الفردية

والقطاع العام من خلال الملكية العامة<sup>٤</sup> . وضماناً لتحقيق التوازن والاستقرار .

١ - ابن رشد الطلبي ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٤٧ - ٤٨ .

٢ - مسند الإمام أحمد ، تحفة أحمد ساكر ، ج ٤ ، ص ٢١٠ ، حديث رقم ٢٨٦٧ .

٣ - وقائع الدورة التي عقدت في المدة من ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة ١٤١١ هـ الموافق من ٩ - ١٢ تموز ١٩٩١ ، عمان الأردن ، بعنوان التنمية من منظور إسلامي ، ج ٢ ص ٦٩٥ .

٤ - وقائع الدورة التي عقدت في المدة من ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة ١٤١١ هـ ، عمان ، الأردن ، التنمية من منظور إسلامي ، ج ٢ ص ٦٩٦ .

وضع الإسلام قواعد خاصة بالملكية الخاصة كإباحتها في حدود عدم الإضرار بالغير ، وإباحة التنمية والاستثمار وحق التصرف ضمن ما هو مشروع .

كما وضعت أسسا للملكية العامة كعدم جواز استيلاء فرد بعينه على هذه الملكية وأن حق الانتفاع بها للأمة وغير ذلك من الأسس .

٩- ضرورة التزام المستثمر بمبدأ حسن التخطيط ، كي ينجح في استثماره ويكون ذلك بمراعاة العوامل الاجتماعية المؤثرة في تقبل المجتمع للنشاط الاستثماري الذي ينوي القيام به ، والاستثمار في بيئة مناسبة تنعم بالاستقرار والأمن .

١٠- ضرورة الالتزام بمبدأ المفاضلة بين مجالات الاستثمار المتنوعة في عصره . أي أن تقدم الضروريات على الحاجيات وتقدم الحاجيات على التحسينات .

١١- ضرورة التزام المستثمر بمبدأ اتباع افضل الطرق للاستثمار . بحيث يختار الطرق المجدية في عصره ليتمكن من تحصيل عائد يعينه على القيام بمهمة الخلافة وعماراة الأرض .

المطلب السادس : الضوابط العقدية والأخلاقية للاستثمار :  
وبعد عرض الضوابط الاقتصادية في الاستثمار لا بد من التعرض للضوابط التي تؤثر على الفرد بفعل عقيدته واخلاقه والتي يجب عليه الالتزام بها أثناء الاستثمار لتحقيق مقاصد الشريعة . وتنتم هذه المبادئ بالثبات وعد القابلية للتغيير ، لتغير الزمان أو المكان واهم هذه الضوابط<sup>١</sup> :

### الفرع الأول : الضوابط العقدية

١- ضابط الاقرار بأن الملكية المطلقة للمال هي لله عز وجل . فإذا تقيد المسلم بهذا الضابط ادرك أن المال الذي يجمعه مهما عظم فهو لله حقيقةً لذا يجب عليه أن يخرج حقوق هذا المال

١- نطت سائر ، الاستثمار احكامه ، ضوابطه في الفقه الإسلامي ، ص ١٠-٢٢ وانظر رفعت العرضي في الاقتصاد الإسلامي والمرتكبات - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي ، ص ٧٨-٨٢ .

من الزكاة والنفقة وغيرها .

- ٢- ضابط ملكية الإنسان المقيدة للمال . فأعطاء الإنسان حق الملكية الفردية لا يعني أن يستثمر المال دون النظر إلى مصلحة الجماعة ، ودون اعتبار أن بعض الاستثمارات تؤدي للاضرار بالمجتمع ، بل يعني هذا إعطاء حرية ملكية للفرد ما دامت لا تتعارض مع ملكية الجماعة .
- ٣- ضابط الاستخلاف في المال . وسنعرض لهذا الضابط عند ذكر دوافع الاستثمار في الإسلام في الفصل القادم بإذن الله بالتفصيل .
- ٤- ضابط تحقيق مرضيات الله في الاستثمار . وذلك عن طريق الالتزام بما أباحه الله لنا من طرق مشروعة .

### الفرع الثاني : الضوابط الأخلاقية<sup>١</sup>

- ١- ضابط الصدق : ويكون ذلك بالالتزام المستثمر بالحق قولاً وفعلاً عند اجاء معاملته ، ويعود سبب ربط الاستثمار بضابط الصدق لاعتبارات منها :
  - أ- أن الاستثمار نشاط اقتصادي قائم على التبادل والاحتكاك بين الناس في المعاملات مما يجعل الالتزام بقول الحق امرأ ضرورياً .
  - ب- كون الاستثمار نشاط يتم بين طرفين وربما ظهر في أحد الطرفين خداعاً أو غشاً ولذلك يتحتم على المسلم الالتزام بالصدق فلا نجد وقوع منازعات بين اطراف عقود الاستثمار المختلفة .
  - ج- أن الصدق يعود بمرود ايجابي على الملتزم به ، حيث يكتسب ثقة الناس فتزيد استثماراته عن طريق استمرار التعامل معه ، لذا فقد كان الالتزام بالصدق واجباً شرعياً وذلك امثالاً لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين"<sup>٢</sup>
- ٢- ضابط الامانه . ويترتب على التزام بهذا الضابط رد كل حق إلى صاحبه قل أو كثر وعدم أخذ اكثر مما له وضرورة الوفاء بالعقود وعدم الخيانة في كل المعاملات الاستثمارية . ولاهمية الأمانة في استقرار الأمن والحفاظ على حقوق الآخرين جاء الأمر بوجوب التحلي بهذا الضابط في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون"<sup>٣</sup>

١- قلب سائر ، الاستثمار احكامه ضوابطه في الفقه الإسلامي ، ص ١٢٢ - ١٧١ وانظر احمد عبي الدين ، عمل شركات الاستثمار في الإسلام ص ٧١-٧٢

٢- التوبة ، آية ١١٩

٣- الانفال ، آية ٢٧

٣- الالتزام بضوابط الوفاء . إن النشاط الاستثماري نشاط قائم على التبادل والاختلاط بين الأطراف المستثمرة ووجود عقود ووعود . لذا فقد وجب على كل طرف أن يؤدي ما عليه تجاه الآخرين من التزامات وحقوق لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " <sup>١</sup> .

٤- الالتزام بمبدأ العدل عند الاستثمار . والعدل في الإسلام هو صفة قيمة مطلقة لا نسبية تحتم على المسلم التعامل به في كل الظروف ومع كل الناس . ويكون العدل في الاستثمار عن طريق التزام المسلم عند استثمار أمواله بالانصاف وعدم ظلم المسلم وغير المسلم ، وعدم استثمار ما يمكن أن يؤدي إلى ظلم الآخرين قال تعالى " قل أمر ربي بالقسط " <sup>٢</sup> .

كانت هذه هي الضوابط للاستثمار في الإسلام ، أما الآن فسيتم طرق باب الاستثمار وتسييط الضوء على أهم جوانبه من حيث المفهوم والحكم والاهمية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثاني

المنهج الإسلامي للاستثمار

- المبحث الأول :

التعريف بالاستثمار

- المبحث الثاني :

أهمية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

- المبحث الثالث :

حكم الاستثمار من منظور إسلامي

- المبحث الرابع :

دوافع الاستثمار في الإسلام

## الفصل الثاني

### المنهج الإسلامي للاستثمار

وبعد التعرف على ضوابط الاستثمار والفقهية والاقتصادية ، سنتعرض إلى مفهوم الاستثمار لغية واصطلاحاً، وبيان حكم الاستثمار ودوافعه وأهميته كنشاط اقتصادي، وتأثيره على واقع الفرد والمجتمع وتوضيح ميزات الاستثمار الإسلامي عن غيره من النظم الأخرى.

المبحث الأول :- التعريف بالاستثمار

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار لغة: مأخوذ من الجذر تَمَرَ - يقال استثمر ماله أي نماءه<sup>١</sup> لذا فغاية الاستثمار تنمية المال وتكثيره وتحقيق الربح فالاستثمار يعتبر أصلاً للربح ووسيلته

وجاء تحت باب الرأء فصل الناء.

الثمر: حمل الشجرة، وأنواع المال.

وثمر الرجل: تحوّل، و أثمر: كثر ماله<sup>٢</sup>

وثمر: أنواع المال

و أثمر الرجل: كثر ماله وثمر الله ماله

الفرع الثاني : مفهوم الاستثمار اصطلاحاً: لم يظهر لفظ الاستثمار في كتب الفقهاء القدامى

بل ظهرت ألفاظ أخرى مرادفة تدل على التنمية، وزيادة المال، لذا فالاستثمار هو مصطلح

حديث، وفيما يلي عرض لبعض أقوال العلماء في تعريف الاستثمار.

جاء في تعريف الاستثمار انه نشاط إنساني إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق ودعم النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية<sup>٣</sup>

١- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٠٠

٢- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص ٤٥٨-٤٥٩

٣- سيد الهواري ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، ج ٦ ، ص ١١



نجد أن هذا التعريف قد ربط الاستثمار بالإيجابية لأنه مستمد من الشريعة الغراء

معتمداً على الأولويات .

وعرفه الساهي في كتابه المال وطرق استثماره في الإسلام فقال: هو استعمال

الأموال في الحصول على الأرباح<sup>١</sup> . ونلاحظ أن هذا التعريف هنا قد أطلق مجالات

الاستثمار ولم يقيدتها في المجالات المباحة شرعاً.

وقيل: هو الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس

المال، ويتحدد ذلك من خلال النظر لسعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار<sup>٢</sup> فعندما يجد

المدخر أنه إذا توجه بالمدخرات نحو الاستثمار زادت أرباحه ، فهذا يؤثر في عملية تحويل

رؤوس الأموال نحو الاستثمار لا الاستهلاك<sup>٣</sup> . ونجد من خلال هذا التعريف أن الاستثمار قد

ارتبط بسعر الفائدة الربوية وكان الهدف من الاستثمار هنا هو عملية جمع المال بغض النظر

عن حاجة المجتمع وأولويات الإنتاج .

وفي تعريف آخر<sup>٤</sup> هو : مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق

الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد الفوائد نتيجة

تضحية الفرد بمنفعه الحالية، للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر، من خلال الحصول على

نفقات مالية مستقبلية، أخذاً بعين الاعتبار عنصرين العائد والمخاطر .

نجد أن هذا التعريف جاء مطلقاً فلم يقيد مجالات الاستثمار أو الكيفية .

وعرف بأنه : وضع المال المنقوم والمنقول وقد يكون منقولاً مترافقاً بمال غير منقول،

وضع هذا المال قيد تصرف جهة أخرى لتجني منه نفعاً مادياً يعود عليها وعلى الجهة

١- شوقي الساهي ، المال وطرق استثماره في الإسلام ، ص ١٨٢

٢- محمد عمر ، الاقتصاد الإسلامي ، ج ٣ ، ص ٨٩

٣- سيد المديني ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، ج ٦ ، ص ١١

٤- أحمد صبيح ، مبادئ الاستثمار ، ص ١٧ ، ١٨ ، ١٥ ، ١١١٧ .

دافعة المال<sup>١</sup> ونرى إن هذا التعريف قد حدد المال المستثمر بالمتقوم أي ما له قيمة

شرعية ولكنه افتقر إلى ذكر مجالات الاستثمار الشرعية.

وفي تعريف آخر : هو ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها وعلى

مدى فترة من الزمن<sup>٢</sup> وهنا تحدد الهدف ولكن الآلية لم تضبط بالضوابط الشرعية.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة ما يلي:-

١- اعتماد الاستثمار في الاقتصاد الوضعي على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة

المتوقعة واختيار الزمن.

٢- خلو الاستثمار الوضعي من اية ضوابط شرعية، فالغاية والهدف عند المستثمر

هو الحصول على أرباح حتى ولو كانت بما يسمى بالفائدة وهو الربا المحرم.

نلاحظ أن الاستثمار عمل نافع للفرد والمجتمع يستند إلى مبادئ العقيدة والشريعة والى مبدأ

الخلافة في الأرض وإعمارها حسب منهج الله عز وجل.

وجمع قطب سانو في كتابه الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي مفهوم هذه

التعريفات السابقة بتعريف جامع هو : توظيف الفرد المسلم أو الجماعة المسلمة ماله الزائد

عن حاجاته الفردية بشكل مباشر، أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ

الشرع، ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائد منه ليستعين به ذلك الفرد المستثمر

أو الجماعة المستثمرة على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الأرض<sup>٣</sup> وهذا هو الراجح لدي.

لأن قطب قد جمع عناصر الاستثمار وهدفه وقيدتها بالأحكام الشرعية مع إمكانية اختصار

التعريف على النحو التالي : هو توظيف المسلم ماله الزائد عن الحاجة الفردية بشكل مباشر

١ - خالد عبد الله خالد ، عقد الاستثمار ، ص ٢٢

٢ - عبد مني الدرس ، عمل شركات الاستثمار ، ص ٢٠ - ٢١

٣ - قطب سانو ، الاستثمار أحكامه وضوابطه في العقيدة الإسلامية ، ص ٢٤

أو غير مباشر في نشاط اقتصادي متفق ومبادئ الشرع والمقاصد العامة بغية الحصول على عائد يستعين به المستثمر على القيام بعمارة الأرض .

المطلب الثاني : مبادئ الاستثمار المباح :

كما هو الحال في جميع مجالات العمل الإسلامي وخاصة في الاستثمار لابد أن يخضع لتعامل مميز لا ينصب على اكتساب المهارات والتطورات ، قرر الإسلام بداية أن يكون مصدر مال المسلم من حلال لتثبيت له ملكيته ، ثم يستطيع استثماره . وحتى يؤدي الاستثمار دورة وضع له عدة ضوابط منها<sup>(1)</sup> :

- ١- أن تكون المنتجات من سلع وخدمات في دائرة الحلال.
- ٢- أن تكون الأحكام الشرعية هي الضابط للإنتاج والتبادل والاستهلاك ، من حيث الكسب والاستثمار .
- ٣- أن تكون وسيلة جميع العناصر الإنتاجية كالتمويل ومعدل الأجور ... الخ منسجمة مع أحكام الشريعة .

(1) احمد عبي الدين ، عمل شركات الاستثمار ، ص ١٢

المطلب الثالث: أدلة مشروعية الاستثمار: لقد جاءت الأدلة على مشروعية الاستثمار من

القران الكريم والسنة النبوية والإجماع.

أدلة مشروعية الاستثمار من القران الكريم:-

١- قال تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله و آخرون يقاتلون في سبيل الله).<sup>١</sup>

والذين يضربون في الأرض ، هم الذين يسعون في طلب الرزق مما خلق الله سبحانه وتعالى في هذه الأرض .

وجه الاستدلال في الآية :حيث سوى الله تبارك وتعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين في سبيله ، والمكتسبين المال الحلال للنفقة على أنفسهم ، وعيالهم ، فكان ذلك دليلاً على أن الكسب بمنزلة الجهاد ، لان الله قد جمع بينهما في هذه الآية، وقال ابن عمر: ما خلق الله موته اموتها بعد الموت في سبيل الله احب الي من الموت بين شعبتي رحلي ابتغى من فضل الله ضارباً في الأرض"<sup>١</sup> .

وجه الدلالة هنا إن الله رفع من منزلة المكتسبين بالحلال والمستثمرين لخيرات الأرض حتى انه ربط سبحانه وتعالى بين المستثمر وبين المجاهد في سبيل الله .

٢- قوله تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه

النشور)<sup>٢</sup> .

١- المرسل من آية ٢٠

٢- القرطبي ، الجامع لاحكام القران ، ١٠٢ ، ج ١٩ ، ص ٥٥ - ٥٦

٣- الملك ، من آية ١٥

أي أن الله عز وجل قد جعل الأرض ذلولاً منقاداً ولم تمتنع الأرض عن الإنسان والمشى في الأرض أمر بالإباحة وفيه إظهار الامتثال وقيل في ذلك أي امشوا حيث أردتم فقد جعلها لكم ذلولاً لا تمتنع عنكم<sup>١</sup> .

وجه الدلالة في هذه الآية إن الله تعالى أمر الناس إن امشوا في مناكب الأرض ويستثمروا فيها ليأكلوا من رزق الله .

٣- قوله تعالى: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)<sup>٢</sup> .

أي بمعنى أن الله تعالى خلقكم من الأرض ، وذلك بخلق آدم من الأرض وبعد ذلك جعلكم عمارها وسكانها .

وجه الدلالة : إن سكن الأرض وإعمارها لا يكون إلا بالعمل والاستثمار وتحقيق المنفعة للفرد والمجتمع .

وقال مجاهد : اعمركم من العمر أي جعلها لكم ما عشتم<sup>٣</sup> .

٤- قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن

تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)<sup>٤</sup> .

فهذه الآية تبيح التجارة بين البائع والمشتري والتي تكون عن تراض وجاء في تفسير المنار أن المعنى ألا تقصدوا إلى أكل أموال الناس بالباطل ولكن اقصدوا أن تربحوا بالتجارة وتم

تخصيص التجارة لأنها الأكثر وقوعاً<sup>٥</sup> .

١- القرطبي ، الخيام لإحكام القرآن ، م ٩ ، ج ١٨ ، ص ٢١٥

٢- هود ، ص ١٦١

٣- أبو حمزة الثماليني ، تفسير العمري ، المسمى معالم التنزيل ، تحقيق خالد عبد الرحمن ، م ٢ ، ص ٢٩٠

٤- النساء ، ص ٢٩

٥- محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، ج ٥ ، ص ٤١



ومعنى هذا الحديث ، إن الرجل إن باع داراً ولم يستثمر ثمنها ، لم يبارك الله تعالى في هذا المال .

وجه الدلالة : نجد في هذا الحديث ذكر البيوع إذ تعتبر أهم أنواع استثمار المال وتنميته ونلاحظ أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على استثمار ثمن الدار المبيعة حتى يبارك الله تعالى فيها.

فعل الصحابة :

لقد سار صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على نهجه في ابتغاء الرزق والأخذ بالأسباب، فعملوا في كافة مجالات العمل المباحة شرعاً فنجد منهم على سبيل المثال لا الحصر عمر رضي الله عنه حيث جاء في البخاري "أن أبا موسى الأشعري استأذن عمر بن الخطاب فلم يؤذن له - وكان مشغولاً - فرجع أبو موسى ففرغ عمر فقال: ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس؟ انذنوا له، قيل قد رجع، فدعاه فقال: كنا نؤمر بذلك . فقال تأتيني على ذلك بالبينة فانطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم فقالوا لا يشهد لك على ذلك إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري فذهب بابي سعيد الخدري فقال عمر: اخفي عليّ هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ألهاني الصفق في الأسواق" يعني الخروج إلى التجارة.

وذكر في فتح الباري أن عمر أطلق على الاشتغال بالتجارة لهواً لأنها ألتهته عن طول ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وكان خروج عمر للتجارة من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس<sup>1</sup>

ولقد قال الفقهاء بمشروعية الاستثمار وهذه بعض الأمثلة :

<sup>1</sup> ان شاء الله تعالى من إجماع الصحابة ، فتح الباري شرح وصحيح البخاري ، أفتاح وإشراف الشيخ عبد العزيز بن باز ، 4م ، 1418-1419

أ- قال الإمام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية تحت فصل ما يدخل في باب الأموال ( وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايعة والمأجرة والمضاربه والمساقاه والمزارعة ونحو ذلك هي نوع من الهبة ) فنلاحظ أن الإمام ذكر بعض أنواع الاستثمار من المضاربه والإجارة ... الخ ، وهذا دليل قول الإمام بجواز هذه الاستثمارات وانتشارها في عصرهم .

وقد قال فيه الفقهاء عند حدوثه ما يلي :

قال الشافعي وأبو حنيفة ينعقد ، وعن مالك روايتان وجمهور المالكية على اباحة البيع والشراء<sup>١</sup> ، ولقد كان ابن عمر رضي الله عنه تاجرا امينا ناجحا ، كما كان أمس والده رضي الله تعالى عنهما<sup>٢</sup> .

ولقد ظهر الاستثمار عن طريق العمل في الحرف كالنجارة والحدادة والخياطة ، ودليل ذلك ما ورد من أحاديث تذكر هذه الحرف والتي ظهرت في عصر النبوة<sup>٣</sup>

ب- وردت أحاديث كثيرة تبين أن الصحابة عملوا في الزراعة ، حيث يروي جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( من كان له فضل أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ) فقلت لسعيد ما قوله ولا تتبعوها يعني الكراء ، قال نعم<sup>٤</sup> .

١- صحيح مسلم ، شرح النووي ، ج ١ ، ص ١٥٩

٢- حاكم المستدرک ، رجال حول الرسول ، ص ١٢٨

٣- صحيح البخاري ، لعنن قاسم الرافعي ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ١٢٢

٤- صحيح مسلم ، شرح النووي ، ج ١٠ ، ص ١٤٩



فيتضح من خلال هذا الحديث عمل الصحابه في الزراعة والايجارة حيث اشتهرت المدينة  
بالزراعة وظهرت المزارعة والمساقاة ، كما ويظهر تعامل الصحابه ومن جاء بعدهم بالبيع  
والشراء حيث قال صلى الله عليه وسلم مخاطباً الصحابه ( لا يبيع بعضكم على بيع بعض )<sup>١</sup>  
المبحث الثاني : أهمية الاستثمار في الإسلام :-

للاستثمار دور كبير في حياة الأمم والشعوب إذ يعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد لا  
يقوم إلا بها ويمكن الحكم على اقتصاد دولة بالقوة والضعف بالنظر إلى الاستثمارات  
بالإضافة إلى عوامل أخرى .

وكما نعلم فان الاستثمار في وقتنا الحاضر قد تطورت واتسعت مجالاته، فلم يقتصر  
على مجال التجارة ، أو الزراعة ، أو الصناعة فحسب ، بل تعدى ذلك إلى الاستثمار في  
مجال النقود فنشأت الأسواق المالية التي تتداول الأسهم والسندات مع العلم أن سندات  
المقارضة هي من العقود غير المشروعة لان اساسها قائم على الربا كما سيأتي بيانه لاحقاً .

المطلب الأول : أهمية الاستثمار في الاقتصاد يظهر في النقاط التالية<sup>٢</sup> :

اولاً ( تحقيق النفع للمجتمع كاملاً وفي جميع المجالات ؛ فيظهر المجتمع الإسلامي قوة اقتصاد  
قادرة على الوقوف في وجه التحديات السياسية والاقتصادية.وعندما يكون الاستثمار فرض  
كفاية كان الحافز موجوداً عند المسلمين ليستثمروا في شتى المجالات المباحه كي يخرجوا من  
دائرة الإثم .

ثانياً ( مشاركة رأس المال في الإنتاج الحقيقي ، و إبعاده عن المعاملات والنشاطات غير  
المشروعة ومن ثم لا يهدر رأس المال والذي يعتبر عنصراً هاماً من عناصر التنمية

١- مسلم ، صحيح مسلم ، شرح البرقي ، ج ١٠ ، ص ١٥٨

٢- اميرة عبا. اللطيف مشهور ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٤٩

والاستثمار، وبذا يكون المجتمع الإسلامي قد حافظ على استغلال الموارد المتاحة وعدم استنزافها فيما يضر .

ثالثاً ( تنمية العنصر البشري ، لأهميته في التنمية ورفع كفاءته الإنتاجية ، وضمان حد الكفاية في الدخل لكل فرد، فمن طريقة فتح مجالات الاستثمار المختلفة ، تشكل الأيدي العاملة ، ويتخلص المجتمع قدر الإمكان من البطالة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع ، فالمقصود من الاستثمار هو التنمية حيث قال الكاساني في البدائع أن المقصود من عقد المضاربة هو استثمار المال<sup>١</sup> .

رابعاً ( تحقيق التشغيل الكامل للمال وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار والبعد عن الاكتناز المحرم شرعاً ، وامتثالاً لقوله تعالى: ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألیم )<sup>٢</sup>، فنجد ان الآية الكريمة قد توعدت الذين لا يستثمرون اموالهم ويمنعون النفع عن المجتمع بالعباب الالیم يوم القيامة .

### المطلب الثاني : المعوقات التي تحول دون تكوين رؤوس الأموال

\* تقف بعض المعوقات الأخرى إلى جانب الاكتناز في الدولة النامية لتحول دون تكوين

رؤوس الأموال اللازمة للمشاركة في الإنتاج والاستثمار ومن هذه المعوقات ما يلي<sup>٣</sup>:

اولاً ( توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة حقيقية مثل إفاقها في الأسهم والأراضي ، وتخزين السلع ؛ فنجد أن هذه تعتبر استثمارات ولكنها لم تساعد فعلياً في العملية الإنتاجية . أي أنها لم تصف منتجات فعلية وحقيقية للمجتمع رغم أنها من مجالات كسب المال والارباح.

١- الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٦ ، ص ٨٠ ، وسيشار اليه لاحقاً الكاساني ، بدائع الصنائع

٢- التوبة ، من آية ٣٤

٣- الجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، التنمية من منظور اسلامي ، ص ٦٨٩-٦٩٠

ثانياً ) إيداع رؤوس الأموال في البنوك الأجنبية وحرمان البلاد الإسلامية من الاستفادة من هذه الأموال في المشاريع التنموية.

ثالثاً ) انتشار ظاهرة الادخار السلبي ؛ مثل منح القروض لغايات استهلاكية.  
رابعاً) الميل إلى تقليد أفراد الدولة المتقدمة في الاستهلاك ، على الرغم من اختلاف المستوى المعيشي ، والدخل ، والظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، بين هؤلاء وبين أفراد الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، ونقص الادخار الذي يشكل رأس المال اللازم لعمليات الاستثمار ومن ثم يصاب الاستثمار بنوع من الضعف .  
خامساً) تضخم النفقات الإدارية للدولة ؛ حيث تذهب حصة كبيرة من إيرادات ميزانية الدولة للنفقات الإدارية.  
سادساً) عدم توافر منشآت للادخار تتناسب ظروف الدولة النامية ، وعليه فإن الدول النامية مطالبة بتغيير في وظيفة البنوك لتصبح أكثر فاعلية في مجال الاستثمار.

المطلب الثالث : حكم الاستثمار من منظور إسلامي :  
يهدف الاستثمار في الإسلام إلى تحقيق غايات الخلافة على الأرض وهذا من الميزات للنظام الاقتصادي الإسلامي قال تعالى: ( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها )  
ولقد ربط الاستثمار بطاعة الله تعالى إذا توجهت النية لله تعالى.

كما أن الاستثمار مرتبط في الإسلام بالكسب المشروع فيمنع المسلمين من التعامل بما هو حرام ولو حقق المصلحة الفردية من الأرباح . ولهذا لا يعتبر الإسلام المال المحرم مالاً متقوماً ، كما أن الإسلام قام بمحاربة كل وسائل الربح المحرم من ربا واحتكار.

فالأساس في إباحة الاستثمار هو إباحة العمل والوسيلة فنجد أن الاستثمار إذا كان موافقاً للشرع كان مباحاً، وإن كان مخالفاً للشرع كالربا الذي يؤدي إلى الإضرار بالناس واكل أموال الناس بالباطل كان حراماً ولا شك وإن المجتمع الإسلامي إذا كان مضطراً ومحتاجاً للاستثمار، كان في تركه الإضرار بالناس فكان الاستثمار واجباً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المبحث الرابع: دوافع الاستثمار في الإسلام

المطلب الأول : دوافع الاستثمار في الإسلام عموماً

١- الاستخلاف<sup>١</sup> : لقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ وهو اعتبار أن الوظيفة الرئيسة للإنسان على الأرض هي اعمارها والخلافة فيها لقوله تعالى: (وإذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة)<sup>٢</sup>.

والخلافة هي اعظم درجات المسؤولية التي وكل بها الإنسان ، الذي منحه الله العقل كي يكون قادراً على حمل المسؤولية التي تنوء بها الجبال قال تعالى: ( إننا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً )<sup>٣</sup> والمقصود بالخلافة هنا الخلافة والتكليف.

٢- ترغيب الإسلام بالاستثمار وارتباطه بالعبادة<sup>٤</sup> :

كما نعلم أن مفهوم العبادة في الإسلام هو عام ويشمل العبادات الخاصة كالصلاة والصيام... ويشمل العبادات العامة ، وهي كل فعل نافع للفرد أو المجتمع هدفه رضا الله سبحانه وتعالى ، ومن ضمن هذه الأفعال النافعة الاستثمار قال تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)<sup>٥</sup>

٣- الاستشعار بتسخير الكون للإنسان بغرض عمارة الأرض:

لقد سخر الله سبحانه وتعالى الطبيعة بما فيها للإنسان ، وجعله المهيمن والمسيطر

١ - محمود الخليل ، مبادئ الانتصاد الاسلامي ، ص ٨٤-٨٧ ، وانظر عيسى عبدة ، العمل في الإسلام ، ص ٤٠-٤١

٢ - البقرة ، من آية ٢٠

٣ - الاحزاب ، من آية ٧٢

٤ - عيسى عبدة ، العمل في الاسلام ، ٤٣ - ٤٤

٥ - الملك ، آية ١٥

عليها عن طريق تعريف الله سبحانه وتعالى للإنسان بقوانين هذه الطبيعة.

قال تعالى: ( الذي جعل لكم الأرض مهدياً وجعل لكم فيها سبلاً )<sup>١</sup>

٤- التركيز على مبدأ الفلاح في الدنيا والآخره<sup>٢</sup> .

٥- العودة على المجتمع بالخير .

٦- المحافظة على رأس المال وحسن استغلاله .

المطلب الثاني : الدوافع المباشرة للاستثمار في الإسلام<sup>٣</sup> :-

١- الملكية: ويعتبر السبب للملكية الفردية هو الاستيلاء سواء أكان بإحياء الموات أم الصيد أم التجارة ، أم غيرها من الأنشطة المشروعة، ويعد كل ما سبق من قبيل العمل المشروع لاستثمار الطيبات وتنميتها لإفادة الفرد والمجتمع ومن وسائل الملكية أحياء الموات ونشير إلى أن الملكية الناتجة عن إحياء الأرض الموات يجب أن تكون بحدود مقدرة الفرد على استغلال الأرض التي اقتطعها حتى لا يعطل بقية الأرض غير القادر على إحيائها، ونجد هذا في ما فعله عمر رضي الله عنه عند ما طالب بلالاً برد ما لم يستغله في العقيق ، والذي أقطعه إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يمكن بقية المسلمين من الاستفادة من هذه الأراضي ونجد أن الفرد عندما يدرك أن كل الجهد المبذول في الاستثمار عائد عليه بالخير وأنه المالك له فإن هذا يكون دافعاً للاستثمار .

٢- العمل<sup>٤</sup> : لقد ربط الإسلام العمل بالعبادة ، وذلك لان الاستخلاف كان الوظيفة الرئيسية

للإنسان على الأرض والتي جاء بها الدين الإسلامي ولا يمكن أن تتحقق هذه الوظيفة إلا

بالاستثمار فيكون هذا دافعاً للعمل من اجل عمارة الأرض .

<sup>١</sup> - الزخرف ، من آية ١٠

<sup>٢</sup> - محمد الوطيان ، المدخل في أساسيات الاستثمار ، ص ٧٨

<sup>٣</sup> - اميرة عبد اللطيف مشهور ، الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ، ص ٩٢- ١٥٣ ، وانظر خلف العمري ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ص ٢١- ٢٦

<sup>٤</sup> - شوقي الساهي ، المال وطرق استثماره في الإسلام ، ص ٦٢- ٦٧

نجد أن الإسلام قد رفع منزلة العمل إلى درجة العبادة والشكر من خلال قوله تعالى:

( اعملوا آل داود شكراً وقليل من عبادي الشكور).<sup>١</sup>

فقد جاء في تفسير هذه الآية الكريمة أن كل خير عمله لله عز وجل هو شكر وإن آل داود كانوا قائمين بشكر الله قولاً وعملاً<sup>٢</sup>.

٣- الإنفاق: والمقصود به صرف المال في الحاجة، ويكون الإنفاق دافعاً للاستثمار من خلال حث الإسلام على الإنفاق لمصلحة الفرد والجماعة ضمن الضوابط الشرعية، كالنفقة على الزوجة والأولاد والوالدين وغيرها من النفقات الواجبة، بالإضافة إلى وجود بعض النفقات المنذوبة كمساعدة الفقراء والمساكين، من خلال الصدقات وغيرها بهدف تحقيق مصلحة الفرد والجماعة والتي تأتي من خلال تلبية الحاجات الأساسية عن طريق الإنفاق الاستهلاكي للسلع والخدمات أو بتحقيق الدخل والربح ويكون ذلك عن طريق التنمية والاستثمار.

٤- التكافل الاجتماعي<sup>٣</sup>:

ويكون التكافل بتعاون أفراد المجتمع الأغنياء القادرين على تغطية حاجات المعوزين بالمجتمع الإسلامي ويعتبر التكافل الاجتماعي واجباً لقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى).<sup>٤</sup>

ويعتبر التكافل الاجتماعي دافعاً للاستثمار عن طريق توفير المال للمحتاجين إليه حيث يصبحون قادرين على إنشاء مشروعات خاصة بهم قد يغطون بها بعض حاجاتهم.

١ - سبأ ، من آية ١٢

٢ - ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٢م ، ص ٢٥٨

٣ - ابن عبد الطيب ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ١١٦ ، وانظر في الحولي ، التروة في ظل الإسلام ، ص ١٨٧ - ١٩٢

٤ - المائدة ، من آية ٢

المطلب الثالث : العوامل التي تساعد على زيادة الاستثمار:-

- ١- رفع درجة تشغيل الموارد. فكلما زاد استغلال الموارد وشغلت بالصورة الكاملة كلما زاد الاستثمار .
- ٢- التخلص من صور التبعية الاقتصادية للحضارة غير الإسلامية ، وتخليص السوق من الاحتكار المحرم ومنع صور البيوع المحرمة <sup>١</sup> .  
بالإضافة إلى تدخل الحكومة في الاستثمار تدخلاً تنظيمياً فقط عن طريق :-
  - ١- إعطاء الفرد حرية تقرير مجالات الاستثمار حسب الأولوية للاقتصاد الوطني.
  - ٢- قيام الدولة بتوفير ضمانات السوق بالضوابط الإسلامية المقررة <sup>٢</sup> .
- ٣- التزام الدولة بجمع الزكاة ، وتوظيف مواردها <sup>٣</sup> .
- ٤- ضمان تنفيذ حد الكفاية لكل الأفراد من خلال موارد الزكاة والموارد الأخرى <sup>٤</sup> .
- ٥- مراقبة المصالح الجماعية والتزام الدولة بمهامها في إنشاء المرافق العامة والبنية الأساسية وصيانتها بالصورة التي تكفل تدفق عمليات الإنتاج وعدم تعطيلها <sup>٥</sup> .
- ٦- الاستثمار المستمر في رأس المال البشري ورفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق رسم سياسة تعليمية متوازنة <sup>٦</sup> . مما يكفل في النهاية ظهور عدة نتائج منها : -
  - ١- وجود توزيع للدخل يقلل من الفجوة بين الحاجات والطلب. فكلما زادت كفاءة العنصر البشري وتوزعت هذه الكفاءات على أفراد المجتمع كان توزيع الدخل أفضل .
  - ٢- وجود طلب متجدد مما يشجع الاستثمار.

<sup>١</sup> - حاتم القرنتشاوي ، التنمية في المنظور الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، وقائع الندوة التي عقدت في المدة من ٩-١٢ تموز ١٩٩١ ، منشورات الجمع الملكي

لبحوث الحضارة الإسلامية

٢- اميرة عبد اللطيف ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ١٥٦-١٥٧

٣- محمد النبهان ، اثبات في الاقتصاد الإسلامي ، ص ١٠٩

٤- محمد النبهان ، اثبات في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٨٢

٥- محمد النبهان ، اثبات في الاقتصاد ، ص ٩١

٦- محمد النبهان ، اثبات في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٧٩



- ٣-توافر جانب من السلع والخدمات يمثل التحسينات وإن لم يصل المجتمع للإشباع الكامل حيث لا نتحدث عن حالة الكفاف وإنما حالة الكفاية من الضروريات بمفهومها الواسع مما يؤدي إلى وجود كفاءات وخبرات تساعد على رفاهية المجتمع.
- ٤-إحلال التمويل بالمشاركة الدائمة أو المتناقصة محل التمويل ذي الفوائد (الربوية) المحددة وعند اختفاء الفائدة الربوية من التدفقات النقدية فإن تكلفة الاستثمار ستتخفض.
- ٥- اختفاء الأعباء الدورية المتمثلة بالفوائد الربوية.
- ٦-تزايد الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد نسبياً في ظل المعايير التقليدية المطبقة حالياً.
- ٧- استقلالية قرار التوظيف ، وتحريره من التبعية خاصة بالنسبة لودائع العملات الحرة التي ترتبط أسعار فائدها بالأسواق العالمية . ومن ثم لا تعكس احتياجات السوق المحلي ، وينشأ عنها ظاهرة تزايد الودائع بالعملات الحرة ، وتزايد معدلات إعادة إيداعها بالخارج في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد دون تصور مصادر التمويل بتلك العملات مما يدفعه إلى الاقتراض من الخارج.
- ٨-الاختيار التكنولوجي سيكون محكوماً بتوليفة الطلب من ناحية ، وبقدرات المجتمع الإسلامي العلمية والفنية على استيعاب تلك التكنولوجيا والسيطرة عليها من ناحية أخرى <sup>١</sup> .
- \* فنجد أن المستثمر المسلم يجب أن يرتبط بعدة سلوكيات أخلاقية وأخرى تدريبية حتى يرقى بالاستثمارات المتعددة المجالات ومن أهم السلوكيات الأخلاقية <sup>٢</sup> :
- ١- الالتزام بأحكام الشريعة فكراً وسلوكاً.
  - ٢- الإيجاز بالاقتصاد الإسلامي وأحقيقته في التطبيق.
  - ٣- الالتزام بمقتنيات المنهج الإسلامي للاستثمار في كل مجالات و أهداف الاستثمار.

<sup>١</sup> حاتم الفردان، التنبؤ في التطور الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١١٤-١١٧

<sup>٢</sup> محمد نوري الدين حسن ، عمل شركات الاستثمار ، ص ٧٢

\* أما ما يتعلق بالتدريب فيجب أن يتوفر في هذا المجال عدة أمور هي :-

١- إرسال الفنيين إلى دورات أكاديمية تشمل:

أ. دراسة عامة لاحكام الفقه الإسلامي المتعلق بالمعاملات.

ب. دراسة عامة للمذاهب والنظام والسياسات الاقتصادية الإسلامية.

٢- إرسال طلاب الاقتصاد الإسلامي إلى مصارف ومؤسسات اقتصادية لأخذ الخبرة العملية.

المطلب الرابع : معالم الاستثمار في الإسلام:-

لقد تميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بميزات ارتقت به عن كل الأنظمة الاقتصادية الأخرى ذلك النظام الذي جاء بتحقيق التوازن بين الملكية الفردية والملكية العامة، وبين عناصر الاقتصاد، كما جاء كاملاً شاملاً يغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، لا يتناقض في أحكامه ولقد جاء صالحاً لكل زمان ومكان، كيف لا وهو النظام المنزل من الخالق جل وعلا الذي خلق الخلق وهو الذي يعلم ما يضرهم وما ينفعهم ومن معالم التميز للاستثمار في الإسلام ما يلي :-

أ- الارتباط بالمنهج الرباني<sup>١</sup> :

لقد سخر سبحانه وتعالى هذا الكون لخدمة الإنسان ، حتى يستطيع ان يقوم بالوظيفة التي خلق من اجلها وهي عمارة الأرض، قال تعالى: ( وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة )<sup>٢</sup> . ولقاء هذا التسخير والتكريم ، وحتى يقوم بعمارة الأرض على خير وجه وضع سبحانه وتعالى الضوابط والأنظمة التي تنظم نشاط الإنسان على هذه الأرض ؛

<sup>١</sup> - احمد، محي الدين ، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية ، ص ٢١ ، وانظر قطب سائو ، الاستثمار احكامه وضوابطه ، ص ١١٥-١٢١

<sup>٢</sup> - البقرة ، من آية ٣٠

فالإنسان عند انقاعه بما في هذا الكون متعبد بطاعة الله والالتزام بأحكامه ، فرأس المال والحصول عليه وتتميته واستثماره و إنفاقه كله مرتبط بأحكام الله .

ب- الطابع التعبدى<sup>١</sup> :

يدخل الاستثمار ضمن المعنى العام للعبادة، حيث أن العبادة في الإسلام تتميز عن غيرها من العبادات في الأديان الأخرى ، في أنها لا تقتصر على الشعائر والفروض، وإنما بمعناها العام تشمل كل قول أو عمل نافع ، إذا قصد الفاعل توجيه هذا الفعل لله تعالى والمعاملات وإن كانت هي علاقات الفرد مع بقية أفراد المجتمع ، إلا أنها في الإسلام لها ارتباط أيضاً مع الله سبحانه وتعالى حيث أن المسلم مطالب بالالتزام بأوامر الخالق جل وعلا ، قال تعالى :  
(وقل ادملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)<sup>٢</sup> وتكون آثار المعاملات أخروية أيضاً بالإضافة إلى الآثار الدنيوية فالنواب يترتب على التزام الفرد بشرع الله، والعقاب لمن خالف هذا الشرع لان الدين الإسلامي قد عالج كل المجالات الدنيوية ومن ضمنها المجال الاقتصادي فلا يمكن فصل الدين عن الدنيا قال تعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا)<sup>٣</sup> .

ج- قيام الاستثمار على القيم والمبادئ والأخلاق<sup>٤</sup>

يستلزم العمل في مجال الاستثمار سلوك الفرد المسلم سلوكاً أخلاقياً يتسم بالخلق ورحابة الصدر قال تعالى : (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)<sup>٥</sup> والمهم في الاستثمار الإسلامي سير الأخلاق بمحاذاة كل نشاط يقوم به المستثمر ، أو العامل في

١- معجمي القضاة ، إصلاح المال لا في ذكر من الله ، ص ٩٢

٢- الروية ، ص ١٠٥

٣- الفصيح ، ص ٧٧

٤- طرق ساء ، الاستثمار الحكامه ، ص ١٢٩

٥- ان عمران ، ص ١٤٥

مؤسسات الاستثمار أو التمييز عن المؤسسات التقليدية البعيدة عن التعامل الأخلاقي في نشاطاتها الاستثمارية، والتي تسير على خطوات الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يسعى إلا إلى زيادة الأموال ، بغض النظر عن التحلي بالأخلاق وعلى الرغم من وجود بعض الضوابط الرأسمالية إلا أنها لا يمكن أن ترقى إلى أخلاق الإسلام، التي تنهى عن الربا ، والغش ، والكذب ، والخيانة ، ونقض العهود ، وغيرها من الأخلاق والمعاملات غير المشروعة. قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)<sup>١</sup> .

#### د- التوفيق بين المصلحة الفردية للمستثمر والمصلحة العامة<sup>٢</sup>.

إن من سمات النظام الاقتصادي الإسلامي كغيره من الأنظمة الإسلامية سمة التوازن، وإشباع الرغبات لكافة الأطراف دون طغيان طرف على آخر. ومن مظاهر التوازن في الاقتصاد الإسلامي اهتمام الإسلام بمصلحة المستثمر ومصلحة المجتمع. مع وجوب أخذ المستثمر بعين الاعتبار الأولويات، فإذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع قدمت مصلحة المجتمع. هذا ويستطيع الفرد أن يحقق مصلحة المجتمع عن طريق استثماره الخاص، لأنه يساهم في إيجاد فرص عمل، وتطوير المجتمع وتقديم السلع والخدمات عن طريق هذا الاستثمار.

ويجب على المستثمر ألا يضر نفسه ولا بغيره من خلال الاستثمار ، التزاماً بالقاعدة

العامة لا ضرر ولا ضرار .

<sup>١</sup> - المائدة ٢ من آية ٢

<sup>٢</sup> - البرهان ، دوايطة حرمة الاستثمار في النظام الاقتصادي للإسلامي ، ص ٩١

## هـ: التنافس الشريف<sup>١</sup>

لقد أعطى الإسلام حرية فردية للمستثمر تضبطها قيود ليتمكن من التنافس الشريف والبعيد عن الغش أو استخدام وسائل محرمة وضارة بالآخرين، ومن القواعد والقيود التي وضعها الإسلام لتنظيم التنافس ما يلي:-

### ١-صدق الدعاية والإعلان .

والدعاية هي عبارة عن مظهر مستجد يسعى إلى ترويج السلع والخدمات، والدعاية بحسب ذاتها إذا قامت على الأصول الشرعية فهي جائزة أما إذا ارتبطت بالكذب فقد أصبحت محرمة لارتباطها بمحرّم. ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلف لبيع السلع في قوله (الحلف منفقة للسلعة ممحقة للربح)<sup>٢</sup>

وأضيف إلى ما ذكره البتران في رسالته<sup>٣</sup>، إلى أن ارتباط الدعاية والإعلان بالحرام قد يكون من حيث الشكل الإعلاني كوجود الموسيقى والنساء وقد يكون من حيث المضمون كالتررويج لسلعة أو خدمة محرمة كالدعاية لحفلات محرمة أو ملاهي محرمة كل ما سبق يجب إن يؤخذ بعين الاعتبار عند الدعاية والإعلان ، حيث يصبح الإعلان في هذه الحالة محرماً فيجب البعد عما أوصل إلى الحرام .

### ٢-معايينة السلعة وتحديد المواصفات وعدم إخفاء عيوبها.

يتطلب عند عرض السلعة إظهارها للمشتري أو تحديد المواصفات بدقة ، وذكر العيوب إن وجدت في السلعة منعاً من الضرر والغش والتدليس امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا يحل لامرئ باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له)<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> البتران ، دواويل حرية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٩٢-٩٤ . نظر خلاف العمري ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٨٠

<sup>٢</sup> مسلم ، صحيح مسلم ، شرح النووي ، ج ١١ ، ص ٤٤

<sup>٣</sup> البتران ، دواويل حرية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٩١

<sup>٤</sup> ابن ماجه ، صحيح ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٥٥ ، تحقيق محمد نواز عبد الباقى

٣- منع كل ما يؤدي إلى عدم التنافس

فعندما أعطى الفرد حق التنافس الشريف ، منع أيضاً كل ما قد يمنع ذلك من تدخل غير مشروع بين المتعاملين فجاء النهي عن بيع المسلم على بيع أخيه ، منعاً لإلحاق الضرر بالآخرين ، فقال ( لا يبيع بعضكم على بيع بعض )<sup>١</sup> .

ونهى عن النجش : وهو إتفاق بين البائع وآخر بأن يعرض سلعته في المزاد ، فيأتي أحدهم يدفع ثمن ، فيقوم المتفق مع البائع برفع السعر خداعاً للناس لرفع السعر ، لا رغبة في الشراء .

٤- النهي عن محاولة الإضرار بالمتنافسين لأن الإضرار بالآخرين محرم لحديث لا ضرر ولا ضرار<sup>٢</sup> يمنع الفرد من الإضرار بمنافسية وقد تكون من صور الإضرار عملية أتفاق البائعين ضد بعضهم البعض ، أو ذم سلعة المنافس .

٥- التقيد بالسعر السائد

لقد نهى الإسلام عن طرح سعر أقل من سعر المثل لأنه قد يؤدي إلى الخسارة لما فيه من إلحاق الضرر بالغير كالأقبال عليه والاعراض عن الآخرين .

٦- منع الإسلام الربا والضرر والغش والاحتكار ، حتى تتحقق المصلحة الفردية والجماعية ضمن ضوابط الشريعة<sup>٣</sup> .

و- تميز دالة الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي<sup>٤</sup> . يعتبر الانفاق هو أساس الرخاء في المجتمعات فكلما زاد الانفاق زاد الطلب الفعال وزادت الدخول ، والانفاق السذي يؤثر في إحداث التغيير الاقتصادي في المجتمع ، هو الانفاق الاستثماري .

١- مسند الإمام أحمد ، صحيح مسلم ، سنن أبي داود ، ح ١٠٠٠ ، ص ١٥٢

٢- مسند أحمد

٣- شعبي الدامني ، المال وطرق استثماره في الإسلام ، ص ١٥٨

٤- محمد عمر ، يوسف كمال محمد ، التمويل الاقتصادي الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١٠٥ ، ١٠٧

ولأهمية ذلك فقد وضع الإسلام عدة ضوابط وأسس لتنظيم الاستثمار حتى يحقق الغايات المرجوة. وقبل الخوض في غمار نظرة الإسلام للانفاق الاستثماري نعرّج قليلاً على نظرة الرأسمالية بشيء من الاختصار.

واعتبر التقليديون سعر الفائدة ثمن الانتظار، حيث يعتبرون أن الادخار إذا زاد انخفض سعر الفائدة وإذا قل الادخار زاد الاستثمار وإذا زاد الاستثمار ارتفع سعر الفائدة وإذا قل الاستثمار انخفض سعر الفائدة. فهم يعتبرون سعر الفائدة سبباً في حدوث التوازن، حيث أن الادخار إذا زاد ينخفض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار فيعود التوازن مرة أخرى بين الادخار والاستثمار.

ويعتبر هذا الربط بين سعر الفائدة والادخار ضعيفاً لعدة أسباب:-

١- أن سبب الادخار قد يؤثر على سعر الفائدة وإنما لعمل صفقات مستقبلية.

٢- قد يكون سبب الإدخار للطوارئ المستقبلية كالشيخوخة والمرض.

٣- قد يكون الإدخار لشراء شيء في المستقبل (استهلاك مستقبلي).

٤- ويدخر الفرد لرغبته في تحسين مستوى المعيشة عن طريق زيادة مصادر الإيراد.

٥- كما ويعتبر الإدخار غريزة إنسانية.

ويقول كينز أن الميل للاستثمار يتحدد عند الموازنة بين الكفاية الحدية لرأس المال

وبين سعر الفائدة. فهو يرى أن سعر الفائدة إذا كان أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال كانت

مصلحة الفرد في عدم الاستثمار والعكس صحيح.

ويرى كينز أن لا حاجة لبقاء سعر الفائدة مرتفعاً لعدم روية علاقة مطلقة بين الإدخار وسعر الفائدة، ويقول أن سعر الفائدة ليس جزءاً عن الامتناع عن الاستهلاك وإنما هو جزء التضحية بفقد خاصية السيولة في النقود<sup>1</sup>.

وهكذا نرى أن النظام الرأسمالي الكلاسيكي والحديث كله قائم على الأخذ بسعر الفائدة باعتباره عاملاً مهماً في التأثير على الاستثمار وعلى السوق الاقتصادية بشكل عام.

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري في الإسلام، فقد شجع الإسلام الاستثمار بطرق عديدة وقواعد أهمها<sup>2</sup>:

أ- توجيه المدخرات نحو الاستثمار، وذلك عن طريق إلغاء الاكتناز، وفرض الزكاة، لحث المكنز على استثمار أمواله. ومشروعية المضاربة، والمساقاة، وغيرها من النشاطات الاقتصادية التي تعود بالنفع المباشر على الفرد، وعلى المجتمع بطريق غير مباشر عن طريق إيجاد بدائل مباحة كالمشاركة وغيرها، لما للربا من آثار سلبية كارتفاع أسعار السلع، ووجود الصراع الطبقي، وتشجيع الاكتناز، والاحتكار، وسوء استخدام الموارد وعدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل، وإدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة في المجتمع بالإضافة إلى ارتكاب الآثم لان الله تعالى حرمه حيث قال ( وحرم الربا )<sup>3</sup>.

ب- تنظيم نمط الاستثمار :

لقد وضع الإسلام أولويات للإنتاج من أجل توفير الضروريات والحاجيات في المرتبة الأولى لتغطي حاجات مقاصد الشريعة الخمس، ثم تأتي التحسينات ثم الكماليات. وعلى الدولة أن تقوم بتوفير الحوافز للمشروعات العامة التي تؤدي هذا الغرض.

<sup>1</sup> محمد عمر ، يوسف أمالي ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١١٦

<sup>2</sup> محمد عمر ، يوسف أمالي ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١٤٣ - ١٥٦

<sup>3</sup> الفقرة من آية ٢٧٥



ج- توفير الضمانات الكافية والحوافز اللازمة للمستثمرين:

فيجب توفير البيئة النفسية المناسبة عن طريق التشريعات والقوانين الملائمة للنشاط الاقتصادي ، كوجود الضمان الاجتماعي كما يجب أيضاً تشجيع الابتكارات وتطبيقها في الإنتاج لزيادته ، ولتقليل تكاليف الإنتاج .

## ٢- منع المضاربة المحرمة والاحتكار

ويُقصد بذلك عدم اكتناز النقود للمضاربة على أسعار السندات ؛ لأن هذا يعتبر من قبل سعر الفائدة الربوية المحرمة.

وبناء على تحريم بيع ما ليس عند الإنسان ، فقد رأى بعض الفقهاء تحريم المضاربة في البورصات ، والتي تقوم على شراء وبيع عقود للسلع في بورصات العقود دون أستلام أو تسليم هذه السلع حقيقة، ولأنها تحدث خللاً في السوق واضطراب بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار والتي لا تحدث نتيجة لخدمة إنتاجية في مقابل ذلك.

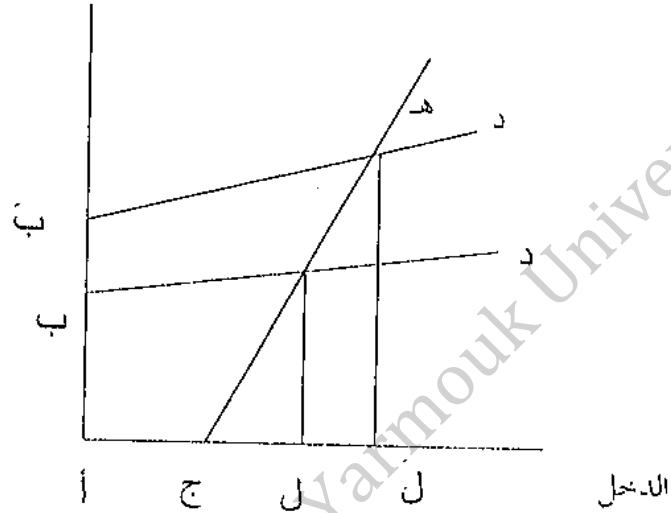
أما بالنسبة لمنع الاحتكار المحرم فلأن وجوده يضر بأفراد المجتمع ، لأنه يسبب ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية، لذا جاء الأمر بتحريمه ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض صور الاحتكار المباحة ، والتي تحافظ على حقوق الأفراد كحق الطبع وحق التأليف وبراءة الاختراع .

نخرج من خلال ذلك بأن الطلب على النقود للمعاملات هو أحد أقسام الطلب (طلب استهلاكي استثماري) على النقود في المجتمعات الإسلامية ، وهو مرتبط بحجم الدخل القومي.

ويمكن الآن عمل مقارنة بين دالة الأستثمار في الاقتصاد الإسلامي ودالة الأستثمار في

الاقتصاد الوضعي كالتالي:

الاستثمار



شكل رقم ( ١ )

حيث ج هـ دالة الأستثمار

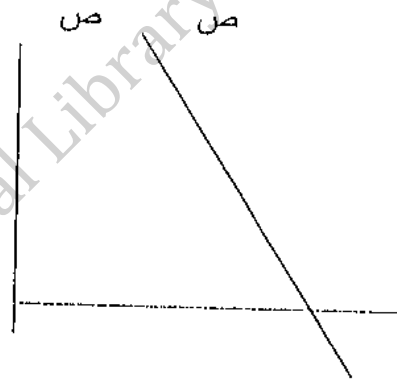
تمثل النقطة أ ب الأقتصاد غير الإسلامي في حين تمثل أ ب الأقتصاد الإسلامي، ونلاحظ أن هذه المسافة بين الأقتصاد الإسلامي وغير الإسلامي هي زيادة في الأستثمار غير مرتبطة في الدخل ، حيث يوجد في الأقتصاد الإسلامي أستثمار تطوعي أو جدي، وأنخفاض لمعدلات الأرباح.

وعلى فرض تساوي تأثير الدخل على الأقتصادين الإسلامي وغير الإسلامي، فنجد هناك أختلافاً في الميل الحدي للاستهلاك ، حيث أن الاستهلاك للسلع والخدمات المحرمة كالخمر والمقامرة وغيرها سوف تختفي من المجتمع الإسلامي ، مما سيؤدي إلى بقاء دالة الأستثمار في الأقتصاد الإسلامي أعلى منها في الأقتصاد غير الإسلامي والمتمثلة في ب د.

وبما أن الدخل القومي يتكون عند نقطة التقاء منحنى الأستثمار بمنحنى الأذخار فإن نقطة الالتقاء في الأقتصاد الإسلامي أعلى منها في الأقتصاد الوضعي مما يشير إلى أختلاف

دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي عن دخل التوازن في الاقتصاد غير الإسلامي، حيث يمثل دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي المسافة  $أ ل$  في حين  $ل ل$  تمثل دخل التوازن في الاقتصاد الوضعي<sup>١</sup>.

وتجد كذلك أن الاستثمارات التي يتوجه إليها المستثمر المسلم تختلف عن غيره، حيث يتجه نحو الضروريات، والحاجيات ليؤمنها أولاً، ويتعد عن الكماليات ولو حققت ربحاً أكبر. فهو بهذه الحالة يحقق ربحاً ذاتياً متواضعاً بالإضافة إلى تلبية حاجة المجتمع من الضروريات والذي يدفعه هي الرغبة في رضا الله عن طريق نفع المجتمع باستثماره وللنظر الرسم البياني التالي:



ص س شكل رقم (٢)

المحور  $س$  = معدلات فرضية الأرباح.

$ص$  = درجات افتراضية للالتزامات تطوعية خيرية في مباشرة الاستثمار.

$س$  من منحنى توليفات مختلفة بين معدلات الربح المتوقعة ودرجة الالتزام التطوعي الخيري.

فكل نقطة على الخط  $س ص$  تمثل عاملاً بالمنهج الإسلامي (المتميز) للاستثمار وهو

يختلف عن الالتزام بالحلال دون الحرام، وكلما وجدت نقطة أعلى من الخط تدل على التزام

ديني أكبر يوجه نحو التطوع على حساب النقص في الأرباح<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> محمد، عظيم، يوسف كمال، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٥٥-١٥٦.

<sup>٢</sup> محمد عيسى العيسى، بحوث شرعية في الاستثمار، ص ٥٥-٥٦.

## الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار في الاردن

ويشتمل على المباحث التالية :

- المبحث الاول :

مؤسسة ادارة وتنمية أموال الايتام

- المبحث الثاني

صندوق الزكاة

- المبحث الثالث

صندوق التنمية والتشغيل

- المبحث الرابع

صندوق المعونة الوطنية

## الفصل الثالث

### دراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار

ولقد قامت الدراسة على دراسة بعض صناديق الاستثمار في الأردن ، والتي تتنوع استثماراتها في كل المجالات، وكان لابد من طرق هذا الباب ، لماله من أهمية في تعريف المجتمع الأردني مدى شرعية التعامل مع هذه الصناديق، والتعرف على أليات العمل فيها، ومعرفة مدى مطابقة نشاطات هذه الصناديق لأحكام الاستثمار الإسلامية ، وقد اقتصرنا في هذه الدراسة على أربعة صناديق وكانت دراسة هذه الصناديق دراسة تطبيقية للاستفادة من طرح ضوابط الاستثمار، لمعرفة المباح من هذه النشاطات من المحرم منها .

وتتمثل عملية الدراسة بطرح معلومات حول ماهية الصناديق وطرح لمواردها ونشاطاتها ثم ذكر الوضع الاقتصادي والمالي للصندوق، لمعرفة مدى قوة الصندوق مادياً ومدى الخدمة التي يؤديها المجتمع، ثم تلا ذلك طرح التقييم الفقهي لأعمال الصناديق، وأثناء ذلك تجنبنا التكرار في معالجة الموضوع ، كاشتراك نشاط المراجعة مثلا في أكثر من صندوق. وأثناء هذا التحليل تطرقت إلى النشاطات المحرمة التي وقعت بها الصناديق والتوصية بتفاديها.

وبداية هذه الصناديق سيكون مؤسسة إدارة تنمية أموال الأيتام

المبحث الأول : مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة ونشاطاتها

أولاً: نشأة المؤسسة

### نشأة المؤسسة<sup>١</sup>

قبل إنشاء مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام كانت أموال الأيتام تودع في صناديق في المحاكم الشرعية يتولى القاضي تميمتها، واستثمارها، أما بشكل مباشر، أو عن طريق الأوصياء ، أو الأولياء . هذا وقد كانت الأموال تستثمر في مجال الإقراض بالفائدة الربوية، مما أدى إلى انتقادات شديدة خاصة أن القضاء الشرعي هو الذي يقوم بذلك ، وكان قانون الأيتام قد صدر عام ١٩٥٣ م كإجراء مرحلي ، حتى صدر قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢. وتأسست مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام.

### اختصاصات المجلس

ويمارس المجلس الصلاحيات التالية:

- ١ . إدارة شؤون المؤسسة والإشراف عليها.
- ٢ . رسم السياسة العامة، ووضع الأسس الواجب اتباعها في المؤسسة.
- ٣ . إقرار أية تسوية تحمل المؤسسة أية خسارة.

<sup>١</sup> مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، الكتاب السوري ، ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، ص ١٩

٤. الموافقة على التقرير السنوي والحسابات السنوية في ذلك حساب الأرباح والخسائر.

٥. تحديد مقدار الاحتياطي وتقرير طرق استثمار ، وشروط التصرف به.

٦. فتح فروع للمؤسسة.

٧. تعيين فاحصي حسابات قانونيين وتحديد أجورهم.

٨. تحديد قيمة الكفالات اللازم تقديمها للموظفين ونوعها وشروطها وتعيين الوظائف والمطلوب من مشغليها تقديم الكفالات .

### الجهاز التنفيذي

تتكون المؤسسة من المديرية والأقسام والشعب التالية:

١. المديرية الإدارية : قسم الشؤون الموظفين وقسم العلاقات العامة والديون.
٢. المديرية المالية: قسم المحاسبة، وقسم المتابعة والتحصيل وقسم الأسهم.
٣. مديرية الاستثمار: قسم المراجعة، وقسم الدراسات، وقسم المشاركات المتناقصة واستثمار العقارات.
٤. مديرية الإنشاءات والصيانة.
٥. مديرية التدقيق والتفتيش.
٦. قسم الشؤون القانونية والفقهية.
٧. قسم الحاسوب.

٨. وحدة التطوير الإداري.

ونلاحظ من خلال العرض السابق لصلاحيات المجلس مدى التكامل وفي

مختلف المجالات الاقتصادية والدينية للقيام بالمسؤوليات على خير وجه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



## المطلب الثاني:

### مصادر أموال المؤسسة<sup>١</sup>

١. احتياطي صناديق الأيتام المحولة للصندوق.
٢. ودائع الأيتام وأرباحهم في صناديق الأيتام المحولة للصندوق.
٣. رصيد وبقايا الادانات والموجودات الأخرى المقيدة في حساب صناديق الأيتام.
٤. أموال الأيتام التي تحول للصندوق من الشركات التي يتم ضبطها، وتحريرها بموجب قانون الأيتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣، وما يطرأ عليه من تعديلات أو أي تشريع آخر يحل محله.
٥. أية مصادر أخرى يوافق عليها المجلس وتشمل المساعدات والتبرعات والهبات وسيتم لاحقاً عرض لرصيد استثمارات للمؤسسة أنظر ص(٦٦).

### المطلب الثالث : أهداف المؤسسة

- ١- تنمية أموال الأيتام بالطرق المشروعة<sup>٢</sup>
- ٢- المساهمة في التنمية المحلية والتخفيف من حدة البطالة عن طريق أساليب الاستثمار التي دخلت في قطاع الإنشاءات وقطاع النقل والمواصلات

<sup>١</sup> مؤسسة ادارة ونسبة أموال الأيتام، قانون مؤسسة ادارة وصندوق أموال الأيتام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٢ والنظام المالي لمؤسسة ادارة ونسبة أموال الأيتام رقم (١)

سنة ١٩٧٢ وبمقتضى المادة ١٧/٢١، المادة (٥) من ٤

<sup>٢</sup> المادة رقم (٢١) من قانون مؤسسة ادارة وصندوق أموال الأيتام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧٢، من ٤

والقطاع المهني والحرفي عن طريق بيوع المرابحة والمشاركة المنتهية  
بالتمليك.

٣- دعم بعض الأعمال الخيرية ذات الصبغة المالية الاجتماعية من خلال  
توزيع نسبة من أرباح الاحتياطي وأرباح الهبات المستثمرة على الجمعيات  
الخيرية ومساعدة الفقراء<sup>١</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف المؤسسة المتعلقة بالتنمية المحلية ودعم  
الجمعيات الخيرية لها دور إيجابي وهام في محاولة سد بعض الثغرات الموجودة  
في المجتمع من الفقر والبطالة وتحقيق النفع للمؤسسات طريقة جني الأرباح  
والنفع عن طريق مساعدة الأفراد في إيجاد فرص عمل وعدم بقائهم عالة على  
الاقتصاد الوطني.

<sup>١</sup> الكتاب السنوي، ١٩٩٥، ١٩٩٨، ص ١٧

## المطلب الرابع : أنشطة المؤسسة:

لقد تعددت مجالات استثمار المؤسسة في كافة السبل ، غير المخالفة لأحكام

الشريعة الإسلامية وهي<sup>1</sup> :

١. الاستثمارات العقارية والتي يتحقق منها إيرادات سنوية من ريع إيجار

المباني التجارية والسكنية العائدة إلى ملكية المؤسسة .

٢. بيع المرابحة، والذي يقوم على تلبية حاجات المواطنين بتوفير الأدوات

المعدات للمهنيين ووسائل النقل العام والخاص والإناث والمواد الإنشائية.

٣. عقود المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة) وتتم بعد دراسة

الجدوى الاقتصادية لكل مشروع.

٤. كما أن المؤسسة تمتلك أسهم لشركات مساهمة عامة.

٥. سندات حكومية، ولكن توجه المؤسسة خلال السنوات القادمة يهدف إلى

إنهاء هذا السندات وعدم تجديد ما يطفأ منها.

وفيما يلي عرض لرصيد استثمارات المؤسسة وإجمالي أرباحها خلال

السنوات من ١٩٩٥-١٩٩٧ من خلال الجدول (١-١)

نشاط المؤسسة في اربع سنوات متتالية في عام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ولقد تم اختيار

لتكون الدراسة اكبر دقة للنظر في نشاطات المؤسسة في السنوات القليلة الماضية .

<sup>1</sup> الكتاب السنوي ، ص ٢٩ - ٢٨

جدول رقم ( ١-١ ) ارصدة استثمارات المؤسسة واجمالي ارباحها خلال السنوات

١٩٩٧<sup>١</sup>-١٩٩٥

الربح المتحقق بالدينار ١٩٩٧ / ١٩٩٦	إجمالي ١٩٩٥	بالدينار ١٩٩٧	قيمة الاستثمارات ١٩٩٥ - ١٩٩٦	السنوات	مجال الاستثمار	
١٧٦١٦٨٧	١٢٩٩٧١٠	٩٧٨٩١	١٥٦٦٦٦٧٠	١٢٧٩٣٠٢١	٩٨٥٨٣٦٧	المربحات
٧٦٢٢٤٥	٩٥٠٠٢٣	٤٩٢٠٤٨	٧٢٢٢٧٤٨	٧٣١١٦٠٤	٦٩٢٤٢٧٩	المباني
٤٥٢٣٩٢	٤٤٥٧٥٠	٣٤٢٣٤١	٦٢٠٥٢٩٠	٥٥٠٥٦٠٦	٥٧١٣٩٥٦	الأراضي
٢٢٨٤٠	٢٢٨١٤٠	٢٥٣١٢٠	٢٧٩٣٠٠٠	٢٧٩٣٠٠٠	٢٧٩٣٠٠٠	السندات الحكومية
٢٢٥١٧٦	١٩٧٣٧٧	٢٤٣٧٨١	٨٩٩٥٧٤٤	٩٧٧٧٦٣٣	١٠١٤٥٣٠٣	الأسهم
١١٨٠٧	١١٨٠٠٧	١٠٨٣٧٣	٧٩٢١٧١	١١,٢٢٢١	١٣٨٥٢٣٤	الاستثمار المخصص
١٢٧١٢٩	١٠٨٢٨٦	٨٥٢٥١	٢٣٢٤٠٦٦	٣٢٠٥٣٤٧	٢٦١٩٧٨٨	الودائع الاستثمارية
٤٥٦٧٨	٣٥٩١٤	٢٥٩٤١	٣٨٥٢٥٠	٤٥٩٢٨١	٥١٨١١١	المشاركات المتناقضة
٧٠٠٢	٥٣١٥	٣١٩٧				أقساط القروض
٢٨١٨٠	١٦٥٤٦	١٢٧٠٤				الوردات المنفرقة
٧٥٥٦٤١	٣١٠٥٠٦٨	٢٥٥٤٦٤٧	٤٤٣٨٤٦٣٩	٤٢٩٤٧٧١٣	٣٩٩٥٨٨٣٨	المجموع

٣٠ الكتاب السنوي لعام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ص

١ - اختبرت هذه السنوات بناء على توفر المادة العلمية في الكتاب السنوي فتوفر لدى المؤسسات

## الاستثمار عن طريق بيع المراهبة:

شروط المراهبة كما حددها مجلس إدارة المؤسسة.

١. أن تكون المواد والسلع المشتراة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. أن تكون المواد والسلع المشتراة مما يمكن فيها القبض والتسليم الفعلي لكي تدخل في ضمان المؤسسة ومسؤولياتها، وإذا كان المأمور بشرائه لا يمكن فيه التسليم والقبض واحتمال الضمان فلا يجوز أن يكون محلا لبيع المراهبة للأمر بالشراء.

٣. عند شراء المؤسسة للسلع أو المواد المأمور بشرائها تكون العلاقة التعاقدية في هذه المرحلة بين المؤسسة وبائع السلعة، ولا يصح أن يحل الأمر بالشراء محل المؤسسة بأي صورة من الصور.

٤. أن عقد الشراء بين المراهب والمؤسسة يجب أن يكون بعد استقرار ملك المؤسسة للسلعة، استقرارا معقولا لا يعرضها لاحتمالات الضمان.

٥. أن وعد الأمر بالشراء للمؤسسة بالشراء منها إن كان ملزما له بعد استقرار تملكها للسلعة وإذا امتنع عن الشراء فللمؤسسة بيع ما أمر بشرائه، ومطالبته بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها.

٦. إن الثمن الذي يترتب في ذمة الامر بالشراء بعد ذلك لا يجوز زيادته عند

التأخر في الدفع أو انقاصه عند التكبير فيه، ولقد زادت المؤسسة نشاطها في

المربحة خلال عام ١٩٩٧م لما يحققه هذا الاستثمار من أرباح، كما أن هذا

الاستثمار يدخل في كافة القطاعات الإنتاجية في الأردن، الخدمية،

والصناعية، والتعليمية، ويساعد في إيجاد فرص عمل تشغيلية جديدة تسهم

في حل مشكلة البطالة في كافة محافظات المملكة، وقد بلغ رصيد المربحات

حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ ما قيمته (١٥٦٦٦٦٧٠) دينار لعام ١٩٩٦ و

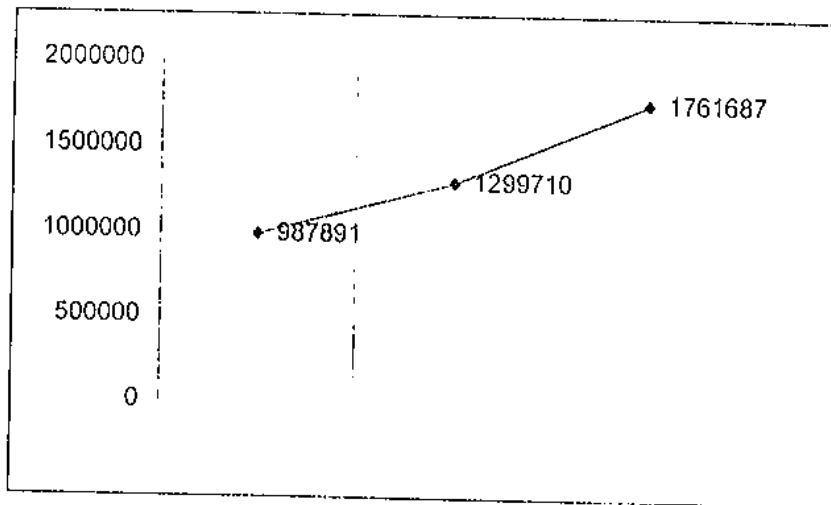
(٩٨٥٨٣٦٧) دينار لعام ١٩٩٥، وقد تم تنفيذ (٣٠٦٤) مرابحة عام ١٩٩٧

بلغت القيمة المصرفية لها (٤٤٨٠٧٢٤) ديناراً في عام ١٩٩٥، تم تنفيذ

(١٥٦٤) مرابحة بلغت القيمة المصرفية لها (٤٤٨٠٧٢٤) ديناراً لعام

١٩٩٦م، و (٩٨٧٨٩١) ديناراً لعام ١٩٩٥م.

رسم بياني يبين تطور أرباح الاستثمار في المربحة للأعوام الثلاثة الماضية



شكل رقم (٣)

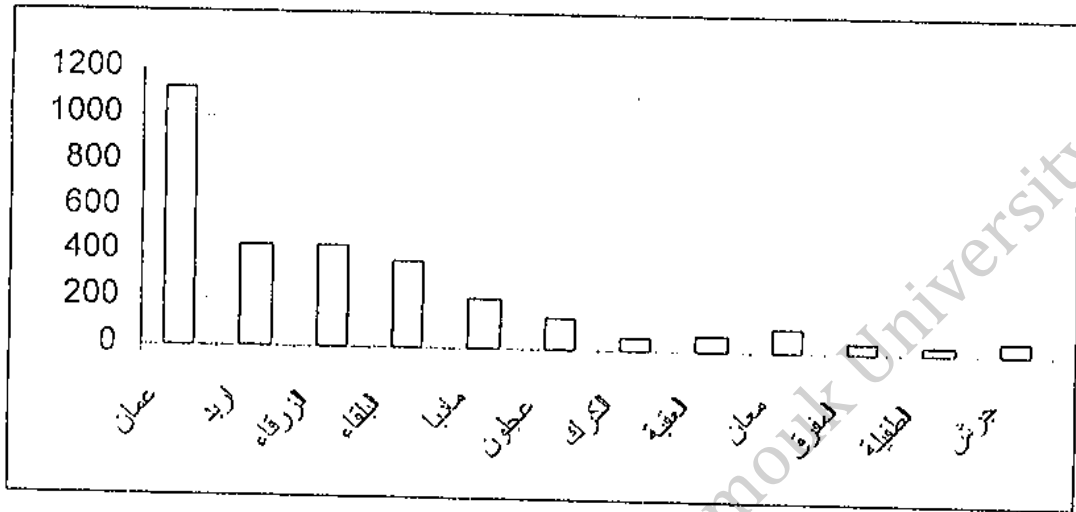
لجدول رقم ( ١-٢ ) يبين حجم المراجعات المنفذة للأعوام ١٩٩٧/٩٦/٩٥

موزعة حسب المحافظات (١)

المحافظة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
	عدد المراجعات	قيمة المراجعات بالدينار	عدد المراجعات	قيمة المراجعات بالدينار	عدد المراجعات	قيمة المراجعات بالدينار
العاصمة عمان	٤٨١	١٨٧٤٢٦٩	٨٧٧	٣٠٩٣٢٣٥	١١١٩	٣٠٩٥٧٥٢
اربد	٢٥٠	٥٦٠٢٥٠	٣٢٠	٨٥٨٨٠٠	٤٣٤	١٠٢٠٠٧٥
الزرقاء	١٩٧	٥١٩٣٩٥	٢٨١	٧٩٠٣٣٠	٤٣٥	١٠٣٢١٧١
البلقاء	١٨٧	٤٠٤٥٩٠	٢١١	٥١٣٧١٠	٣٦٨	٨٣١١٣٠
مادبا	١٦٢	٤٠٢١٠٠	١٥٩	٤٤٨٠٥٠	٢١٢	٥١٠٠٠٠
عجلون	٧٦	٢٣٤٩٥٠	٩١	٣٤٤٥٧٥	١٣٣	٣٨٩٧٥٠
العقبة	٦٥	١٥٥٦٠٠	٦٣	١٦٧١١٣	٥٧	١٥٩٠٠٠
الكرك	٣٧	٩٤٥٠٠	٤٥	١١٩٠٥٠	٧٠	١٧٧٠٠٠
معان	٦٣	٧٥٧٠٠	٧٣	١٦٦٩٠٠	١٠٣	٢٤٤٠٥٠
المفرق	٤٣	٧٧٣٠٠	٥٩	١٠٠٢٥	٤٣	١٠٤٠٧٥
الطفيلة	٢٦	٧٥٧٠٠	٢٥	٧١٦٥٥٠	٣٨	٧٨٠٠٠
جرش	١٢	٢٧٤٠٠	٣٥	٩٥٨٨٠	٥٢	١٣٢٩٠٠
المجموع	١٥٦٤	٤٤٨٠٧٢٤	٢٢٠٩	٦٧٦٩٥١٠	٣٠٦٤	٧٧٨٣٧٠٣

(١) الكتاب السنوي ، لعام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، ص ٣٧

شكل (٤) يبين حجم المراجحات المنفذة للاعوام ٩٥-٩٦-٩٧ لمحافظات المملكة



شكل رقم (٤)

فمن خلال الجدول والشكل السابقين نجد أن عمان قد حصلت على أكبر نسبة في عملية المراجحات بينما كانت الطفيلة في المرتبة الأخيرة. نظراً للنشاط الاستثماري الكبير الذي تتميز به العاصمة نظراً لوجود السبل المتاحة لإنشاء المشاريع الاستثمارية في خدمات وغيرها .

#### الاستثمار في المباني<sup>١</sup> :

لقد بلغ رصيد استثمارات المؤسسة في المباني في ١٩٩٧/١٢/٣١م ما قيمته (٧١٥٢٥٥٩) ديناراً. وهذا المبلغ متمثل في امتلاك المؤسسة ل (٢١) بناية استثمارية، وبمساحة بناء إجمالية بلغت (٤٥٨٦٢)م<sup>٢</sup> ، في مختلف مناطق العاصمة وبكافة تصنيفاتها من الأسواق، والمعارض، والمخازن التجارية، والمكاتب، والشقق السكنية، مع ملاحظة أن هذه المباني تظهر بسعر التكلفة، ولو تم إعادة تقييم هذه

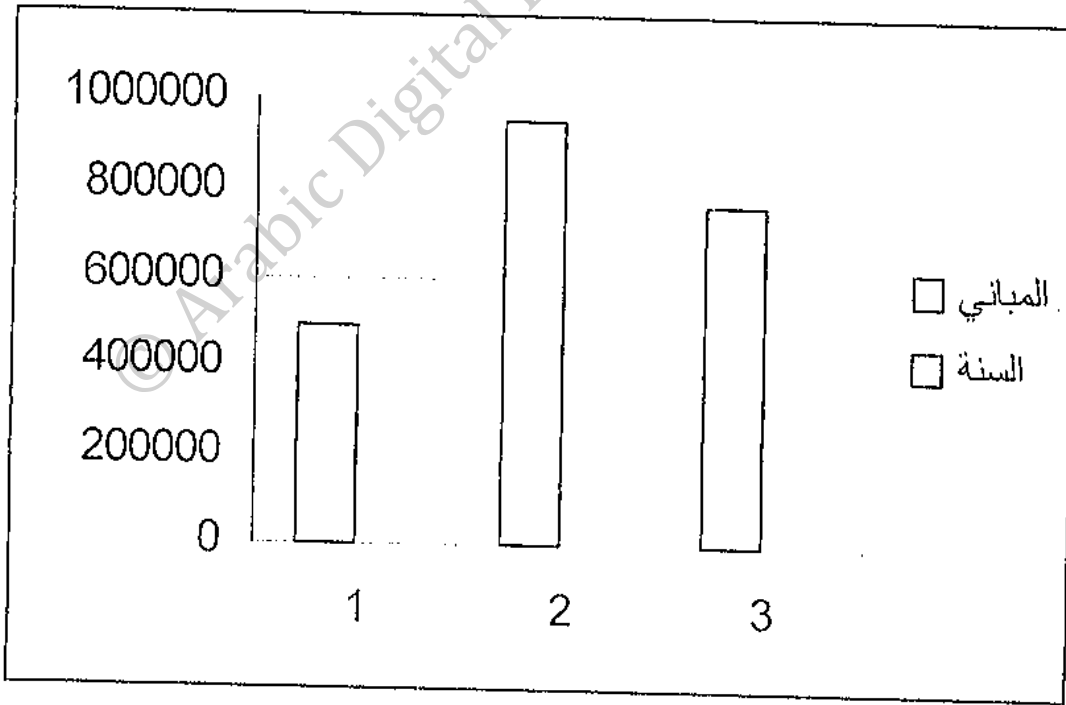
<sup>١</sup> الكتاب السنوي، ص ٢٨



المباني بسعر السوق المالي لكانت قيمتها أكبر بكثير من كلفتها، وهذه إحدى الدعائم الاحتياطية للمؤسسة.

هذا ويمكن للمؤسسة أن تزيد من استثمارها هذا نظرا لزيادة الأرباح في كل عام، مؤدية خدمة المجتمع في مجال إيجاد المساكن والمخازن التجارية، وقد بلغ إيراد هذه المباني (٧٦٢٢٤٥) ديناراً لعام ١٩٩٧، منها (١٣٠٨٦٣) ديناراً تمثل أرباح بيع أحد مباني المؤسسة مقابل (٦٥٠٠٢٣) ديناراً لعام ١٩٩٦، و (٤٩٢٠٤٨) ديناراً لعام ١٩٩٥.

شكل رقم (٥) يبين تطور ارباح وايرادات المباني للاعوام الثلاثة ٩٧/٩٦/٩٥

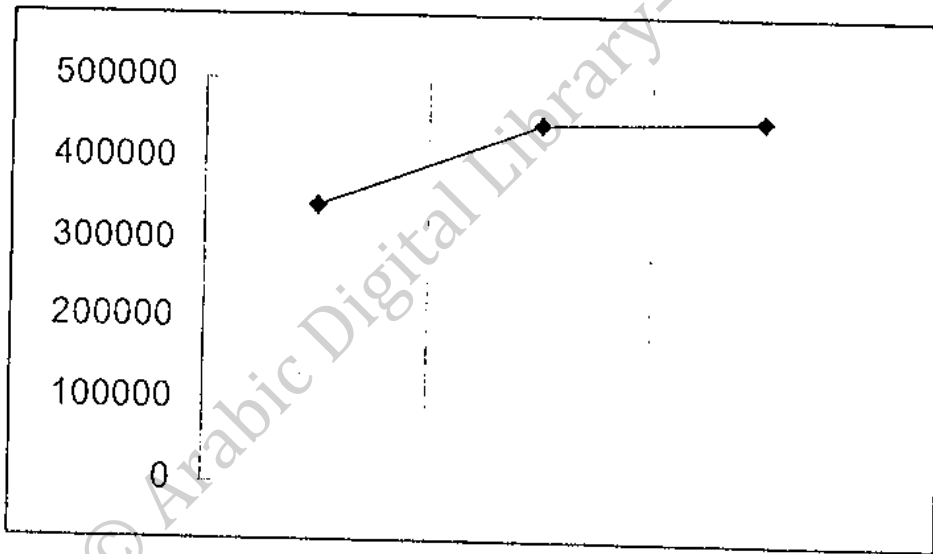


شكل رقم (٥)

## استثمارات الأراضي<sup>١</sup> :

بلغ رصيد استثمار المؤسسة في الأراضي في ١٢/٣١/١٩٩٧ ما قيمته (٦٢٠٥٢٩٠) ديناراً في ١٢/٣١/١٩٩٦. أي بزيادة قيمتها (٦٩٩٦٨٤) دينار نتيجة لشراء وبيع عدة قطع أراضي، علماً بأن قيمة استثمارات الأراضي (٥٧١٣٩٥٦) ديناراً لعام ١٩٩٧م مقابل (٤٤٥٧٥٠) ديناراً لعام ١٩٩٦ و (٣٤٢٣٤١) ديناراً لعام ١٩٩٥م.

شكل رقم (٦) يوضح تطور ارباح مبيعات الاراضي للاعوام الثلاث السابقة



شكل رقم (٦)

## إفراز الأراضي

أ. قامت المؤسسة خلال السنة ١٩٩٧ بإفراز الأراضي التي تمتلكها في

منطقة مادبا بمعدل (١٠) دونمات للقطعة، سيجري تسويق هذه القطع

تدرجياً خلال السنوات القادمة.

<sup>١</sup> الكتاب السنوي ، ص ٤٢

ب. استثمرت المؤسسة في تسويق وبيع الأراضي التي يتم إفرازها ويتم البيع تدريجياً وسوف تستمر المؤسسة في التسويق خلال السنوات القادمة.

### المشاركة المتناقصة<sup>1</sup> :

تستثمر المؤسسة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وهو من العقود التي تم إقرارها من الناحية الشرعية، والقائمة على فكرة اشتراك طرفين في استثمار معين، ويقوم كل طرف من الشريكين بتقديم جزء من تمويل المشروع أو المساهمة فيه عينياً، أو مادياً، ويتم تقسيم الإيراد والمحصل من المشروع بين الطرفين بنسبة محددة حسب الاتفاق بينهما، حيث يقوم أحد الطرفين باستخدام حصته من الإيرادات في تسديد مساهمة الطرف الآخر في المشروع حتى ينتهي المشروع بالتمليك للطرف الذي قام بتسديد مساهمة الشريك الآخر.

ومن الممكن تطبيق هذه الفكرة في المشاريع التجارية، والصناعية، ووسائل النقل، إن المؤسسة اقتصرت في تطبيقه في قطاع الأبنية التجارية، وذلك لوضوح احتساب الإيرادات المحصلة منه، وبالتالي فهي الأسهل مراقبة لوضع المشاركة، والبعد عن مواطن الخلاف بين الشركاء.

وتتركز استثمارات المؤسسة في هذا النوع من الاستثمار في البنايات ذات التصنيف التجاري في المواقع الحيوية ذات المردود الجيد، فالمعدل العام لعائد

<sup>1</sup> الكتاب السعودي، ص ٤٥

الاستثمارات في المشاركات كان متزايد خلال السنوات ٩٧/٩٦/٩٥ من ٥% - ٨% - ١٢% على التوالي .

### الاستثمارات في اسهم الشركات<sup>١</sup>

في فترة مبكرة من إنشائها، وقبل نشوء السوق المالي الأردني، حيث كان شراء وبيع الأسهم يتم عن طريق العرض، والطلب لدى إدارات الشركات ذاتها، واستثمرت المؤسسة بالاستثمارات في أسهم الشركات المساهمة بعد إنشاء السوق المالي الأردني من خلال عمليات البيع والشراء، التي تتم في السوق المالي. وتتحصل الإيرادات التي تعود على المؤسسة من الاستثمارات في أسهم الشركات من الأرباح التي توزعها الشركات في نهاية السنة المالية لها، إضافة إلى الأرباح التي تحققها المؤسسة من عمليات بيع وشراء الأسهم في السوق المالي . وقد حققت المؤسسة خلال سنوات استثمارها في أسهم الشركات إلى أكثر من ٢٥% من قيمة الأموال المستثمرة بهذا الأسلوب.

ونتيجة لانخفاض العائد على الاستثمار في الأسهم في السنوات الأخيرة، فقد توجهت المؤسسة أسعار الأسهم يتم اقتطاعه من أرباح وإيرادات المؤسسة. ومع الإشارة إلى أن المؤسسة عملت على زيادة الاستثمار في مجال المراجعة، والعقارات، حتى تحقق توازنا بين الربح المتحقق في هذه المجالات وتخفيض قيمة المحفظة.

<sup>١</sup> - الكتاب السنوي ، ص ٤٧

## الاستثمار في السندات الحكومية<sup>١</sup>

بلغ رصيد هذه الاستثمار في ١٩٩٧/١٢/٣١ م (٢٧٩٣٠٠٠) ديناراً وهو نفس الرصيد منذ نهاية عام ١٩٩٦ أيضاً حيث لم يطرأ أي تغيير عليه، وحقق هذا الاستثمار عائداً مقداره (٢٢٨١٤٠) ديناراً عام ١٩٩٦ ونفس قيمة العائد أيضاً عام ١٩٩٧. وبلغت عوائد السندات الحكومية (٢٥٣١٢٠) ديناراً عام ١٩٩٥ علماً بأن المؤسسة متوقفة عن الاستثمار في السندات الحكومية، وذلك لتوجيه السيولة النقدية نحو الاستثمارات التسموية والتشغيلية وبما يتفق وقانون المؤسسة، وبما يتفق والشريعة الإسلامية.

### الاستثمار مع البنك الإسلامي الأردني<sup>٢</sup>

#### أ. الاستثمار المخصص

١. مصانع الإسمنت الأردنية: تم بتاريخ ٨ أيلول ١٩٩١ م فتح حساب استثمار لدى البنك الإسلامي الأردني بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً وذلك لاستثماره بالمشاركة في تمويل المرابحة لشركة مصانع الإسمنت الأردنية لمدة ثماني سنوات، وهو بكفالة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ويتقاضى البنك الإسلامي الأردني بدل أتعاب إدارية نسبة ٥% أي ما يعادل (٢٤٠٠٠) ديناراً من صافي الأرباح المتحققة، والبالغة (٤٨٠٠٠) ديناراً على مدى

<sup>١</sup> الكتاب السوري، ص ٤٧

<sup>٢</sup> الكتاب السوري، ص ٤٨

... هو الاستثمار الذي يقرر أنه دعوى استثمار ودانته ل... مشروعات خاصة تقوم على أساس قاعدة العم بالعم، وتكون حسابات الاستثمار المحصن منفصلة عن استثمارات البنك على أن يأخذ البنك نصيباً من الأرباح المتبقية. راجع عاقبة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية، ص ٢٤٢-٢٤٣

ثمانسي سنوات ، وفي ١٩٩٧/١٢/٣١م بلغ رصيد المؤسسة في تمويل هذه

المربحة (٢٧٥٩٥٢) ديناراً، وحقت ربحاً بلغ (٦٢٧٥١) ديناراً.

٢. سلطة الكهرباء الأردنية: تم بتاريخ ٢٦ آب ١٩٩٣ فتح حساب استثمار

لدى البنك الإسلامي الأردني بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً وذلك لاستثماره في

المشاركة في تمويل المربحة لسلطة الكهرباء الأردنية لمدة ثماني سنوات

يسدد على ستة أقساط سنوية متساوية بعد سنتي سماح ونسبة ربح

٣٨,٢٥% على مدى ثماني سنوات، وهو بكفالة حكومة المملكة الأردنية

الهاشمية وينقاضي البنك الإسلامي بدل أتعاب إدارية نسبة ٥% أي ما يعادل

(١٩١٢٥) دينار من صافي الأرباح المتحققة والبالغة (٣٨٢٥٠٠) ديناراً

على مدى ثماني سنوات وفي ١٩٩٧/١٢/٣١م بلغ رصيد استثمار المؤسسة

في تمويل المؤسسة في تمويل هذه المربحة (٥١٦٢١٩) ديناراً وحقت ربحاً

(٥٥١٢٦) ديناراً.

وسياتي التعليق لاحقاً على مشروعية المربحة والأسهم.

ب- الودائع الاستثمارية : بلغت الودائع المستثمرة لدى البنك الإسلامي الأردني

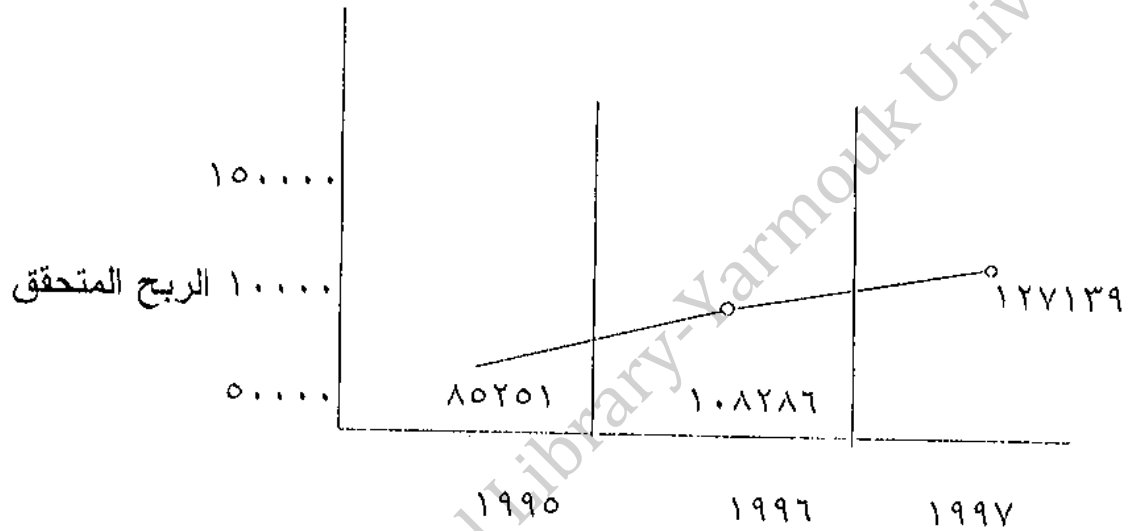
(٢٦١٩٧٨٨) ديناراً في ١٩٩٥/١٢/٣١ م ، مقابل (٣٢٠٥٣٤٧) ديناراً في

١٩٩٦/١٢/٣١ م ، وبلغت قيمة الودائع المستثمرة (٢٣٢٤٠٦٦) ديناراً في عام

١٩٩٧ م ، وقد تم هذا الانخفاض نتيجة التوجه جزء من هذه الودائع نحو

استثمارات اكثر جدوى مثل استثمار المراهبة وبلغت الارباح المتحققة من هذه  
الودائع لسنة ١٩٩٧ وما قيمته (١٢٧١٣٩) ديناراً مقابل (١٠٨٢٨٦) دينار لعام  
١٩٩٦ م و (٨٥٢٥١) دينار لعام ١٩٩٥ م .

شكل رقم (٧) الربح المتحقق من الودائع الاستثمارية خلال الاعوام ٩٧/٩٦/٩٥



شكل رقم (٧)

ثانيا : التحليل الاقتصادي لعمال المؤسسة القائمة<sup>١</sup>

البيانات المالية كما في ٣١ كانون اول ١٩٩٧ مع تقرير للحسابات .

التحليل الاقتصادي الارباح و واردات المؤسسة .

تزايدت قيم الاستثمارات خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ على التوالي

كما يلي ٣٩٩٨٨٣٨ دينار ، ٤٢٩٤٧٧١٣ دينار ، ٤٤٣٨٤٩٣٩ دينار ، أي أن نسبة

الزيادة في الاستثمارات عام ١٩٩٦ م مقارنة بعام ١٩٩٥ بلغت ٧,٥% الزيادة في

الاستثمارات عام ١٩٩٧ م مقارنة بعام ١٩٩٦ م بلغت ٣,٣ .

<sup>١</sup> الكتاب السنوي لعام ١٩٩٨ ، ص ٥٤ - ٥٧

وعلى الصعيد السنوي في الأرباح والإيرادات تشير الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر على الأعوام الثلاثة الماضية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ إلى أن المؤسسة حققت زيادة في نسبة الأرباح تفوق نسبة الزيادة في قيمة الاستثمارات حيث بلغت الأرباح الإجمالية (٢٥٥٤٦٤٧) ديناراً لعام ١٩٩٥ و (٣١٠٥٠٦٨) ديناراً لعام ١٩٩٦ أي بزيادة مقدارها (٥٥٠٤٢١) دينار عن عام ١٩٩٥ وهذه الزيادة تشكل ما نسبته ٢١,٥% مما في عام ١٩٩٧ فقد حققت المؤسسة أرباحاً إجمالية بلغت (٣٧٥٥٦٤٦) ديناراً بزيادة مقدارها (٦٥٠٥٧٨) دينار عن عام ١٩٩٦ م وهذه الزيادة تشكل ما نسبته ٢٠,٩% .

ومن خلال نظرة متفحصية إلى نسبة الربح/قيمة الاستثمارات (خلال السنوات الثلاث ٩٥-٩٦-٩٧ نلاحظ أن هذه النسبة قد تزايدت تدريجياً من ٦,٤ - ٧,٤% - ٨,٥ بالترتيب كما يوضح أن تحسناً فعلياً قد حصل في نتائج الاستثمارات وليس تحسناً كمياً فحسب .

الجدول التالي يبين نسبة ربح كل مجال من مجالات استثمارات المؤسسة إلى الأرباح الإجمالية للمؤسسة .



جدول رقم (٣-١) يبين نسبة ارباح مجالات استثمارات المؤسسة إلى الأرباح

الإجمالية للمؤسسة (١)

البيان	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
	الربح المحقق بالدينار	النسبة المئوية للربح إلى إجمالي الأرباح	الربح المحقق بالدينار	النسبة المئوية للربح إلى إجمالي الأرباح	الربح المحقق	النسبة المئوية بالدينار إلى الربح إلى إجمالي الربح
ارباح اسهم	٢٤٣٧٨١	% ٩,٥٤	١٩٧٣٧٧	% ٦,٤	٢٢٥١٧٦	% ٦
ارباح عمليات المراجعة	٩٨٧٨٩١	% ٣٨,٦٧	١٢٩٩٧١٠	% ٤١,٨	١٧٦١٦٨٧	% ٤٧
ارباح مبيعات الأراضي	٣٤٢٣٤١	% ١٣,٤١	٤٤٥٧٥٠	% ١٤,٤	٤٥٢٣٩٢	% ١٢,١٥
واردات الابنية	٤٩٢٠٤٨	% ١٩,٢٧	٦٥٠٠٢٣	% ٢٠,٩	٧٦٢٢٤٥	% ٢٠,٣
ارباح اقساط الشقق السكنية	٣١٩٧	% ٠,١٣	٥٣١٥	% ٠,١٧	٧٠٠٢	% ٠,٠٢
ارباح الاستثمار المخصص	١٠٨٣٧٣	% ٤,٢٤	١١٨٠٠٧	% ٣,٨	١١٨٠٠٧	% ٣,٢
ارباح سندات التنمية	٢٥٣١٢٠	% ٩,٩١	٢٢٨١٤٠	% ٧,٣	٢٢٨١٤٠	% ٦,٠٧
ارباح المشاركة المتناقصة	٢٥٩٤١	% ١	٣٥٩١٤	% ١,٢	٤٥٦٧٨	% ١,٢٢
ارباح الودائع البنكية الاسلامي	٨٥٢٥١	% ٣,٤٣	١٠٨٢٨٦	% ٣,٥	١٢٧١٣٩	% ٣,٣٩
السواردات المنفرقة	١٢٧٠٤	% ٠,٤٩	١٦٥٤٦	% ٠,٥٣	٢٨١٨٠	% ٠,٧٥
المجموع	٢٥٥٤٦٤٧	% ١٠٠	٣١٠٥٠٦٨	% ١٠٠	٣٧٥٥٦٤٦	% ١٠٠

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٩٥ .. ١٩٩٨ ، ص ٥٤

١- تحتوي ارباح بيع احد المباني البالغة ١٣٠٨٦٣ دينار.

\* يتضح من خلال قيم الربح المتحقق أن النسبة الكبرى من ارباح المؤسسة تتحقق

من الاستثمار في بيع المرابحة والتي بلغت في عام ١٩٩٧ (٤٧%) من اجمالي

قيمة الارباح المتحققة وهو عائد التوسع المؤسسة في الاستثمار ببيع المرابحة .

\* تزايدت ايرادات المباني المؤخرة ما بين عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ وكانت هذه

الزيادة نتيجة تأجير بعض المكاتب والشقق والمخازن وزيادة قيمة الإيجار.

© Arabic Digital Library - Yamouk University

جدول رقم ( ٤-١ ) يبين الإيرادات والمصروفات للمؤسسة (١) .

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥ دينار	السنوات المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧
١٠٣١٣٨٢	٦٥٠٠٠٢٣	٤٩٢٠٤٨	الإيرادات إيجارات المباني
٢٢٨,١٤٠	٢٢٨,١٤٠	٢٥٣١٢٠	أرباح سندات تنمية حكومية ومؤسسات عامة
٧,٠٠٢	٥,٣١٥	٣١٩٧	أرباح اقساط بيع عمارة النهارية
٢٠٨,٢٥١	١٩٧,٣٧٧	١٩٧١٨٢	أرباح اسهم الشركات
١٦,٩٢٥	-	٤٦٥٩٩	صافي ارباح بيع اسهم الشركات
٤٥٢,٣٩٢	٤٤٥,٧٥٠	٣٤٢٣٤١	أرباح بيع الاراضي
١,٧٦,٦٨٧	١,٢٩٩,٧١٠	٩٨٧٨٩١	أرباح عمليات المرابحة
١٧,٦٢٥	١٨,١٨٠	٧٥٣٥	أرباح مشاركة جمعية العقبة الخيرية
٢٨,٠٥٣	١٧,٧٣٤	١٨٤٠٦	أرباح مشاركات المباني
١٢٧,١٣٩	١٠٨,٢٨٦	٨٥٢٥١	أرباح ودائع لدى البنك الاسلامي الاردني
١١٨,٠٠٧	١١٨,٠٠٧	١٠٨٣٧٣	أرباح الاستثمار المخصص مع البنك الاسلامي الاردني
١٣٠,٨٦٣	-	-	أرباح مبيعات المباني
١٨,١٨٠	١٦,٥٤٦	١٢٧٠٤	إيرادات متفرقة
٣,٧٥٥,٦٤٦	٣,١٠٥,٠٦٨	٢٥٥٤٦٤٧	مجموع الإيرادات
٤٢٤,٦٨٧	٤٨١,٢٥٤	٤٤١٦٣٥	مصاريف إدارية وعمومية
-	٦٦٢	-	صافي خسائر بيع اسهم
٨١٢,٨٣٣	٢٥٠,٠٠٠	-	مخصص هبوط استثمارات في اسهم الشركات
٤,٤٢٣	٨,٢٣١	١٢٣٣٠	استثمارات شفوية
٢,٤١٣,٧٠٣	٢,٣٦٤,٩٢١	٢١٠٠٦٨٢	صافي إيرادات السنة

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ص ٥٧

## الاحتياطات والمخصصات

لقد دأبت المؤسسة على اتخاذ الخطوات الاحترازية في مجال ضبط المخاطر الناتجة من التقلبات الاستثمارية ، وبما يتناسب مع سياستها المالية ، لذلك عملت المؤسسة على بناء احتياطات ومخصصات مالية اقتطاعها مع ارباح المؤسسة وايراداتها قبل توزيعها ، وهي كما يلي حتى نهاية عام ١٩٩٧ م .

٦٧٦٨٨٠ دينار

١٣٢٤٨٠٥ دينار

٢٠٠٦١٨٥ دينار

- قيمة الاحتياطي العام

- مخصص هبوط اسعار الاسهم

- المجموع

## الانعكاسات الاجتماعية لاستثمارات المؤسسة

نتيجة لوعي المؤسسة لمفهوم التنمية الاجتماعية ومشاكلها في الاردن ، فان احد أهم برامجها المستهدفة هو برنامج المrabحة ، والهادف بشكل مباشر لرفع سوية الكثير من الفئات المستهدفة ونتاجيتها ، وقدرتها للاعتماد على الذات وتحسين مستوى حياتهم ، حيث تعمل المؤسسة على زيادة فرص التشغيل بتوفير التمويل اللازم بضمانات مقبولة لفتح مشاريع صغيرة متنوعة ، وفي كافة القطاعات المختلفة الصناعية ، والزراعية ، والخدمية ، والاسكانية وفيما يلي جدول يبين غرض التمويل ومجموع الاشخاص الذين تم تمويلهم ومجموع المبالغ المصروفة لهم .

جدول رقم (٥-١) يبين غرض التمويل ومجموع الأشخاص الذين تم تمويلهم  
ومجموع المبالغ المصروفة لهم (١)

مجموع الاشخاص	مجموع الاشخاص المستفيدين			غرض التمويل
	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٢٧٦١	١٢٢٠	٨٨٥	٦٥٦	تمويل مشاريع لاغراض الاسكان والبناء لذوي الدخل المحدود وتشمل الاراضي والشقق
٢٠٢٠	١٠٤٩	٥٤٦	٤٢٥	تمويل لشراء اثاث الشباب المقبلين على الزواج
١٤٥٠	٥٨٥	٥٩٣	٢٧٢	تمويل لشراء وسائل النقل من اجل التشغيل بكبات، سرفيس، تكسي، مكتب، حافلات متوسطة
٣٩٠	١٢٩	١٠١	١٦٠	تمويل المشاريع الصغيرة للاغراض التجارية
٢١٦	٨١	٨٤	٥١	تمويل المشاريع الصناعية والزراعية والانتاجية الصغيرة
٦٨٣٧	٣٠٦٤	٢٢٠٩	١٥٦٤	المجموع

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٩٥ ب ١٩٩٨

انجازات المؤسسة لعام ١٩٩٨<sup>١</sup>

ومن أهداف المؤسسة في استثمار أموال الأيتام في الأوجه المشروعة ، والتي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية ، ومساهمة في تحقيق اهداف المؤسسة في تنمية أموال الأيتام، بالاضافة إلى تحقيق الاهداف التنموية للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

فقد قامت المؤسسة خلال عام ١٩٩٨ بعدد من الاجراءات على المستويين الاداري والاستثماري تمثلت في توسيع قاعدة الاستثمار في المجالات التي تحقق من خلالها زيادة الارباح التي توزع على ودائع الأيتام.

وفيما يلي عرض الجداول التي تبين استثمارات المؤسسة وارباحها خلال عام

١٩٩٨ م

<sup>١</sup> - الكتاب السنوي لعام ١٩٩٨ ، ص ٦٧ - ٧٣

جدول ( ١-٦ ) يبين استثمارات مؤسسة إدارة وتنمية اموال الايتام وارباحتها  
خلال عام ١٩٩٨<sup>١</sup>

مجال الاستثمار	قيمة الاستثمار بالدينار	الربح المتحقق	معدل النسبة المئوية للربح إلى الاستثمار
المراجحات	١٩٥٨٣.٨٦	٢١١٥١٧٨	%١٠,٨
المباني	٧١٨.٠٢٠	٥٩٦٨٦١	%٨,٣
الاراضي	٦١٩٨٩٦٨	٢١٥٣٧٣	%٣,٤
السندات الحكومية	٦.٠٠٠.٠٠٠	١٤٦٣٧٠	%٢٤,٤
الاسهم	٨٥٤٧٣٩١	١٦٨٨.٥	%١,٩
الاسـتثمار المخصص	٦٢٧٣٣٤	١١٨.٠٠٧	%١٨,٨
الودائع الاستثمارية	٣٩٥١٢.٠٤	١٦.٩٥٣	%٤,١
المشـاركات المتناقصة	٣٩٢٦٣٨	٣٣١.٠٧	%٨,٤
اقساط الشقق	٣٢٤٦٤	٢.١٥	%٦,٢
الواردات المتفرقة	-	٨.٤٩	-
المجموع	٤٧١١٣.٠٥	٣٥٦٤٧١٨	%٧,٧

رصيد المبالغ الممنوحة بدون الارباح الاجلة حيث بلغت الاجلة (٦٥٥٩٤٣٨)

١- ارباح وايرادات المؤسسة :

فعلى صعيد الارباح والايرادات تشير الميزانية وحساب الارباح والخسائر لعام

١٩٩٨ م إلى أن المؤسسة حققت ارباحا اجمالية بلغت ( ٣٥٦٤٧١٨ ) ديناراً وقد

١ مؤسسة إدارة وتنمية اموال الايتام ، الكتاب السنوي ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، ص ٦٧ - ٧١

جاءت هذه الارباح والايرادات محصلة لكافة القطاعات الاستثمارية ، و متمشية مع ما استهدفته الخطة المرسومة بهذا الخصوص .

## ٢- الاحتياطات والمخصصات

لقد دأبت المؤسسة على اتخاذ الخطوات الاحترازية في مجال ضبط المخاطر الناتجة من التقلبات الاستثمارية ، وبما يتناسب مع سياستها المالية المتحفظة ، بذلك تمكنت المؤسسة من بناء احتياطات ومخصصات مالية ، ثم اقتطاعها من ارباح المؤسسة و ايراداتها قبل توزيعها ، وهي كما يلي حتى نهاية عام ١٩٩٨ م :

جدول رقم (٧-١)

٦٦٧.٣٠	احتياطي عام
١٥٧٧٦٥٧	مخصص هبوط اسعار اسهم
٢٢٤٤٦٧٨	المجموع

## ٣- استثمار الاراضي

بلغ رصيد استثمار المؤسسة في الاراضي في ١٩٩٨/١٢/٣١ م ما قيمته (٦١٩٨٩٦٨) ديناراً ، وبالرغم من الركود السائد في قطاع تجارة الاراضي فقد تم بيع عدة قطع من خلال الاعلان عن بيع القطع المفروزة ، والتي تم تحديد اسعار البيع لها من قبل المجلس وكانت نتيجته البيع أن تحقق ربح بلغ مقداره (٢١٥٣٧٣) ديناراً .



علما بأن رصيد استثمار المؤسسة في الاراضي موزع على عدة قطع ، وبمساحة اجمالية بلغت (٤٠٨٨) دونما منتشرة في معظم مناطق المملكة ، ومن الجدير بالذكر أن قيمة هذه الارضي تظهر بسعر التكلفة ، واذا ما اعيد تقييم هذه الاراضي بسعر السوق الحالي ، فان قيمتها تكون قد تضاعفت عدة مرات وهذا الفرق الناتج من اعادة التقييم يعتبر تعزيزا للاحتياطات غير المنظورة التي تفرز الوضع المالي للمؤسسة .

#### ٤ - الاستثمار في المباني

لقد بلغ الرصيد استثمار المؤسسة في ١٩٩٨/١٢/٣١ م ما قيمته ( ٧١٨٠٠٢٠ ) ديناراً ، وهذا المبلغ متمثل في امتلاك المؤسسة ل(٢٢) عمارة استثمارية وبمساحة بناء اجمالية بلغت (٤٥٨٦٢)م<sup>٢</sup> في مختلف مناطق العاصمة ، وبكافة تصنيفاتها من مجمعات ، واسواق ، ومعارض تجارية ، ضخمة وكذلك المكاتب ، والسكن وبكافة تصنيفاته .

وقد بلغ ايراد هذه المباني ( ٥٩٦٨٦١ ) ديناراً لعام ١٩٩٨ م ، مع ملاحظة أن هذه المباني تظهر بسعر التكلفة ولو تم اعادة تقييم هذه المباني بسعر السوق الحالي لكانت قيمتها اضعاف تكلفتها ، وهذه ايضا احدى الدعائم الادخارية الاستراتيجية للمؤسسة .

## ٥- الاستثمار في المراجعة

لقد زادت المؤسسة نشاطها في المراجعة خلال ١٩٩٨ م ، لما يحققة هذا الاستثمار من ارباح ، بالاضافة إلى أن هذا الاستثمار يخدم كافة القطاعات الانتاجية في الاردن : الصناعية ، والزراعية ، والخدمية ، وكذلك يساعد في ايجاد فرص تشغيلية جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة في كافة محافظات المملكة وقد ارتفع رصيد المراجحات في ١٩٩٨/١٢/٣١ إلى ما قيمته (٢٦١٤٢٥٢٤) ديناراً وقد تم تنفيذ (٤١٢٥) مراجعة بلغت القيمة المصروفة لهذه المراجحات (٩٨٥٢٦٥٠) ديناراً. اما بالنسبة للارباح التي تحققت نتيجة الاستثمار في المراجعة فقد بلغت ( ٢١١٥١٧٨ ) ديناراً لسنة ١٩٩٨ م.

## ٦- الاستثمار في السندات الحكومية

بلغ رصيد هذا الاستثمار في ١٩٩٨/١٢/٣١ م (٦٠٠٠٠٠٠) دينار وبناء على قرار مجلس الادارة تم بيع معظم هذه السندات في تاريخ استحقاقها حيث تم توجيه السيولة الناتجة عن بيع هذه السندات للاستثمارات التنموية والتشغيلية وقد تحقق ربح مقداره (١٤٦٣٧٠) دينار من قيمة السندات التي استحققت خلال العام .

## ٧- الاستثمار في البنك الاسلامي الاردني :

### أ- الاستثمار المخصص \*

(١) مصانع الاسمنت الاردنية : تم بتاريخ ٨ ايلول ١٩٩١ فتح حساب استثمار لدى البنك الاسلامي الاردني بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) ديناراً وذلك لاستثماره بالمشاركة في تمويل المرابحة لشركة مصانع الاسمنت الاردنية لمدة ثماني سنوات يسدد على (٢٩) قسطاً ربع سنوي متساويا بعد سنة سماح وبنسبة ربح (٤٨%) وهو بكفالة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويتقاضى البنك الاسلامي الاردني أتعاباً ادارية بنسبة ٥% أي ما يعادل (٢٤٠٠٠) دينار صافي الارباح المحققة والبالغة (٤٨٠٠٠٠) ديناراً على مدى ثماني سنوات وفي ١٩٩٨/١٢/٣١ بلغ رصيد المؤسسة في تمويل هذه المرابحة (١٩١٢٦٣) دينار وحقت ربحاً بلغ (٦٢٨٥٢) دينار .

(٢) سلطة الكهرباء الاردنية : تم بتاريخ ٢٦ اب ١٩٩٣ م فتح حساب استثمار لدى البنك الاسلامي الاردني بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) ديناراً وذلك لاستثماره في المشاركة في تمويل المرابحة لسلطة الكهرباء الاردنية لمدة ثماني سنوات يسدد على ستة اقساط سنوية متساوية بعد سنين سماح وبنسبة ربح (٣٨,٢٥%) وبكفالة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، ويتقاضى البنك الاسلامي أتعاباً ادارية بنسبة (٥%) أي ما يعادل (١٩١٢٥) دينار من صافي الارباح المتحققة والبالغة (٣٨٢٥٠٠) دينار

\* ... مدي رقم ٨٥ من الرسالة

على مدى ثماني سنوات وفي ١٩٩٨/١٢/٣١ م بلغ رصيد استثمار المؤسسة في تمويل هذه المرابحة (٤٣٦٠٧١) دينار وحقت ربحا بلغ (٥٥١٥٥) دينار .

### ب- الودائع الاستثمارية

بلغت الودائع المستثمرة لدى البنك الاسلامي الاردني العربي الاسلامي (٣٩٥١٢٤٠) دينار في ١٩٩٨/١٢/٣١ م ما قيمته (٦١٠٩٥٣) دينار وفيما يلي يبين توزيع وقيمة هذه الودائع والربح المتحقق .

جدول رقم ( ٨-١ ) يبين قيمة الودائع وتوزيعها والربح المتحقق

الربح المتحقق		قيمة الوديعة حتى ١٢/٣١ / ١٩٩٨		البيان
دينار	فلس	دينار	فلس	
٠١٧٧٧	٠٣٩	٢٠٤٦٥٨٣	٤٣٢	١- وديعة لاجل لدى البنك الاسلامي / الشميساني
٧٢٤٦٦	٥٣٧	٤٩٦٥٩١	٥٥٧	٢- وديعة تحت اشعار لدى البنك الاسلامي / الشميساني
٧٧٠٤	٦٩٨	٥٥٨٠٢٨	٩٠٢	٣- وديعة لاجل لدى البنك الاسلامي / الحسين
٥٣٢٩	٢٨٠	٣٥٠٠٠٠	-	٤- وديعة لاجل لدى البنك العربي الاسلامي
٣٦٧٥	٦٨٥	٥٠٠٠٠٠	-	٥- وديعة لاجل لدى البنك العربي الاسلامي
١٠٠٩٥٣	٢٣٩	٣٩٥١٢٠٣	٨٩١	المجموع

## ٨- المشاركة المتناقصة

فيما يلي جدول يبين قيمة المشاركات المتناقصة والمبالغ المسددة والارباح

المتحققة .

جدول رقم ( ٩-١ ) يبين قيمة المشاركات المتناقصة والمبالغ المسددة والارباح

المشروع / المشاركة	قيمة التمويل /دينار	سنة التمويل	المبلغ المسدد دينار	الرصيد في ٣١ /١٢/ ١٩٩٨	حصة المؤسسة الارباح
مشروع العقبة	٦٤٣٤٤٠	١٩٨٤	٣٥٤٠٢٦	٢٨٩٤١٤	١٨٠٢٥
مشروع الصوفية	١٣٢١٨٤	١٩٩١	١٣٢٨٤		٥٨٠٠
مشروع وادي لسير الصناعي	٧٦٣٥٦	١٩٩٥	٢٧٣٢٤	٤٩٠٣٢	٤٥٠٠
مشروع وادي لسير التجاري	٤٧٢٩٤	١٩٥٥	٤٣٤٩٨٣	٣٣١١	٣٨٧٢
مشروع الكرك	٥٢٠٣٣	١٩٩٧	١١٥٣	٥٠٨٨٠	٩١٠
لمجموع	٩٥١٣٠٧		٥٥٨٦٧٠	٣٩٢٦٣٧	٣٣٠٧

## ٩- الاستثمار في اسهم الشركات

بلغ رصيد استثمار المؤسسة في اسهم الشركات في ٣١ /١٢/ ١٩٩٨ م ما قيمته

( ٨٤٥٧٣٩١ ) دينار وهذا المبلغ متمثل في المساهمة في (٤٢) شركة مساهمة

عامة ، وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة المتضمن العمل على تخفيض محفظة المؤسسة

في اسهم الشركات فقد قامت ادارة المؤسسة بعمليات بيع وشراء اسهم وفقا لمعطيات السوق المالي ، مع الاخذ بعين الاعتبار القيمة الدفترية لهذه الاسهم ، بما يحقق قرار المجلس بتخفيض المحفظة ، وقد تم تخفيضها بما قيمته (١٩٥٥٠١) ديناراً .

اما الارباح لهذا الاستثمار كما هي في ١٩٩٨/١٢/٣١ م فقد بلغت (١٦٨٨٠٥) دينار كما انه تم تخفيض المحفظة بقيمة مخصص هبوط اسعار الاسهم الذي تم اقتطاعه من ايرادات وارباح المؤسسة للاعوام السابقة والبالغ (١٥٧٧٦٥٧) دينار .

#### ١٠- التنظيم والتطوير

أ- قامت المؤسسة بإعداد مشروع قانون جديد للمؤسسة وذلك في ضوء المستجدات الادارية والاستثمارية التي ظهرت منذ عام ١٩٧٢ لان القانون المعمول به حالياً هو الذي يضبط اعمال المؤسسة منذ تاسيسها ويتطلع مجلس ادارة المؤسسة وادارة المؤسسة إلى تحقيق نقله مميزة في ضوء القانون الجديد .

ب- استمرت الادارة العامة في توسيع دائرة اعمالها بحيث تشمل الدائرة الاستثمارية وجميع اقسام المديرية المالية اذ أن التعامل مع الجمهور في تقديم المعلومات أو استقبالها أو الاجابة عليها اصبح عن طريق الحاسوب

وكذلك بالنسبة للمعلومات الخاصة بالقاصرين من حيث العدد أو الودائع

وربط الحسوبة في هذا المجال بفروع المؤسسة في المحافظات مستقبلا .

ج- عملت المؤسسة على تنمية مهارات الموظفين وتطويرها من خلال تبادل الخبرات مع بعضهم بعضا وعقد دورات داخلية أو ايفاد بعضهم في دورات تدريبية في بعض المعاهد والجامعات حسب الكفاءات الادائية المطلوبة لهؤلاء المتدربين .

د- انتقال المؤسسة من المبنى القديم الذي كانت تستأجره إلى الموقع الحالي ساعد على تنظيم العمل وسرعة الانجاز لسعة المكان وتوفر ترتيب الموظفين حسب الاجراءات التي يتطلبها العمل وخاصة في مديرية الاستثمار والمديرية المالية .

© Arabic Digital Library - Yamouk University

## ثالثاً : التقييم الفقهي لأعمال مؤسسة دار الأيتام

بعد هذا العرض عن وضع المؤسسة ونشاطاتها لا بد من دراسة هذه النشاطات

للتعرف على الجائز وغير الجائز منها شرعاً .

وسيتيم تناول النشاطات التالية :

- ١- المرابحة .
- ٢- الأسهم .
- ٣- السندات الحكومية .
- ٤- الودائع .
- ٥- إيجارات المباني .
- ٦- المشاركات المتناقصة .
- ٧- الاستثمار مع البنك الإسلامي ( الاستثمار المخصص ( مرابحة )  
والودائع الاستثمارية .

### المطلب الأول : المرابحة

تعريف المرابحة لغة واصطلاحاً .

المرابحة لغة<sup>١</sup> : من المصدر ربح ، وهو الزيادة والنماء في التجرة ويقال بعته

السلعة مرابحة، ولا بد من تسميته الربح .

<sup>١</sup> . ابن منظور ، لسان العرب ، فصل الزيادة ، ج ٤ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٣



المرابحة اصطلاحاً : وهي بيع بمثل الثمن الأول، مع زيادة الربح، ويشترط فيه معرفة الثمن الأول<sup>١</sup> .

### حكم المrabحة :

تعتبر المrabحة صورة من الصور المشروعة للبيع، وتقوم على مبدأ الشراء ثم البيع بزيادة معلومة، وهي الربح، بشرط أن يكون المبيع مباحاً شرعاً .

وقد وردت مشروعيته في كتاب الله عز وجل حيث قال: ( وأحل الله البيع وحرم الربا)<sup>٢</sup> .

والمrabحة هي نوع من أنواع البيوع الجائزة .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم"<sup>٣</sup> فيدل هذا الحديث على أن البيع ما دام مشروعاً فلا ضير في تعدد صورته . وتعاملت

الأمة الإسلامية بالمrabحة في كل العصور . فنجد أن المrabحة ثابتة شرعاً .

ولكن لا بد من أخذ الحيطة والحذر أثناء التعامل بهذه الصورة من البيوع، حيث

إن المشتري إن لم يحكم وازعه الديني وقع في الحرام، ويتمثل ذلك في سلوكيات

واقعية قد تتحقق وصورها :

١ - إجماع الفقهاء الكبار، وبالإضافة إلى قولهم "الربا" ، وهو ما ذكره ابن القيم في كتابه "إحياء علوم الدين" ، ص ٢٨٤ .

٢ - البقرة ، من آية ٢٧٥ .

٣ - صحيح مسلم بإسراج النووي ، ج ١ ، ص ١٤ .

أ. عندما يطلب المشتري السلعة قد يأخذ المبلغ نقداً من المؤسسة (ثمن المبيع) ثم لا يشتري به السلعة المتفق عليها، ويبدأ بعد ذلك بسداد هذا المبلغ مع الأرباح المتفق عليها فنجد أن المشتري قد وقع في الربا حيث أخذ نقوداً وأعادها نقوداً مع الزيادة .

ب- وقد يكون بالصورة الثانية بأن تشتري المؤسسة السلعة ولا تحفظها في مخازنها ، أو عن طريق أحد مندوبيها، ثم تقوم ببيع هذه السلعة مباشرة (قبل قبضها إلى المشتري، ويقع ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أبطل البيع قبل قبض المبيع بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تبع ما ليس عندك " <sup>١</sup> ونجد بيان ذلك فيما رواه مسلم - رحمه الله - وشرحه النووي رحمه الله عن أبي هريرة - رضي الله عنه - انه قال لمروان بن عبد الملك : أحللت بيع الربا . فقال لمروان : ما فعلت . فقال : أبو هريرة أحللت بيع الصكاك ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى . قال فخطب مروان الناس ، فنهى عن بيعها . وقال سليمان : رأيت الحرس يأخذونها من أيدي الناس . وجاء في شرح النووي أن الصكاك هي جمع صك وهي الورقة المكتوبة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بان يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيعه صاحبه قبل أن يقبضه <sup>٢</sup> ومن الفقهاء من رأى عدم جواز هذا البيع . وخلاصة الأمر أن الشافعي قال : لا يصح البيع قبل القبض سواء كان بالطعام أو العقار أو المنقول ، أما أبو

١ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، المجلد الخامس ، حديث رقم ٥٢٥ ، ص ٢٨

٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، حديث رقم ١٥٢٨ ، ص ١٤٠

حنيفة فقال : لا يجوز إلا في العقار ، وذهب مالك إلى عدم جوازه ، وقال عثمان  
البتي يجوز مطلقاً ، والراجح رأي الشافعي لورود النص فيه وتحقيق المصلحة  
للطرفين ولعدم حصول نزاع<sup>١</sup>

هذا ومن خلال إجراء مقابلات مع بعض عملاء المؤسسة فقد وجدت هاتين  
المخالفتين ( الوقوع في الربا والبيعتين في بيعه ) . لذا أقترح على المؤسسة  
بضرورة شراء السلعة حقيقةً وعدم الاعتماد على فواتير قد تكون وهمية أو وجدت  
بالتواطؤ بين العميل وبائع السلعة الأصلي ، كي يخرج المشتري من التحايل  
والوقوع بالتالي في الربا ، ومنع وقوع المؤسسة في المنهي عنه من البيعتين في  
بيعه ، إذا تحقق فعلاً شراء السلعة وبعد هذا العرض لا بد من توصية المؤسسة  
بالضوابط التالية :

( شروط إنشاء عقود المرابحة ) :

١. أن يكون الثمن معلوماً للمشتري الثاني ، لأن حقيقة المرابحة بيع

بالثمن الأول مع زيادة ربح .

٢. أن يكون الربح معلوماً لجهة جاز من يمن البيع ، وقد يكون

معلوماً بالقدر أو بالنسبة<sup>٢</sup>

١ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ١٠ ، ج ١٠ ، ص ١٦٦ - ١٧٠

٢ - الكاساني ، مدائع الفقه ، ص ٢٢٠

٣. أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا لان الزيادة

التي ستوجد في هذا العقد تكون ربا لا ربحا لاتحاد الجنس بين

الثن المبيع .

٤. أن يكون راس المال من نوات الأمثال كالأوراق النقدية

والمكبلات والمعدودات المتقاربة لان المراجعة مبنية على الأمانة

فإذا ترك للبائع أمر تقويم العرض لتحديد الثمن الأول فهذا يفتح

مجالا للخطأ أو الخيانة .

٥. أن يكون العقد الأول صحيحا حتى يصح بناء بيع المراجعة عليه .

٦. أن يوضح البائع للمشتري كل ما يتعلق بالسلعة كوجود عيب فيها

حتى يكون المشتري على بينة .

٧. خلو المراجعة من الالتزام بعقد البيع قبل قبض العين ويكفي الوعد

بالالتزام فقط .

٨. ألا يتم العقد إلا بعد تملك المؤسسة للسلعة<sup>١</sup>.

١- البتران ، صوابط حرية الاستثمار ، ص ٢١٨-٢١٩ ، وانظر محمد شبيب ، المعاملات المالية المعاصرة ، ص ٢٧٢

## المطلب الثاني: الأسهم

### تعريف السهم

الأسهم لغة : السهم في اللغة هو نصيب وحظ في الحديث : كان للنبي صلى الله عليه وسلم أسهم من الغنيمة ويسمى كل نصيب سهما<sup>١</sup>.

السهم اصطلاحاً : حصص متساوية من رأس مال الشركة المساهمة<sup>٢</sup> والتي يعتبر مالکها شريكاً في الأرباح لامتلاكه هذا السهم . وهي على أنواع : السهم الاسمي ( الذي لا يجوز نقل ملكيته إلا عن طريق دفاتر الشركة ) والسهم العادي ( وهو ما يجوز نقل ملكيته عن طريق البيع من الاسواق المالية ) وغيرها .

### حكم السهم :

١. قال بعض الفقهاء المحدثون بجواز الأسهم واستندوا إلى أن الحصص في رأس المال يجوز أن تكون متساوية أو غير متساوية . وقال بذلك الدكتور عبد العزيز الخياط . واستندوا إلى أن التراخي في العقود مبدأ في الشريعة الإسلامية والى أن الشروط التي لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً جائزة شرعاً . وان الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص في التحريم أو لم  
يقم دليل على تحريمه<sup>٣</sup>

١- ابن منظور ، لسان العرب ، ٢٠ ، ص ٢٠٨

٢- راشد الرازي ، الموسوعة الاقتصادية ، ص ٣١٦ - ٣١٧ ، وانظر أيضاً حسن ، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية ، ص ٩٨ ، وانظر محمد

عبدان شيبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، ص ١٦٣

٣- عبد العزيز الخياط ، الشركات في ضوء الإسلام ، ص ٦٠ - ٦١

٢. وذهب نقي الدين النبهاني إلى تحريم التعامل بالأسهم مطلقاً، وحثته عدم

تحقق أركان عقد الشركة الإيجاب والقبول، وعدم تحقيق العنصر

الشخصي في شركة المساهمة فهذه الشركة لا تشترط وجود البذل.

والرد على هذا القول أن الإيجاب والقبول يتحقق عند طرح الأسهم للاكتتاب

وشراء المساهمين لهذه الأسهم أما العنصر الشخصي فهو متحقق لان المساهمين

يختارون من بينهم مجلس إدارة الشركة<sup>١</sup> ، إذا فحكم السهم انه مباح اذا التزم

صاحبه بالضوابط التي ستذكر لاحقاً .

ونجد أن صاحب السهم يحصل على نسبة معينة من الربح وله الحق في التوجيه

والمراقبة لأعمال الشركة وحق البقاء في الشركة وحق التنازل عن السهم بالبيع

أو الهبة .

واقترح على المؤسسة الالتزام بالضوابط التالية :

١- عدم مزاوله أي نشاط محرم

٢- عدم الدخول مع شركة تتعامل بالربا حتى ولو كانت ضرورية

لان انهيارها لا يضر بالمجتمع .

٣- أن يبذل المسلم جهده في توفير المال من الطريق الحلال .

٤- أن يقصد بهذه المشاركة مصلحة المسلمين .

<sup>١</sup> محمد عساف سمر ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، ص ١٦٧-١٦٨

المطلب الثالث السندات :

تعريف السند لغة واصطلاحاً :

والسند لغة : ما ارتفع من الأرض قبل الحبل أو الوادي وقد سند إلى شيء، أسندت إليه شيئاً، فهو مسند وسندت الرجل مسانده إذا عاضدت<sup>١</sup>

السند اصطلاحاً : صك قابل للتداول تصدره الشركة، ويمثل قرض طويل الأجل يعقد عادة عن طريق الاكتتاب<sup>٢</sup>

ويعطي مالك السند حق الحصول على فائدة سنوية ثابتة، واستيفاء قيمة السند عن حلول الأجل .

### الفرق بين السهم والسند

١- السند يمثل ديناً على الشركة، وبينما يعتبر صاحب السهم شريكاً لأن السهم حصة في رأس المال .

٢- يعطي السند صاحبه حقاً في فائدة ثابتة سواء ربحت الشركة أو خسرت أما السهم فماله يحصل على الربح في حاله الربح فقط .

٣. السند لا يعطي صاحبه الحق في اختيار الجمعية العمومية للشركة، ولا

التصويت وغير ذلك من صلاحيات صاحب السهم<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> - ابن منظور ، لسان العرب ، ٣م ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١

<sup>٢</sup> - عبد العزيز الخياط ، الشركات في ضوء الفقه الإسلامية ، ص ٤٣ ، زانظر احمد حسن ، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية ، ص ٩٩ ، وانظر الراوي ، الموسوعة الاقتصادية ، ص ٢١٤

<sup>٣</sup> - راشد الراوي الموسوعة الاقتصادية ص ٢١٤

٤. يكون لصاحب السند الأولوية في قيمة السند في حالة تصفية الشركة، أما

صاحب السهم فلا يأخذ حقه إلا بعد تصفية السندات والديون .

٥. تنقطع علاقة صاحب السند بالشركة عند استيفاء قيمة السند، أما صاحب

السهم فتبقى صلته بالشركة لأنه شريك فيها .

٦. يمكن إصدار السند بأقل من قيمته الاسمية ( بخضم إصدار )، بينما لا

يمكن إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية .

٧. يتحدد السند بوقت محدد، على عكس الأسهم، ويتم اخذ قيمة السند في

التاريخ المحدد له دون النظر إلى تصفية الشركة<sup>١</sup>

**حكم السندات :** تعتبر السندات قضية معاصرة اختلف العلماء المحدثون في

حكمها على النحو التالي :

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريمها ومما جاء في ذلك رأي الأساتذة

في كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، عبد العال عطوه ريس شاذلي، وعبد الجليل

القرنشاوي، وبيّنوا أن السندات حتى ولو كانت لعمل إنساني بحت تعتبر محرمة،

لأنها لا تتفق مع مبادئ الشريعة لان هذا السند يتم شراؤه بقيمة محددة، ويدفع

المقترض لمشتري السند فائدة سنوية أو نصف سنوية، وعند نهاية المدة يحصل

صاحب السند على المبلغ الذي اقترضه كاملاً فقالوا أن هذا يعتبر قرصاً جر نفعاً

والقاعدة الشرعية : كل قرص جر نفعاً يكون ربا<sup>٢</sup> .

١ - عبد العزيز الجيايد، التبركات في الشريعة الإسلامية، ج ١، ص ١١٠.

٢ - علي السالوس، البنوك والاستثمار، ص ١١٠ - ١١١.



وفصل الخياط في أنواع السندات فقال ان سندات الشركات التي تصدر ليستردها صاحبها بأزيد مما اقرض به الشركة، بالإضافة إلى الفائدة الربوية هي محرمة، وهو نوع من القمار .

وأما السندات التي تصدر مقارضة، وهي الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بقصد تنفيذ المشروع، وتحقيق الربح، ويحصل مالكيها على جزء من الأرباح، ولا تعطي فوائد فهذه مشروع<sup>١</sup>. القول الثاني<sup>٢</sup> ذهب محمد طنطاوي إلى أن شهادات الاستثمار جائزة شرعا ودليله:

١- أن شهادات الاستثمار ( السندات ) صورة من صور المضاربة الجائزة .

٢- أنها تحقق نفعاً للامة .

٣- أن الشهادات تشتري بنية مساعده الدولة .

٤- الفائدة التي تعطى لمشتريها هي مكافأة

٥- أن هذه المعاملة تقوم على التراضي .

وللرد على القول الثاني القائل بأنها مضاربة، يقال في هذا المقام أن المضاربة غير متحققة في هذه السندات لعدم وجود الخسارة، وأما الاحتجاج بأنها نافعة للامة، فيقال أن الربا أيضا فيه منافع ومنافع ولكن المضار أكثر من المنافع أو القول بأنها تشتري بنية حسنة فيجاب أن النية لا تؤثر في كون الصرف حراما .

<sup>١</sup> ع.د العرف المأثور، الشركات، في ضوء الشريعة الإسلامية، ص ٦٥ - ٦٩  
<sup>٢</sup> ع.د عثمان شير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص ١٨٣

وأما القول أنها هبة أو مكافأة فيجاب أن الهبة غير ملزمة .

وأما القول بأن التراضي حاصل ، فنقول أن التعامل في الربا أيضا يكون عن تراضي والقول باعتبارها جائزة فحقيقة الأمر أنها لا تخرج عن كونها ربا وميسر فنخلص إلى أن السندات من المعاملات المحرمة .

**القول الثالث :** بعض العلماء قالوا بجواز التعامل بشهادات الاستثمار، واعتبروها مباحة لان الجائزة التي تعطي لا تعتبر فائدة.

وبعد بيان الحكم الشرعي للسندات، نجد أن مؤسسة دار الأيتام قد تعاملت بالسندات الحكومية لغاية سنة ١٩٩٨، وقررت عدم التعامل بهذا المجال بعد انتهاء مدة الالتزامات وقررت عدم تجديد التعامل بالسندات التي تطفأ<sup>١</sup> .

ولقد جاء هذا الإجراء بالاتجاه الإيجابي والصحيح، وذلك لعدم استثمار أموال الأيتام بالربا، رغم العائدات التي يمكن أن تتحقق من استثمار السندات الحكومية<sup>٢</sup> من الفوائد التي يمكن أن تحقق نشاطات تعود بالنفع على المؤسسة والمجتمع على حد سواء والبعد عن الربا حتى يتفق عملها وقانون الأيتام.

**المطلب الرابع:** الاستثمار لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي :

أما بالنسبة لنشاطات المؤسسة واستثمارها مع البنك الإسلامي الأردني والتي تأخذ

<sup>١</sup> - مؤسسة ادارة ونسبة أموال الأيتام، الكتاب السوري ، ص ٢٩

<sup>٢</sup> - السندات الحكومية مسكوك قابلة للتداول تصدرها الدولة للاكتتاب العام وتمثل قرضا طويل الاجل تعمل عليه الدولة أو الافراد أو الهيئات بهدف التمويل المحلي أو القروض الأمتاحية

شكل الاستثمار المخصص القائم على المرابحة، وقد سبق البحث والحكم على مشروعيتها واعتبارها إحدى الطرق المشروعة للاستثمار .

وتعتبر الودائع الاستثمارية شكلا آخر من أشكال استثمار المؤسسة لدى البنك الإسلامي، وسيتم تحليل هذا النشاط فقهيًا .

### تعريف الودائع الاستثمارية :

تعرف الودائع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، أنها عبارة عن المبالغ التي يضعها أصحابها في البنك بناء على اتفاق بينهما لعدم سحب المودع لها شيئاً منها إلا بعد مضي فترة معينة من الزمن يتراوح بين ١٥ يوماً وسنة كاملة<sup>١</sup> . ولكن المصرف الإسلامي لا يحدد العائد مسبقاً، ولا يحرم صاحب الوديعة المضطر لسحبها قبل الاستحقاق<sup>٢</sup> . والنموذج التطبيقي الإسلامي لاستثمار هذه الودائع يكون باستبدال الفائدة بالمضاربة، أو المشاركة، أو المرابحة، وقد دخلت مؤسسة إدارة الأيتام مع البنك الإسلامي، كمرابح بحيث يقوم البنك بشراء السلعة التي تحتاج إليها السوق بناء على وعد بالشراء من أحد زبائن البنك ويستخدم مال المؤسسة في هذه الحالة لشراء السلعة أو جزء منها ومن ثم تحصل المؤسسة على أرباح مشروعة بعيدة عن الفوائد الربوية، وتعتبر عائدات الودائع الاستثمارية رافداً هاماً لموارد المؤسسة حيث بلغ إجمالي الأرباح لعام ١٩٩٧ ١٢٧١٣٩ دينار أردنيا .

١- حسن الامين الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام ص ٢١٠ وانظر احمد الدريويش أحكام السوق في الإسلام والرها في الاقتصاد الإسلامي

ص ٤٩٩

٢- عبد السميع المصري ، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً ص ٤٤

وما أن بقيت هذه المؤسسة بعيدة عن الودائع بفائدة ربوية فقد دخلت في إطار الاستثمار المشروع في هذا المجال.

### المطلب الخامس : إجارة المباني

بلغ إيرادات مباني المؤسسة عام ١٩٩٧ (٧٦٢ ٢٤٥) ديناراً<sup>١</sup> وطريقة الاستثمار في هذه المباني تقوم على إنشاء مباني تملكها المؤسسة ، ومن ثم تقوم بتأجيرها وهي عبارة عن أسواق معارض ومخازن تجارية ومكاتب وشقق سكنية ، ولنتعرف على مشروعية هذا الاستثمار ، ومعرفة ضوابطه وقبل معرفة ذلك لا بد من بيان معنى الإجارة وحكمها في الإسلام .

### تعريف الإجارة :

الإجارة لغة : من أجر يأجر وهو ما أعطيت من اجر في عمل والأجرة الكراء<sup>٢</sup>  
الإجارة اصطلاحاً : هو عقد على منفعة مقصودة معلومة مباحة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم<sup>٣</sup> كما عرفها الشافعية .

وعند الأحناف الإجارة هي : عقد على المنافع بعوض لا يصح تعليقها<sup>٤</sup>

### حكم الإجارة :

الإجارة جائزة شرعاً لقوله عز وجل: ﴿فَالَّذِينَ هُمْ فَآتَوْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ وإجارة

١- حسن الامين ، الودائع المصرفية واستثماراتها في الإسلام ص ١٠ ، وانظر احمد الدراويش احكام البيوع في الإسلام والرها في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٩٩

٢- ابن منظور ، لسان العرب ، ٤م ، ص ١٠

٣- محمد الشربيني ، معني المحتاج إلى معاني الفاظ النهاج ، ٢م ، ص ٣٢٢

٤- ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار وشرح تنوير الابصار ، ٦م ، ص ٣-٤

٥- الطلاق ، من آية ٦

المنافع كإجارة الدور والحوانيت ، والمنازل ، جائزة على المنافع المباحة أما المحرمة فلا تجوز .

وان كانت إجارة عين فلا بد من بيان ما تستأجر له العين ، ومدتها ومكان استئجارها إن كانت قابلة للتحرك ( كالدواب وما يقوم مقامها اليوم من السيارات وغيرها ) .

وهناك الإجارة على العمل فما دام العمل مباحا ، فالإجارة مباحة وإلا فلا<sup>١</sup> وقال ابن حزم في المحلى ، ان الإجارة جائزة في كل شيء له منفعة ، فيؤجر لينتفع به ولا يستهلك ، ولقد استأجر رسول الله و ابو بكر رجلاً من بني الدليل هاديا في الطريق وهو على دين قريش ودفعا اليه برأحتيهما وواعداه ، قال ثور : بعد ثلاث ليالي<sup>٢</sup>

شروط الإجارة هي :

١- رضا المتعاقدين .

٢- أن يكون المعقود عليه ( المنفعة ) معلوما علما مانعا من المنازعة .

٣- أن يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعا .

٤- أن تكون المنفعة مباحة شرعا .

٥- إلا يكون العمل المستأجر له فرضا ، ولا واجبا على الأجير قبل الإجارة

٦- إلا ينفع الأجير بعمله .

<sup>١</sup> وهذه الرحيلي ، الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة وادك ، ج ٤ ، ص ٧٥٩-٧٦٦

<sup>٢</sup> ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ١٨٢

٧- أن تكون المنفعة مقصودة يعتاد استيفاءها بعقد الإجارة ( عدم جواز

استئجار الشجر للاستظلال ) .

٨- أن يكون المحل المعقود عليه مقبوضا .

٩- أن تكون الأجرة مالا متقوما معلوما .

١٠- إلا تكون الأجرة من نفس جنس المعقود عليه كإجارة السكن بسكن .

١١- أن يخلو العقد من شرط لا يقتضيه ولا يلائمه<sup>١</sup>

ويضاف إلى ما سبق سلامة العين المؤجرة وعدم حدوث غدر يجيز الفسخ .

وبعد هذا الغرض لضوابط الإجارة ، ارجو من المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار عدم تأجير محلاتها التجارية للأعمال المحرمة ، عدم تأجيرها كذلك لفروع لبعض البنوك الربوية المنتشرة في كل مكان . لعدم الإعانة على نشر المنكر ، حتى لا نخرج بنهاية الأمر إلى إيجاد مؤسسة إسلامية بكل معانيها ، قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية .

**المطلب السادس : المشاركة المتناقصة**

تعريفها : هي مشاركة يعطي البنك فيها الحق للشريك في الحلول محلة في الملكية دفعه واحدة ، أو على دفعات ، ووفق ما تقتضيه الشروط المتفق عليها ، أو طبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنب جزء من الدخل قسطاً ، لسداد قيمة حصة البنك<sup>٢</sup> إذ أن المشاركة تتم بين البنك والشركاء في رأس المال وتوزع

١ - وهه الرجلي ، الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة وإدلائه ، ج ٤ ، ص ٧٢٦ - ٧٥٥

٢ - مؤسسة آل البيت وحفظ الاستثمار في البنوك الإسلامية ، ص ٧٤ ، عمان ١٩٨٧ ، وانظر محمد شير ، المعاملات المالية المعاصرة ، ص ٢٩٢

الأرباح حسب الاتفاق بين البنك والشركاء مع وعد البنك أن يتنازل عن حقوقه عن

طريق بيع الأسهم إلى الشركاء ، ووعد الشركاء بشراء هذه الأسهم<sup>١</sup> .

ويعتبر هذا العمل تجارياً ، ولا يعتبر استثمارياً ، كما يقول سامي حمود في كتابه

تطوير الأعمال المصرفية ويوضح مدى فائدة المصرف بدور المضارب المشترك

عن طريق القيام باستثمارات حقيقية ، كسواء سيارات للسائقين الذين يعملون عند

غيرهم بالأجرة ، وذلك بالاتفاق مع السائق ، وغير ذلك من المشاريع<sup>٢</sup> .

وهذه صورة من صور استثمار المؤسسة الجائزة.

صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك<sup>٣</sup>

الصورة الأولى : اتفاق المؤسسة المالية مع العميل على تحديد حصة - كل منهما

في رأس مال الشركة .

الصورة الثانية : اتفاق المؤسسة مع العميل على المشاركة في التمويل الكلي ، أو

الجزئي ، لمشروع نافع يعود بدخل جيد وذلك على أساس اتفاق المؤسسة مع

الشريك الآخر ، لحصول المؤسسة على حصة سعيها من صافي الدخل المتحقق

فعلا مع بقاء حصتها بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيرادات على قدر منه تتفق

عليه لتسديد اصل ما قدمته المؤسسة من تمويل .

١ - عبد الله العبادي ، موقف الشريعة من المضارب الإسلامية المعاصرة ، ص ٢٥١ ، وانظر تكرها القضاء ، السلم والمضاربة ، ص ٤١

٢ - سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، ص ٤٧٢ - ٤٧٤

٣ - عبد الله العبادي ، موقف الشريعة من المضارب الإسلامية المعاصرة ص ٢٥٢ - ٢٥٣

الصورة الثالثة : يتم تحديد نصيب كل من المؤسسة وشريكها على نصيبه من الإيراد المتحقق ، ثم يزيد الشريك من شراء الأسهم كل سنة ، حتى تصبح الأسهم في ملك الشريك فقط .

### حكم المشاركة المنتهية بالتمليك :

أجاز الفقهاء المحدثون المشاركة المنتهية بالتمليك استناداً إلى إجازة الحنابلة لإجازة الدابة أو السفينة مقابل جزء من الأجر المتحصل ، فيكون ذلك على أساس الاتفاق بأخذ المضارب المشترك نصيبه من صافي الدخل حسب الاتفاق ، بعد خصم النفقات ، وحجز الجزء المتبقي للصيانة ، ثم يتم على مدار السنوات تمليك هذا الشيء للشريك وليس للمضارب المشترك<sup>١</sup> .

### ضوابط المشاركة المنتهية بالتمليك<sup>٢</sup>

١. ألا تكون مجرد تمويل بقرض ، بل لا بد من المشاركة الفعلية وتحمل الربح والخسارة .

٢. أن تملك المؤسسة حصتها ملكاً تاماً وان تتمتع بالإدارة والتصرف .

٣. إلا يتضمن العقد شرطاً يجبر المؤسسة على رد المبلغ للشريك بالإضافة للأرباح لما فيه من شبهة الربا .

هذا وقد بلغ إجمالي عوائد المشاركة بالتمليك عام (١٩٩٧) ٤٥٦٧٨ دينار

١ - صافي سود ، تطوّر الأعمال المصرفية بما يتفق والتشريعة الاسلامي ، ص ١٧٣ ، وانظر أيضاً: خبير ، المعاملات المالية المعاصرة ، ص ٢٩١

٢ - محمد شيبير المعاملات المالية ص ٢٩٥



## المطلب السابع : بيع وشراء الأراضي

البيع لغة من باع ، ويقال باع الرجل : أي بسط باعه ، وباع بماله : بسط يده به<sup>١</sup> :

اصطلاحاً<sup>٢</sup> : هو بيع سلعة حاضرة مرئية مقابل سلعة أو سلعة بعينها غائبة معروفة موصوفة أو بدنانير ودرهم ، كل ذلك حاضراً مقبوضاً أو إلى أجل مسمى أو إحالة في الذمة إن لم يقبض .

حكم البيع : لقد ثبتت مشروعية البيع في القرآن الكريم حيث قال تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا )<sup>٣</sup> فهذه إشارة واضحة إلى إباحة البيع وفي قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم )<sup>٤</sup> بينت هذه الآية أن التجارة هي من المعاملات المشروعة بين أفراد المجتمع الإسلامي ، لذا فبيع الأراضي وشراؤها من ضمن الأعمال المشروعة للمؤسسة إذا التزمت المؤسسة بضوابط البيوع<sup>٥</sup> .

١ - ابراهيم ، مصطفى ورفاقه ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ٢٦ .

٢ - ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٣٣٦ كتاب البيوع .

٣ - البقرة ، من آية ٢٧٥ .

٤ - النساء ، من آية ٢٩ .

٥ - انظر ص ١٢-١٤ من الرسالة ضوابط البيوع .

وننتقل الآن إلى دراسة صندوق الزكاة لمعرفة ماهيته ونشاطاته الاستثمارية من خلال العرض التالي :-

### المبحث الثاني : صندوق الزكاة

اولاً: التعريف بالصندوق نشأته وأهدافه ، موارده  
المطلب الأول: نشأة صندوق الزكاة<sup>١</sup>  
تأسس صندوق الزكاة عام ١٩٧٨ بموجب قانون صندوق الزكاة رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ ،  
والذي أصبح دائماً تحت الرقم (٨) لسنة ١٩٨٨ .  
هذا وقد تم تشكيل مجلس إدارة للصندوق بمقتضى القانون المذكور، وحدد هذا القانون  
مصارف الزكاة حسب النص الشرعي، وقد تم إيجاد فروع (أقسام زكاة) في جميع مديريات  
الأوقاف في المملكة لجان زكاة شعبية تطوعية.  
وتتميز خدمات الصندوق بأنها تساعد الفقير مهما كانت جنسيته ويقدم الصندوق إلى الشعوب  
المنكوبة والتي تعاني من ظروف وكوارث طبيعية وإلى الأقليات الإسلامية التي تزرع تحت  
ويلات الحروب، كما يقوم الصندوق على المستوى المحلي بأعداد الدراسات الاجتماعية ميدانياً  
عن واقع الأسر المتقدمة بطلب المساعدة، وفي حالة صرف المساعدات المتكررة يقوم الصندوق  
بمتابعة هذه الأسر .

ويقدم الصندوق المساعدات الطارئة الكثير من الحالات التي تعاني من العسر ، ويساهم في  
دفع جزء من تكاليف العمليات والمعالجات والأدوية.

### المطلب الثاني : أهداف الصندوق :

١- دراسة حالات الفقر في المملكة والتعرف على واقع الأفراد والأسر ذات الحاجة ومساعدتهم  
وتقديم العون المادي ، والعيني لهم بصورة طارئة ، أو شهرية ، أو دورية ، حسب ما تقتضيه  
الحالة الاجتماعية لهؤلاء المحتاجين.

١ - وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية ، صندوق الزكاة ، ص ١

٢-حث المواطنين على أداء الزكاة تحقيقاً لمرضاة الله سبحانه وتعالى ومساندة منهم لهذه الفئة التي يحرص الصندوق على أن ينهض بمستواها الاجتماعي وتقديم العون لها والمساهمة في مساعدة الطلبة الفقراء المحتاجين ومعالجة المرضى وشراء الأدوية لهم.

٣-ضبط العمل في لجان الزكاة المنتشرة في المملكة والإشراف على جميع الإجراءات التي تقوم بها ومتابعة مشاريعها والتدقيق على حساباتها.

المطلب الثالث : موارد صندوق الزكاة<sup>١</sup> :

تتكون موارد صندوق الزكاة بموجب نص المادة (٦) من قانون صندوق الزكاة رقم (٨)

لسنة ١٩٨٨ من :

أ-الزكاة التي يرغب الأفراد المسلمون بتأديتها للصندوق.

ب-الهبات والتبرعات.

ج-الصدقات والأضاحي والنذور وصدقة الفطر التي تقدم للصندوق.

د-أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

ثانيا : مهام صندوق الزكاة:

١-الإشراف على الأقسام التابعة له.

٢-إعداد تقارير دورية تتضمن إنجازاته ونشاطاته.

٣-العمل على توعية المواطنين بضرورة الإسهام في دعم ومؤازرة رسالة الصندوق وذلك

بأداء زكاة أموالهم.

٤-نشر نشاطات وإنجازات الصندوق ودورة في الحد من البطالة والفقير، سواء بالتنفيذ

والصحف والإعلانات ، والتقارير ، والنشرات ، وغيرها.

١ وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية، سدادى الزكاة من ٢٠٠٢.

- ٥- إعداد السجلات المالية والقيود الخاصة بالإدخالات والإخراجات.
  - ٦- إعداد الدراسات المناسبة لتطوير رسالة الصندوق لأداء دورة في خدمة المجتمع.
  - ٧- دراسة التقارير والنماذج الواردة من قسم الدراسات الاجتماعية وإجراء اللازم بشأنها حسب الأصول.
  - ٨- الاتصال بالشركات والمؤسسات في الداخل والخارج بهدف دعم الصندوق.
  - ٩- تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الصندوق لمناقشة ما يلزم من الأمور.
  - ١٠- الإشراف على تشكيل لجان جمع الزكاة.
- فهذه المهام كلها مهام نبيلة يقوم الصندوق بها وذلك لتبقى فاعلية الصندوق دائمة ومستمرة ويبقى الدعم يتوافد على الصندوق من المحسنين.

#### أقسام الصندوق:

حيث يتألف الصندوق من الأقسام التالية:

- ١- قسم الزكاة العينية وتناط به المهام التالية:
  - أ- استلام المواد العينية من المزكين والمتبرعين.
  - ب- إدخال المواد العينية إلى المستودع بموجب وصولات إدخالات رسمية وإخراجها.
  - ج- تنظيم سجل بالمواد وحصرها والتأكد من سلامتها عند الاستلام والتسليم والتوزيع حسب الأصول.

٢- قسم الدراسات الاجتماعية: وتناط به المهام التالية:-

- أ- دراسة الاستبيان والنماذج .
- ب- دراسة المعاملات الواردة من أقسام الزكاة في المديرية .
- ج- إجراء البحث الاجتماعي للأسر الفقيرة .

د- الاشتراك بلجان صرف المساعدات .

هـ- القيام بأية أبحاث لتحديث وتطوير العمل .

٣- قسم الحسابات: وتناط به المهام التالية:-

أ- استقبال المزمكين واستلام زكواتهم مقابل وصولات رسمية.

ب- عمل الخلاصات اللازمة على قيود المزمكين (زكاة مشروطة) مع بيان رصيدهم

للصرف بناءً على ذلك .

ج- فتح السجلات المالية اللازمة وإدارتها باستمرار وإدخال الوصولات إلى السجلات

المالية مكتملة .

د- استقبال المراجعين وصرف الوصولات الواردة من الداخل والخارج حسب الأصول .

هـ- تنظيم كشوف المساعدات الشهرية ورفعها إلى مديريات الأوقاف ولجان الزكاة في

الموعد المحدد .

و- تنظيم سلفة النفقات في الصندوق .

ز- القيام بأية واجبات مالية أخرى يكلف القسم بها .

٤- قسم الكمبيوتر: وتناط به المهام التالية:-

أ- عمل البرامج اللازمة لخدمة العمل في الصندوق .

ب- إدخال المساعدات الطارئة في الجهاز حسب التواريخ المدونة على الكشوفات .

ج- الإشراف اليومي على نظافة الأجهزة وصيانتها والتأكد من جاهزيتها .

هـ- القيام بأية أعمال لتطوير العمل في الصندوق من خلال الكمبيوتر .

ونجد ان كل ما سبق من اجراءات تهدف إلى تنظيم وإدارة شؤون الصندوق ، لمراعاة تحقيق اهدافه ، وتسهيل عمليات الجمع والصرف لاموال الزكاة ، ووجود الوثائق التي تثبت قانونية الاعمال التي يقوم بها المؤمنون .

خطة العمل الخمسية الاجتماعية والتنمية البشرية لصندوق الزكاة من عام (١٩٩٨-٢٠٠٢) تحقيقاً للأهداف التي أرادتها الشريعة الإسلامية في جمع الزكاة وتوزيعها والتي تهدف في الأساس إلى مستوى الفقير وتحويله من منتفع من المساعدات والهيئات البسيطة إلى عامل منتج معتمد على ذاته وكسب بده، لذلك فقد تم وضع خطة عمل من قبل إدارة الصندوق غايتها الأساسية نقل الإنسان من الفقر إلى أدنى مراتب الغنى بحيث يصبح غير محتاج للزكاة والمساعدة من أحد، وهذه الخطة كالتالي :-

جدول ( ٢-١ ) بين الخطة الخمسية الاجتماعية للتنمية البشرية لصندوق الزكاة من عام ١٩٩٨-٢٠٠٢

البيان / السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المجموع	عدد منتفعين
المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني (٨) مشروعات	٤٢٣٠٠	٦٨١٠٠	١٠٨١٠٠	١٣٨٠٠٠	١٢٥٥٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٥٥
المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية والتقليدية (١٠) مشروعات	٢٠٨٥٠	٤١٤٠٠	٦٥١٥٠	٨٠٤٠٠	٥٨٢٠٠	٢٦٦٠٠٠٠	٤٥٠
المشروعات الخدمية (١٢) مشروع	١٠٨٠٠	٢٤٠٠٠	٣٢١٠٠	٤٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٦٠٠
المشروعات الخيرية والإنسانية (٩) مشروعات	٦٦٤٧٥٠	٦٢٥٥٠٠	٨٠٧٥٠٠	٨٨٢٢٥٠	٧٨٠٠٠٠	٣٧٦٠٠٠٠	١٦٥١٥
المساعدات الشهرية الدائمة	٣٠٣١٨٧٥	٣٨٥٨٧٥٠	٤٤١٠٠٠٠	٤٩٦١٢٥٠	٥٧٨٨١٢٥	٢٢٠٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
دار الأيتام الصناعية	١٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٨٠
المشاريع الخيرية والإنسانية المستجدة، الحقيبة والرسوم المدرسية، كسوة ومعونة الشتاء والصيانة الطبية	-----	-----	-----	-----	-----	٨٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠
النسبة الاحتياطية المرصودة لمشاريع الخطة مجتمعة	-----	-----	-----	-----	-----	٣٢٨٠٠٠٠	-----
المجموع -١	٢٨٧٠٥٧٥	٧٢٨٥٧٥	٧٦٧١٩٥٠	٨٨٥٣٩٠٠	٨٩٢٧٨٢٥	٤٠٨٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

ثالثاً : المحاور الرئيسية لخطة العمل :-

١- في مجال المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني.

حيث يتضمن هذا المجال ثمانية أنواع من المشاريع المختلفة تقوم على أساس استثمار الجهد الكامن لدى الأسر الفقيرة في المنزل الريفي، ولا تتطلب هذه المشاريع إلى معدات وآلات لغايات الإنتاج وإنما تحتاج إلى التدريب والصيانة خلال فترة المشروع، وتعتبر تكلفة إنشائها قليلة قياساً بالمشاريع الأخرى وتدر دخلاً ثابتاً ومستقراً، كما أن السلع المنتجة يكون من السهل تسويقها محلياً وبجهد قليل عدا عن ذلك فإن الإنتاج يغطي كافة فصول السنة، وهذه المشروعات هي على النحو التالي:-

جدول رقم ( ٢-٢ ) يبين المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني

التسلسل	اسم المشروع	عدد المنتفعين	الكلفة الإجمالية
٢-أ	مشروعات لتربية الأبقار الحلوب	٦٠	١٠٠٠٠
ب-	مشروعات لتربية النحل في الحديقة المنزلية	٥٠	٥٠٠٠٠
ج-	مشروعات لتربية الأرانب في الحديقة المنزلية	٥٠	٥٠٠٠٠
د-	مشروعات لتربية الدجاج البياض في الحديقة المنزلية	١٥٠	١٥٠٠٠٠
هـ-	مشروعات لتربية الماعز الشامي	٨٠	١٠٠٠٠٠
و-	مشروعات تصنيع مشتقات الحليب	٧٥	٤٥٠٠٠٠
ز-	مشروعات تصنيع مشتقات الخضار والفواكه	٥٠	١٥٠٠٠٠
ح-	مشروعات الحدايق الخضرية من الأعشاب الطبيعية كالزعتر والميرمية وغيرها	٤٠	١٠٠٠٠٠
	المجموع	٥٥٥	٥٠٠٠٠٠٠

نلاحظ من خلال المشاريع السابقة انها قابلة للاقامة في البيت أو ما حوله وبذلك يمكن للمرء من الاسر المحتاجة ان تنتفع بمثل هذه المشاريع .

## ٢- في مجال المشروعات الصناعية والحرفية التقليدية :-

ويتضمن هذا المجال عشرة أنواع من المشاريع المختلفة تقوم على أساس القدرات والمهارات المهنية والحرفية للأفراد والأسر الفقيرة، ويكن تنفيذ هذه المشاريع في المنزل أو في دكان، ويتطلب العمل في بعض المشاريع توفير آلات ومعدات مختلفة ولكن بكلفة قليلة، كما أن إنتاج هذه المشاريع يمثل طابعاً حضارياً وتراثياً مما يسهل مهمة تسويقه وخاصة في المجالات السياحية ولذلك يمكن اعتبار هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية مناسبة ولا يحتاج تنفيذها إلى أيدي عاملة كثيرة حيث انه يمكن للفرد الواحد أن يقوم بتنفيذ أي من هذه المشاريع، كما أن المواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية تعتبر أسعارها معقولة ومتوفرة في الأسواق وهذه المشاريع هي على النحو التالي :-

جدول رقم ( ٣-٢ ) يبين المشروعات الصناعية والحرفية التقليدية

التسلسل	اسم المشروع	عدد المنتفعين	الكلفة الإجمالية
١-	مشروعات خياطة الملابس بأنواعها	١٢٠	٦٠٠٠٠
٢-	مشروعات التطريز والتريكو بأنواعها	٥٠	٥٠٠٠٠
٣-	مشروعات التحف التراثية الخشبية والنحاسية	٢٥	١٨٧٥٠
٤-	مشروعات تشكيل الرمل الملون في الزجاج	٣٠	١٥٠٠٠
٥-	مشروعات الرسم على الخزف والزجاج	٦٠	٣٠٠٠٠
٦-	مشروعات النباتات الصناعية	٤٠	٢٦٠٠٠
٧-	مشروعات صناعة الأواني الفخارية	٢٥	١١٢٥٠
٨-	مشروعات صناعة البسط والسجاد	٢٠	١٥٠٠٠
٩-	مشروعات صناعة أطباق القش الطبيعي والصناعي	٤٠	١٠٠٠٠
١٠-	مشروعات التجويد العربي	٤٠	٣٠٠٠٠
	المجموع	٤٥٠	٢٦٦٠٠٠



٣- في مجال البرامج الخدمية:-

ويتضمن هذا المجال اثني عشر نوعاً من البرامج المختلفة وتقوم جميعاً على أساس تدريب الأفراد الفقراء والقادمين على العمل في المجالات الخدمية والصناعية لدى المؤسسات التدريبية المهنية المتخصصة لاكتسابهم مهنة أو حرفة يستطيعون من خلالها العمل وتحقيق دخل معقول لهم وأسره من الوصول إلى حياة كريمة دون الحاجة إلى السؤال، ولتنفيذ هذه المشاريع يقوم الصندوق ومن خلال الخطة الخمسية بتمويل تكلفه التدريب لهؤلاء الأفراد ودفع مبالغ محدودة لتساعدهم على تغطية نفقات المعيشة الضرورية أثناء فترة التدريب وهذه البرامج هي:-

جدول (٤-٢) يبين البرامج الخدمية

التسلسل	اسم المشروع	عدد المنتفعين	الكلفة الإجمالية
١-	التدريب في برنامج الكهرباء والقوى	٥٠	١٢٠٠٠
٢-	التدريب في برنامج صيانة المركبات والآليات	٧٠	١٦٨٠٠
٣-	التدريب في برنامج تشكيل المعادن والصيانة الميكانيكية العامة	٥٠	١٢٠٠٠
٤-	التدريب في برنامج صيانة الأجهزة الإلكترونية	٤٠	٩٦٠٠
٥-	التدريب في برنامج التكييف والتبريد الصحية	٦٠	١٤٤٠٠
٦-	التدريب في برنامج طباعة صيانة المطابع	٣٠	٧٢٠٠
٧-	التدريب في برنامج الخدمات الفندقية	٤٠	٩٦٠٠
٨-	التدريب في برنامج الصناعات الكيماوية	٣٠	٧٢٠٠
٩-	التدريب في برنامج تشطيب الإنشاءات	٧٠	١٦٨٠٠
١٠-	التدريب في برنامج النجارة والديكور	٦٠	١٤٤٠٠
١١-	التدريب في برنامج التفصيل والخياطة والحياسة والتجيد	٧٠	١٦٨٠٠
١٢-	التدريب في برامج أخرى متفرقة	٣٠	٧٢٠٠
	المجموع	٦٠٠	١٤٤٠٠٠

٤- في مجال البرامج الخيرية الإنسانية:-

ويتضمن هذا المجال تسعة أنواع من المشاريع المختلفة يقوم الصندوق بتنفيذها ومتابعة الإشراف عليها، بحيث يستفيد منها أصحاب الحاجة على شكل مساعدات أو قروض حسنة أو رعاية وإيواء، ولتنفيذ مثل هذه المشاريع فإن الأمر يتطلب إصدار تعليمات تنفيذية وإدارية وتطوير في إجراءات العمل وادواته، كما أن بعض البرامج تتطلب توافر أماكن ذات مساحات معينة سواء عن طريق التملك أو الاستئجار ولذلك فإن تكلفة تشغيل وإدارة هذه البرامج سوف يتحملها الصندوق من خلال الخطة السنوية الخمسية وهذه البرامج هي على النحو التالي:-

جدول رقم (٥-٢) يبين البرامج الخيرية والإنسانية

التسلسل	اسم المشروع	عدد المنتفعين	الكلفة الإجمالية
أ-	برنامج تعليم الطلبة الفقراء	٥٠٠	٢٥٠.٠٠٠
ب-	برنامج معالجة المرضى الفقراء	٤٠٠	٣٢٠.٠٠٠
ج-	برنامج كفالة اليتيم	٥٠٠	٦٧٥.٠٠٠
د-	برنامج إيواء اليتيم	١٠٠	٦٠.٠٠٠
هـ-	برنامج إيواء المسنين والعجزة الفقراء	٥٠	٧٥.٠٠٠
و-	برنامج رعاية الفقراء من المعاقين عقلياً حركياً	٤٠	٢٥٠.٠٠٠
ز-	برنامج القرض الحسن للمعسرین	١٢٥	١٢٥.٠٠٠
ح-	برنامج الإفادة من لحوم الهدى والأضاحي	١٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
	برنامج تأهيل الفتاة المسلمة	٤٨٠٠	٥٤٠.٠٠٠
	المجموع	١٦٥١٥	٣٧٦.٠٠٠

## ٥- في مجال المساعدات الشهرية الطارئة:-

حيث يقدم الصندوق مساعدات شهرية منتظمة ومبالغ محددة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء المملكة هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات الطارئة للأسر والأفراد في حالات الكوارث والمنكوبين من عابري السبيل سواء في داخل المملكة أو خارجها من المسلمين ويستفيد من هذا المجال خلال سنوات الخطة الخمس "٨٠٠٠٠" منفع بكلفة إجمالية "٢٢٠٥٠٠٠٠٠" دينار.

## ٦- دار الأيتام الإسلامية الصناعية:-

وتقوم فكرة هذه الدار على أساس إنشاء مجمع تربوي تعليمي مهني لرعاية الأيتام رعاية شاملة حيث تشمل هذه الدار على جميع الخدمات التعليمية والفعاليات والنشاطات اللامنهجية، وتشتمل هذه الدار كذلك على العديد من المشاغل المهنية والحرفية المتنوعة حيث تكون هذه الدار مجهزة بجميع الوسائل التدريبية والإنتاجية.

أهداف هذه الدار:

- ١- ستعمل هذه الدار على تخريج (١٤) حرفة متنوعة تؤمن للأيتام العيش الكريم وتلبي حاجات المجتمع وترشد السوق المحلي بكفاءات مدربة قادرة على العطاء والإنتاج.
- ٢- المشاركة في تنمية المجتمع بفاعلية مع الاهتمام بالثقافة الإسلامية والتربية الخلقية ليكون هؤلاء الأيتام صالحين وعاملين أمناء صادقين.
- ٣- تحقيق إنتاج متنوع يمكن تسويقه للمساعدة في إيجاد مردود كالمدرسة يمكنها من مواصلة عملها.

موقع المشروع :

حيث سسيقام هذا المشروع على قطعة من الارض الوقفية ضمن حدود بلدية الرصيفة ، ويستفيد من هذا المشروع خلال سنوات الخطة الخمس ٨٨٠ طالب وكلفة اجمالية مليون دينار .

#### ٧- مشاريع خيرية وإنسانية أخرى مستجدة:-

فقد تم إنشاء عيادة طبية خيرية بالتعاون والتنسيق مع بيت المال الإسلامي / شمال تكساس- الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتقوم هذه العيادة بتقديم الخدمات الطبية والعلاجية وفق الإمكانيات المتوفرة للأسرة الفقيرة مجاناً كذلك فقد عزم الصندوق على إقامة البرنامج الخيري للحقيبة والرسوم المدرسية والذي يتمثل في جمع التبرعات النقدية والعينية لصالح هذا البرنامج ليتم إنفاقها على أبناء الأسر الفقيرة الذين يكتفهم البؤس والحرمان حتى من ابسط المستلزمات الدراسية، وقد حددت الكلفة الإجمالية للحقيبة الواحدة بمبلغ عشرين ديناراً، ويستفيد من هذه المشاريع خلال سنوات الخطة الخمس "١٥٠٠٠" منتفع وبكلفة إجمالية "٨٢٠٠٠٠ دينار .

رابعاً : التقييم الفقهي لصندوق الزكاة

هل يجوز استثمار أموال الزكاة

هذه المسألة مبنية على ما بحثه الفقهاء من حكم مال الزكاة ، هل تملك للفقير أم انه

على الإباحة . وقد بحثت هذه المسألة في مؤتمر الزكاة المنعقد في الكويت عام

١٩٨٤م وعليه يترتب حكم جواز استثمار أموال الزكاة أم لا ، هذا وقد تم طرح

هذه المسألة فكرياً ، فظهر بعد ذلك قولين لهذه المسألة<sup>١</sup>

القول الأول : المجيزون وهو قول أكثر الفقهاء ، قالوا بجواز استثمار أموال الزكاة من قبل

الدولة على الإطلاق ، سواء أكان الاستثمار على الأموال قبل التوزيع الزكاة أم بعده .

أدلة المجيزين<sup>٢</sup> .

ما روي عن انس بن مالك " أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فقال :

أما في بيتك شيء ؟ قال : بلى يا رسول الله ، جلس نلبس بعضه وتبسط بعضه ، وقعب نشرب

فسيه الماء ؟ فقال انتني بهما فاتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : من

يشترى هذين قال رجل أنا أخذهما بدرهم ، قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً فقال رجل :

أنا أخذهما بدرهمين ، فأعطاهما إياه واخذ الدرهمين وأعطاهما للأنصاري ، وقال : اشتر

بأحدهما طعاماً وانبذه إلى اهلك واشتر بالآخر قدوماً فاتني به ، فشد رسول الله صلى الله عليه

وسلم عوداً بيده ثم قال له : اذهب فاحتطب ، وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً ، فذهب الرجل

يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها طعاماً ثم جاء فقال رسول الله

<sup>١</sup> - عماد العاني ، مصارف الزكاة وتسميتها في دور ، الكتاب والسنة ، ص ٤٥

<sup>٢</sup> - عماد العاني ، مصارف الزكاة وتسميتها في دور ، الكتاب والسنة ، ص ٥١١-٥١٥ ، وانظر محمد عثمان شمر (إحاث فقوية في قضايا الزكاة المعاصرة ٥ ، ص ٢٢ ،

صلى الله عليه وسلم : هذا خير لك من إن تجيء المسألة نكته في وجهك يوم القيامة . إن المسألة لا تصح إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع أو لذي دم مومج " .

وجه الدلالة :

ففي ضوء التوجيه النبوي الشريف إرشاد الفقير للاستثمار من ماله القليل ، يمكن الاستئناس بترشيد الزكاة لمصلحة الفقراء ، و المساكين بما يعود عليهم بالنفع في شكل مشاريع .

وفي هذا الحديث دلالة على :

١- إعانة ولي الأمر الفقير في إيجاد فرصة عمل وكسب حلال .

٢- لم تعالج مشكلة الفقر ، علاجاً مؤقتاً ، بإعطاء الفقير بعض ما يسد حاجته لفترة

محدودة ، بل استوصلت المشكلة عن طريق إيجاد عمل ، يدر على الفقير دخلاً

يكفي حاجاته .

وقد صرح الشافعية في جواز اتجار المكاتب بما أخذه من الزكاة طلباً للزيادة وحصول الأداء<sup>١</sup>

وقال القاضي أبو الطيب والشيخ نصر المقدسي بجواز اتجار المكاتب فيما أخذه من الزكاة طلباً

للزيادة وتحصيل الوفاء وهذا الاختلاف فيه .

وقال الرافعي والغارم في هذا كالمكاتب<sup>٢</sup> .

٢- ما روي مالك في الموطأ<sup>٣</sup> قال : خرج عبد الله وعبيد الله أبناء عمر بن الخطاب في جيش

إلى العراق ، فلما قفلا ، مرا على أبي موسى الأشعري ، وهو أمير البصرة فرحب بهما وسلم . ثم

قال : لو أقدر لكما على أمر انصحكما به لفعلت ، ثم قال بلى ها هنا مال من مال الله أريد إن

أبعث به إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما ، فقالا : ولاددنا ذلك . وكتب إلى عمر إن يأخذ

منهما المال ، فلما قدما ، باعا فربحا ، فلما دفع ذلك إلى عمر ، قال : اكل الجيش أسلفه مثل ما

<sup>١</sup> الدروي ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

<sup>٢</sup> النووي ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٠٤ .

<sup>٣</sup> مالك ، الموطأ ، تحقيق سعيد اللحام ، ج ١ ، ص ٥١٨ .

اسلفكما ،قالا : لا ، فقال عمر : ابنا امير المؤمنين فاسلفكما واديا المال وربحه ،أما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال : ما ينبغي ذلك يا أمير المؤمنين ،هذا لو نقص هذا المال أهلك لضمناه .فقال عمر :أدياه فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا ،فقال عمر :قد جعلته قراضا .فاخذ عمر رأس المال ونصف ربحه ،واخذ عبد الله وعبيد الله أبناء عمر بن الخطاب نصف ربح المال .

وجه الدلالة :

يستدل في ذلك على جواز استعمال أموال الله في مشاريع ذات ربح ونفع .

٣- روى مسلم عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من استطاع منكم إن ينفع أخاه فليفعل" (

وجه الدلالة

هذا الحديث جاء في كل نفع ،واستثمار الزكاة هي نوع من أنواع نفع الفقراء والمساكين .

٤- في الأثر<sup>٢</sup> في عهد عمر بن عبد العزيز لما فاضت الصدقات ولم يجدوا مستحقا لها أمر بتزويج العزاب من مال الصدقة .

وجه الدلالة

جواز صرف الصدقات بعد توزيعها فيما يعود بالنفع على المجتمع الإسلامي

٥- ومن القياس تفسير قوله تعالى "وفي سبيل الله" <sup>٣</sup> كل ما يوصل إلى مرضاة الله فادخلوا

جواز بناء المساجد من أموال الزكاة ،وبناء المستشفيات والمرافق العامة فيدخل في ذلك استثمار

أموال الزكاة لأنها تقدم المنفعة للمجتمع وتوصل إلى مرضاته سبحانه تعالى<sup>٤</sup>

٦- جاز تقديم الزكاة بلا كراهة إذا كانت ستقل من موضع الوجوب إلى فقير أشد حاجة .

<sup>١</sup> - التورني ، صحيح مسلم ، التسمي المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ص ٤١٧ ، ج ٢

٢ - الحافظ أبي الغداء ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٥م ، ج ٩ ، ص ٢٠٨-٢٠٩

٣ - التوبة ، من آية ٦٠

٤ - محمد عثمان شير ، اثبات فقهي في قضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥١٩

٧- منح الفقهاء واولي الأمر توصيات تحقيق الأهداف الاقتصادية ورسم السياسات التي تحقق هذه الأهداف وباستثمار أموال الزكاة مساهمة في تحقيق هذه الأهداف والحد من نسبة البطالة وعندما يقوم ولي الأمر باستثمار الزكاة أو من يعنيه فهو يقوم به على أساس تمتعه بصلاحيات تدبير شؤون الرعية في جميع الجوانب .

٨- لان ما يقوم على استثمار أموال الزكاة يعتبر وكيلًا في القبض ،فيمكن إن يكون وكيلًا بالتصرف كما في تصرف الساعي في قسمة الزكاة باذن الإمام .

٩- القائمين على استثمار أموال الزكاة كالقائمين على أموال اليتيم بمثابة القاضي الراعي لليتيم .  
١٠- الأمر في نهايته يعود إلى ملكية الفقراء ولو بعد حين ،فإذا حقق الاستثمار الربح للفقير عاد المبلغ أكثر ،وفي هذا تحقيق لنفع الفقير .

١١- فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه في استثمار أموال الزكاة وحفظها في أماكن معينة تسمى بيت المال ودليل ذلك ما رواه انس بن مالك أن ناساً من عربنه جاؤوا إلى المدينة ،فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يأتوا ابل الصدقة فشرّبوا من ألبانها وأبوالها ، فقتلوا الراعي واستاقوا الذود ،فأرسل النبي عليه السلام فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحر يعضون الحجارة<sup>١</sup> .

١٢- الاستناد إلى القول بجواز بناء المصانع الحربية من سهم في سبيل الله عند الحاجة فيجوز استثمار الزكاة عند الضرورة اعتماداً على مبدأ الإغناء في الزكاة ببقية العمر<sup>٢</sup>

١٣- العمل بهذا استحساناً لضرورة الحاجة وبإشراف ولي الأمر<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> محمد عثمان شبر ، ابحاث فقهية في فضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥١٩

<sup>٢</sup> محمد عثمان شبر ، ابحاث فقهية في فضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥١٩

<sup>٣</sup> محمد عثمان شبر ، ابحاث فقهية في فضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥٢٢



## مناقشة أدلة المجيزين

- ١- بالنسبة للدليل الأول فلا يصح دليلاً للمسألة لان حديث الحلس عام وليس خاص باستثمار الزكاة .
- ٢- أما الدليل الثاني فكان المال مالاً عاماً ولم يذكر في الاثر انه كان مال زكاة بل هو دليل على المضاربة اذا فلا يعتبر دليلاً على استثمار اموال الزكاة .
- ٣- أما الدليل الثالث والخامس فيصح الاستدلال بهما باعتبار استثمار الأموال فيه تقديم النفع للمجتمع وفيه قرينة إلى الله عز وجل فهو في سبيل الله .
- ٤- ودليل ما حصل زمن عمر بن عبد العزيز ضعيف من حيث الاستدلال لان تزويج العزاب لم يكن إلا بعد أن فاضت الصدقات ولم يوجد لها مستحق .
- ٥- الأصل تعجيل الزكاة ولكن إن ظهرت ضرورة وحاجة لتأخير دفعها لتحقيق مصلحة جاز التأخير بعد توزيع الصدقات للحالات الطارئة .
- ٦- أما بالنسبة للاستدلال باستثمار أموال الأيتام فهو خاص بالأموال الزائدة عن حاجة اليتيم فلا يحتج بذلك .
- ٧- أما اعتبار الإمام وكيلاً في القبض ،وله صلاحيات تدبير شؤون الفقراء فهو دليل فيه ضعف لأن الفقراء لم يوكلا الإمام في قبض أموال الزكاة .
- ٨- بالنسبة لحديث العرينيين فلم يظهر فيه ما يؤكد استثمار أموال الزكاة بل ظهرت إشارة في جواز تأخير الزكاة لفترة معينة ،فيمكن الاستئناس به في جواز أموال الزكاة لفترة بسيطة إن لم تكن هناك ضرورة ملحة تدعو إلى دفع أموال الزكاة إلى مستحقيها فلا حرج في استثمارها لقوله صلى الله عليه وسلم (من استطاع منكم إن ينفع أخاه فليفعل)<sup>١</sup>

<sup>١</sup> الدوري ، صحيح مسلم ، المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم من المحتاج ، ص ١٠٧ ، ج ٢

٩- أما بالنسبة لانقناع الفقراء باستثمار أموال الزكاة فهذا لا شك في إنه حاصل في

الغالب خاصة إذا تمت عملية دراسة جدوى اقتصادية ووضع ضمانات لعدم

خسارة المشروع أو ضمان الخسارة إن وجدت .

١٠- أما العمل بالاستحسان فينبغي إن يتحدد بضوابط لأنه مخالف للاصل وذلك بغية حماية

أموال الزكاة من الضياع .

القول الثاني :مانعي استثمار أموال الزكاة

أدلة المانعين<sup>١</sup>

١- احتمال ضياع أموال الزكاة لأن الاستثمار يحتمل الخسارة .

٢- استثمار أموال الزكاة يؤخر دفعها إلى المستحقين .

٣- استثمار أموال الزكاة لا يحقق التملك الفردي .

٤- باعتبار الزكاة يد أمانة في يد الدولة ، فلا يجوز لها التصرف فيها بالاستثمار .

٥- قالوا إن الاستثمار قد يؤدي إلى ضياعها في الأعمال الإدارية .

٦- قالوا بان في الاستثمار أموال الزكاة إهمال لإدارة المستحقين قد تكون بها وبضفاف

إلى ما سبق الأدلة التالية<sup>٢</sup>

٧- حرمان بعض الفقراء الذين لا يستطيعون الحضور للمؤسسة .

٨- في إنشاء المصانع واستثمار أموال الزكاة قضاء على الهدف الأساسي وهو سد

حاجات الفقراء .

٩- قد يشمل إنشاء المصانع نفع بعض الأغنياء ، وهم من غير مصارف الزكاة

١٠- في الاستثمار خروج على الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم .

<sup>١</sup> - محمد شير ، اثبات فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥١٨

<sup>٢</sup> - خالد العاي ، مصارف الزكاة وتطبيقها في ضوء الكتاب والسنة ، ص ٥٤٦-٥٤٨

## مناقشة أدلة المانعين<sup>١</sup>

١- يرد على الدليل الأول بان الخسارة المتوقعة قد تحصل مع الفقير الذي اخذ المال

واستثمره ويذكر بان عملية الاستثمار ولا بد أن تخضع لدراسة جدوى اقتصادية

لضمان المشروع ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار توزيع المشاريع لتقليل المخاطرة

٢- أما بالنسبة لتأخير دفع أموال الزكاة لمستحقيها ، فيرد عليه بان تأخير دفع الزكاة

عند الضرورة جائز واشترط ابن قدامة في المغنى أن يكون التأخير شيئاً يسيراً<sup>٢</sup>

٣- عندما قال المانعين إن استثمار أموال الزكاة لا يحقق التملك الفردي يرد عليه إن

مبدأ التملك لا يشترط في دفع الزكاة كما يتم في عملية شراء العبيد وعتاقهم

وبعض العلماء رفض مبدأ تملك الزكاة للفقير حتى لا يحصل ضيق في تنظيم

الزكاة وقالوا إن اللام التي جاءت في الآية المصارف الزكاة لم تأت على سبيل

التمليك بل على سبيل الاختصاص والاستحقاق . هذا بالإضافة إلى إن بعض

المشاريع التي تنشأ لصالح المستحقين لا يمكن تملكها ملكية فردية لعدم ذلك كبناء

المستشفيات وهذا يستلزم التملك الجماعي .

٤- أما اعتبارهم أموال الزكاة أمانة في يد الدولة لا يجوز التصرف بها فيرد عليه

العلماء أجازوا تصرف الإمام في الزكاة بعد قبضها من الدافعين وقبل صرفها

للمستحقين<sup>٣</sup>

٥- أما قولهم بان أموال الزكاة عند استثمارها ستضيع في الأعمال الإدارية فيرد عليه

بان جزءاً من هذه الأموال تصرف للعاملين على الزكاة ، وهذا من قبيل العمل

١- محمد عثمان شير ، العات فقهاء في قضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥٢٢-٥٣٠ ، وانظر خالد العاني ، مصارف الزكاة ونسبتها في ضوء الكتاب والسنة ،

ص ٥٤٤-٥٤٨

٢- ابن قدامة ، المغني وبيانه الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٥٤٥

٣- النووي ، شرح المهذب ، ج ٦ ، ص ١٧٥

الإداري وقال بعض الفقهاء بجواز اخذ العاملين على الزكاة أجرهم من بيت المال إذا أصاب مصارف الزكاة الآخرين حاجة ملحة ولم يشترطوا هنا الإنفاق على الأعمال الإدارية من أموال الزكاة .

٦- أما القول بان استثمار أموال الزكاة فيه إهمال لإدارة المستحقين فيرد عليه بجواز صرف غير المالك بما فيه مصلحة صاحب المال ، كما كان من أمر الذين دخلوا إلى الغار ، فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "خرج ثلاثة يمشون فأصابهم المطر فدخلوا في غار في جبل ، فانحطت عليه صخرة ، قال فقال بعضهم لبعض ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه فقال الثالث : اللهم أني استأجرت أجيرا بفرق ذرة ، فأعطيته وأبى ذلك إن يأخذ فعمدت إلى ذلك الفرق فزرعته ، وحتى اشتريت منه بقرأ وراعيها ثم جاء وقال يا عبد الله ، اعطني حقي فقلت : انطلق إلى تلك البقر وراعيها ، ثم جاء فقال ذلك ابتغاء وجهك فأفرج عني فكشف عنهم " <sup>١</sup>

الرأي الراجح <sup>١</sup>

هو رأي المجيزين والله اعلم للأسباب التالية :

- ١- قوة أدلة المجيزين .
- ٢- القياس على الأراضي المفتوحة (قياس مع الفارق) حيث أن عمر رضي الله عنه قد تصرف بالحق الشرعي للمسلمين واستثمر هذه الأراضي لتحقيق المصلحة العامة عنوة بقصد استثمارها وتأمين مورد ثابت للدولة .

وبعد هذا العرض يتضح لنا ان الاستثمار اموال الزكاة جائزة والله تعالى اعلم ، ونجد ان صندوق الزكاة قد عمل بهذا الرأي حيث قدم للعائلات الفقيرة والمستحقة للزكاة أموال كافية

<sup>١</sup> .. مسلم ، صحيح مسلم شرح النووي ، ٧٢ ، ص ٥٥ - ٥٨

٢ محمد عثمان شيبه ، انحاء فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٥٣٢

للقيام بمشاريع صغيرة في مجالات الزراعة ، والصناعة عن طريق حدائق صغيرة وتربية الموائسي والنحل وفي مجال الحرف كالخياطة والتجارة وإيجاد دار صناعية للإيتام ، ونجد ان كل كجالات العمل والاستثمار التي يربعاها الصندوق من المباحة شرعا ، فلا غبار على استثمار الزكاة ولكن حبذا لو توسعت مشاريع الصندوق لإفادة اكبر عدد ممكن من مصارف الزكاة وتحويلهم إلى أعضاء منتجين لا مستهلكين ، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج فزيادة الدخل وارتفاع المستوى المعيشي لهؤلاء الافراد .

وإن كان الضعف في موارد الصندوق هو الحائل دون تحقيق ما سبق ، فيمكن زيادة هذه الموارد عن طريق التركيز عن طريق الدعاية والاعلان على حث المواطنين لاجراج زكاة اموالهم ودفعها إلى صندوق الزكاة ، كذلك عن طريق السعي بشكل جدي لإيجاد قانون يفرض الزكاة على الاغنياء لينهض الصندوق بكافة الاعباء الملقاة على عاتقه ، ولتقديم معونات بقدر اكبر لمستحقها لإنشاء مشاريع خاصة بهم .

كما أن إنشاء دار الايتام الاسلامية الصناعية خطوة جديدة ، لما لها من تأمين عمل للإيتام عن طريق تدريبهم على حرف متنوعة ، والتي تقوم برفد المجتمع بطاقات نافعة لتساهم في عملية التنمية .

أما بالنسبة للقرض الحسن الذي يقدمه الصندوق فهو قائم على اساس القرض المباح ، حيث يعرف القرض : ان تعطي انسان شيء بعينة من مالك تدفعا اليه ليرد عليك مثله أما مالا في ذمته وأما إلى أجل مسمى .

وهو جائز في كل ما يحل تملكه وتملكه بهبة أو غيرها سواءً جاز بيعة أو لم يجز<sup>١</sup> . وبقيّة نشاطات الصندوق تقوم على الهبة أو تقديم الخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع ويعتبر هذا من أعمال الخير ومن طرق سد ثغرات الفقر والعوز .

أما بالنسبة لموارد الصندوق فقد وجد بند في المادة السادسة يقول أية موارد أخرى يوافق عليها المجلس ، وهذا البند عام يدخل تحت اطاره ما لا يجوز تملكه ، فلو خصص بقولهم ضمن دائرة الحلال لكان أولى وأفضل والله تعالى أعلم .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

<sup>١</sup> ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٧٧

## المبحث الثالث

### صندوق التنمية والتشغيل

يعتبر صندوق التنمية والتشغيل من اكبر الصناديق الاستثمارية في الاردن والذي يلعب دوراً هاماً في انشاء العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في التقليل من الفقر والبطالة عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة والتي تنشأ من خلاله وفيما يلي عرض ودراسة لهذا الصندوق :-

أولاً: التعريف بالصندوق

المطلب الأول:- نشأة الصندوق<sup>١</sup>.

-نشأته: أسس هذا الصندوق عام ١٩٨٩ كمؤسسة تنموية متخصصة مستقلة مالياً وإدارياً بموجب رقم (١٣٩٠) الصادر عن مجلس الوزراء، حيث يتم التمويل من الخزنة والمساعدات والهبات المحلية ، والأجنبية.

وبدأت نشاطات الصندوق منذ عام ١٩٩٠، ولغاية ١٩٩٢، تحت إدارة بنك الإنماء الصناعي ، وبنفس الصفة وبعد ذلك صدر قانون صندوق التنمية والتشغيل رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢ الصادر بالجريدة الرسمية العدد (٣٨٥٣)، وبعد ذلك اصبح الصندوق الخلف القانوني لصندوق التنمية والتشغيل بموجب الاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الإنماء الصناعي، والتي جميع الحقوق والأموال وتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

١- مديرية التخطيط، صندوق التنمية والتشغيل والتقارير السنوي لعام ١٩٩٨. ص٦٦

أما بالنسبة لمهام المجلس كالتالي:

١. رسم السياسة العامة للصندوق و إعداد الخطط اللازمة لتطويرها.
٢. تحديد أولويات أنشطة الصندوق وشروط منح القروض اللازمة للأفراد والجماعات.
٣. إصدار التعليمات التي تحدد الفئات المستهدفة والمشاريع ومتابعة التنفيذ.
٤. إبرام العقود المختلفة والمتعلقة بنشاطات الصندوق ، بالإضافة إلى إقرار البرامج المحلية والأجنبية.
٥. القيام بعمل الحسابات الختامية السنوية بعد التدقيق من ديوان المحاسبة.
٦. إعداد مشاريع الأنظمة الخاصة بالصندوق والعمل على تحقيق المراقبة لها.
٧. أما بالنسبة لإدارة الصندوق فيتولاها مدير عام يطبق السياسات العامة التي يقرها مجلس الإدارة

المطلب الثاني: موارد الصندوق<sup>١</sup>

-الموارد: تتمثل موارد صندوق التنمية والتشغيل من موارد محلية وأجنبية للحفاظ على استمرار نشاطاته الموزعة في كل القطاعات وهي كالتالي:-

١. مخصصات الموازنة العامة: حيث قامت الخزينة عام ١٩٩٦ بدعم الصندوق بمبلغ

١٤,١ مليون ديناراً في حين اعتمد الصندوق على ذاته في تمويل النشاطات

الإقراضية خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨.

٢. المنح الأجنبية: قام بنك الأعمال الألماني بدعم الصندوق بقيمة سبعة ملايين دينار،

كما قامت المجموعة الأوروبية بتقديم أربعة ملايين نقداً أوروبية، تسلم منها الصندوق

١- مديرية التخطيط، التقرير السنوي ١٩٩٨ ص ١٢-١٣



١,٣ مليون دينار، وكانت هذه المنح قد قدمت قبل عام ١٩٩٨، حيث اعتمد الصندوق على موارده الذاتية.

٣. الإيرادات الذاتية حيث بلغت عام ١٩٩٨ (٣٠٢٥٠٠٠) دينار استلمت على ما يلي

أ. الفوائد على أموال الصندوق لدى البنوك التجارية وبلغت (٥٢٥٠٠٠) دينار.

ب. أقساط وفوائد العمليات الاقراضية "التسديدات" وبلغت (٢٥٠٠٠٠٠) دينار.

وسياتي لاحقاً التعليق على الفائدة الربوية والمساعدات الاجنبية عند التقييم الفقهي للصندوق.

وبعد عرض موارد الصندوق ننتقل إلى اهدافه وهي على النحو التالي :

المطلب الثالث: أهداف الصندوق<sup>١</sup>

١. توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات في

الفئات المنفعة بشروط ميسرة.

٢. التأهيل ، وإعادة التأهيل لاحتراف مهن لم يسبق الإعداد لها ، أو صقل المهارات

وتحسين الأداء في المهن التي ينتسب المنتفع إليها.

٣. مساعدة الأفراد ، والجماعات ، والمؤسسات ، الأهلية والتطوعية المحلية على تطوير

قدراتها لتحديد المشاريع الصغيرة.

٤. إجراء الدراسات ، الميدانية والبحوث لمعرفة المشاريع التي يمكن أن تحقق المصلحة

للمنتفع.

٥. تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميدان العمل الاجتماعي والإنتاجي.

المطلب الرابع : أنشطته ومجالات استثمار الصندوق<sup>٢</sup>

لقد سعى الصندوق على التنمية والتشغيل في القطاعات متمثلاً في مجال قطاع

١. مديرية التخطيط، صندوق التنمية والتشغيل والتقرير السنوي لعام ١٩٩٨، ص ١١

٢. التقرير السنوي ١٩٩٨ ص ١٣-١٧

الصناعة يقوم بتمويل الصناعات الصغيرة الحرفية واليدوية، وفي قطاع الخدمات يقدم التمويل لكافة النشاطات ماعدا خدمة السيارات، أما بالنسبة لقطاع السياحة سيقوم كذلك بتمويل المشاريع الصغيرة، وبالتالي قطاع الزراعة حيث قرر مجلس الإدارة أن يتم تمويل القروض الزراعية عن طريق مؤسسة الإقراض الزراعي. ثم حاول الصندوق الوصول إلى كافة الفئات عن طريق عقد اتفاقيات مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومؤسسة نور الحسين، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، لتشجيع الهيئات التطوعية على مساعدة الأفراد، وتقديم الدعم اللازم لعمل مشاريع صغيرة. وسنأتي لاحقاً على منجزات هذه المؤسسات في مجال تقديم الدعم، والتشغيل للأفراد والمستهدفين.

ولقد قامت سياسة الصندوق على عدة برامج اقراضية لتحقيق أهداف التنمية والتشغيل

وهذه البرامج هي:-

سياسات الإقراض:-

١- الإقراض المباشر.

(أ)المشاريع الفردية ومعايير تأهيل الأفراد كالتالي:

١. أن يكون أردنياً عاطلاً عن العمل وليس لديه مشروعاً أو عملاً يدر له دخلاً و عقولاً.

٢. أن يكون متفرغاً للعمل في المشروع

٣. ألا يقل عمر المقترض والكفيل عن (١٨) عاماً ولا يزيد على (٥٥) عاماً .

٤. أن يكون مؤهلاً بحرفة أو مهنة أو لديه شهادة علمية أو له خبرة فنية في المشروع الذي

ينوي إقامته .

٥. أن يكون دخله متدنياً أو يتحمل إعالة غير .

٦. ألا يكون مستفيداً من قروض الصندوق والمؤسسات الوسيطة التي يعتمدها الصندوق .

أما بالنسبة لشروط تأهيل المشروع فهي كالتالي:

١. أن يكون المشروع إنتاجياً مجدياً في مجالات الصناعة أو الحرفة أو الخدمات أو

السياحة .

٢. أن يوفر المشروع الدخل المناسب وفرص العمل .

٣. أن يلتزم صاحب المشروع بمسك دفاتر وسجلات محاسبية حسب الأصول.

٤. أن يكون المشروع مكثف للعمالة وتعطي الأولوية للمقاطعة الأكثر فقراً أو بطالة.

ثانياً : شروط التمويل فهي :

١. سقف التمويل: "١٠٠٠٠" عشرة آلاف دينار كحد أعلى وتحديد قيمة القرض وفقاً

لطبيعة ونوع المشروع .

٢. طريقة التمويل: يمكن الإقراض وفقاً لما يلي :-

أ. المرابحة الإسلامية. ٩% سنوياً  
ب- الفائدة البسيطة المتناقصة.

وقد عدلت من ٧% - ٩,٥% عام ١٩٩٩ للمشاريع الجديدة

٣. طريقة الصرف:- \* يتم الصرف مباشرة للموردين بعد أن يقوموا بتسليم الأجهزة

والمعدات أو تقديم الخدمات المنفق عليها للمقترضين.

يتحمل المقترض مصاريف التأسيس مثل الإيجار، توصيل الماء، والكهرباء والهاتف ورسوم

الترخيص المطلوب ... الخ.

٤. طريقة السداد:- يحدد السقف الأعلى فترة سداد القرض كما يلي :-

١- عبد. روفان وعبد. السلام النعيمات وليث عساف ، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنفعين ، ص ١٥ ، ١٩٩٩ ، عمان ، الجمعية العلمية الملكية ، المكتبة الوطنية

\* مهلة الدفع: سنة واحدة .

\* مهلة السداد: ست سنوات .

ويتم تحديد مهلة الدفع ووحدة سداد القرض لكل مشروع على حدة ضمن السقف المذكور أعلاه وذلك حسب نوع وطبيعة المشروع وعلى أقساط شهرية .

الضمانات المطلوبة:-

١ . شيكات بنكية بقيمة القرض .

٢ . يطلب من المقترض أحد الضمانات التالية بحيث تعطي ١٦٠% من القرض :

أ) اقتطاع قيمة القسط الشهري وتحويله عند الطلب من راتب موظف لدى إحدى الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة الكبرى أو الشركات المساهمة أو البنوك وتقبل الرواتب التقاعدية .

ب) رهن عقاري لارض أو بناء ( على أن لا يكون سكن المقترض أو الكفيل ) وتقبل الرهونات من الدرجة الأولى فقط ولا تقبل الأراضي المشاع لأكثر من أربعة شركاء ويتم التخمين عن طريق دائرة الأراضي والمساحة .

ج) كفالة بنكية تغطي قيمة وحدة القرض .

د) كفالة شخصية لتاجر وذلك للقروض التي لا تزيد على "٢٠٠٠" ألفي دينار .

ونلاحظ من خلال الشروط السابقة عدم إمكانية مساعدة الاسر الفقيرة والتي لا تملك

عقارا بالحصول على قروض إنتاجية .

ويمكن تمويل تطوير المشاريع الفردية " الريادية " القائمة التي تنطبق عليها معايير المشروع

الفردى بسقف عشرة آلاف دينار توجه للأصول الثابتة وبما لا يزيد على ٢٥% منها كرأسمال

عامل بسعر مريحة/فائدة سنوية بسيطة مقدارها ١١%. وهذه تشمل القرض الفردي والقرض الجماعي ، ويمكن تغطية المشروع الفردي الريادي والجماعي القائم بخمسين ألف دينار .

### (ب) المشاريع الجماعية

#### ١- معايير تأهيل الشركاء :-

- \* أن يكون الشركاء أردنيين الجنسية.
- \* أن يكون ثلثا الشركاء عاطلين عن العمل على الأقل.
- \* أن يكون لأغلبية الشركاء مشاريع قائمة أو أعمال خاصة تدر عليهم دخلاً معقولاً.
- \* أن تتوفر في بعض الشركاء القدرة والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لتغيير وتشغيل المشروع.

- \* أن يتفرغ أغلبية الشركاء للعمل في المشروع.
- \* أن لا يكون الشركاء مستفيدين من قروض الصندوق أو من قروض المؤسسات الوسيطة التي يعتمدها الصندوق.

\* أن لا يقل عمر الكفيل عن ( ١٨ ) عام ولا يزيد على ( ٥٥ ) عام.

\* تعطي الأولوية لقاطني المناطق التي يكثر فيها الفقر والبطالة.

#### ٢- معايير تأهيل المشروع :

- \* أن يكون مشروعاً إنتاجياً مجدياً في المجالات الصناعية ، أو الحرفية ، أو السياحية وذو بعد اجتماعي ، واقتصادي على المجتمع المحلي المنوي إقامته فيه، وإن يوفر المشروع الدخل وفرص العمل على مدار العام.

\* أن يسجل المشروع كشركة تضامن بصورة رسمية على أن لا يكون فرعاً لشركة على أن تتخذ كافة الاحتياطات لكي لا تزول هذه الصفة.

\* أن تلتزم الشركة بمسك دفاتر وسجلات محاسبية حسب الأصول،

\* تعطي الأولوية:-

- للمشاريع الريادية.

- للمشاريع في المناطق الأكثر فقراً وبطالة.

- للمشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية المادية منها والبشرية.

٣- شروط التمويل:

١- سقف التمويل: خمسة عشر ألف دينار كحد أقصى لكل شريك وبما لا يزيد على

مائة ألف دينار للمشروع الواحد كحد أعلى.

ب- طريقة التمويل: يمكن الاقتراض وفقاً لما يلي:

٩% سنوياً.

\* المراجعة الإسلامية.  
\* الفائدة البسيطة المتناقصة.

وسيتم لاحقاً التعليق على نشاط المراجعة الإسلامية من خلال التحليل الفقهي لعمل الصندوق .

ج- طريقة الصرف: \* يتم الصرف للموردين بعد أن يقوموا بتسليم الأجهزة أو

المعدات أو تقديم الخدمات المتفق عليها للمقترضين.

\* يتحمل الشركاء مصاريف التأسيس مثل الإيجار وتوصيل الماء والكهرباء ... الخ.

د- طريقة السداد: يحدد السقف الأعلى فترة سداد القرض كما يلي:

\* مهلة الدفع: سنة واحدة.

\* مدة السداد: ست سنوات.

ويتم تحديد مهلة الدفع ومدة سداد القرض لكل مشروع على حدة ضمن السقف المذكور سابقاً

وذلك حسب نوع وطبيعة المشروع وعلى أقساط شهرية.

#### ٤- الضمانات المطلوبة:

أ- شيكات بنكية بقيمة القرض.

ب- رهن المشروع ومجوداته.

ج- بالإضافة إلى ما ورد في البند (أ) و البند (ب) يطلب من المقترضين أحد أو كل الضمانات التالية ويمكن توفير الضمانات للقرض من أحد المقترضين أو من جميعهم:-

١- رهن عقاري لأرض أو بناء (على أن لا يكون سكن المقترض أو الكفيل)

بحيث تغطي (١٦٠%) من قيمة القرض وتقبل رهونات من الدرجة

الأولى فقط ولا تقبل الأراضي المشاع لاكثر من أربعة شركاء ويتم

التخمين عن طريق دائرة الأراضي والمساحة.

٢- كفالة بنكية تغطي قيمة وحدة القرض.

ولوجود مثل هذه الكفالة بحجم الكثير من المحتاجين عن الانتفاع بمثل هذه القروض .

ويمكن تطوير المشاريع الجماعية القائمة بسقف أعلى خمسون الف دينار بوجه

التمويل تجهيزات ومعدات بغرض إضافة خط إنتاجي جديد أو تحديث القائم وبسعر المراجعة

الإسلامية أو بفائدة بسيطة مقدارها ١١% سنوياً.

ثانياً: الإقراض غير المباشر:- يقدم الصندوق قروضاً للمؤسسات الوسيطة وذلك

كذراع مساند لنشاطاته في تحقيق أهدافه حيث اعتمد الصندوق الهيئات التالية كمؤسسة

وسيطه:

١- مؤسسة الإقراض الزراعي وذلك لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة

والمتوسطة.

- ٢- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية: وذلك لتمويل المشاريع في المناطق الفقيرة ، والأقل رعاية سواء من خلال التمويل الفردي والمباشر لمشاريع صغيرة ، أو التمويل من خلال صناديق الائتمان المحلية للمشاريع المتوسطة .
- ٣- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية: لتمويل مشاريع الجمعيات الخيرية وكذلك لتمويل الأفراد المستهدفين في المناطق الفقيرة من خلال صناديق الائتمان المحلية.
- ٤- مؤسسة نور الحسين: لتمويل المشاريع الفردية في المناطق الفقيرة من خلال صناديق الائتمان المحلية للمشاريع المتوسطة .
- ٥- الاتحاد النسائي الأردني العام: لتمويل المشاريع الخاصة بالمرأة.
- ٦- دائرة الشؤون الفلسطينية: لتمويل مشاريع سكان المجتمعات.
- ٧- مؤسسة المتقاعدين العسكريين: لتمويل قروض المتقاعدين العسكريين .
- ٨- مشروع تطوير البادية الأردنية: لتمويل مشاريع سكان البادية.



المطلب الخامس : المستفيدين من برامج عمل الصندوق<sup>١</sup> :

يستفيد من برامج عمل الصندوق الفئات التالية:-

- ١- الفئات متدنية الدخل.
- ٢- الشباب الخريجون.
- ٣- المرأة.
- ٤- سكان المناطق الأقل رعاية (الريف والبادية والمخيمات) .
- ٥- ذوو الاحتياجات الخاصة.
- ٦- المتقاعدون العسكريون.

المتابعة:

تعمل وحدة متخصصة في الصندوق على متابعة المشاريع التي تم تحويلها من خلال الزيارات الميدانية بعد عملية الصرف للتأكد من تنفيذ بنود الاتفاقية التي تم توقيعها مع المقترض ، وفي هذا الإطار لا بد الإشارة إلى أن الصندوق يهتم بمتابعة وتحقيق ما يلي:-

- ١- أن يكون المشروع قائماً.
- ٢- أن يدير المقترض مشروعه بنفسه.
- ٣- عدم تشغيل عمالة وافدة في المشروع.
- ٤- أن لا يكون المقترض عاملاً بوظيفة أخرى.
- ٥- أن لا يكون المقترض مستفيداً من قرض ، أو منحة متكررة من صندوق المعونة الوطنية . ونجد إن هذه الشروط تأخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار عند إقامة هذه المشاريع وعليه فإن هناك إطاراً للمتابعة:-

١- التقرير السنوي لعام ١٩٩٨ ، ص ١٧

أ- المتابعة الميدانية للمشروع: حيث تبدأ عملية المتابعة بعد صرف مبلغ القرض بالكامل ويقوم ضابط المتابعة بزيارة المشروع ، وتعبئة نموذج خاص يقيم فيه وضع المشروع ، ووضع صاحب القرض فيتحقق من مدى التزام المقترض بتنفيذ بنود الاتفاقية المقصودة فيما بين الطرفين، ثم يتم رفع تقرير خاص إلى الإدارة يوضح المشاريع المخالفة لشروط الاقتراض والتنسيب إلى وحدة المتابعة المالية لاستكمال الإجراءات المناسبة.

ب- المتابعة القانونية: فبعد التأكد من تقرير ضابط المتابعة الميدانية يتم متابعة المشاريع المخالفة لشروط الاتفاقية ، وخاصة المشاريع غير القائمة بغية تسوية القرض، حيث يجري استدعاء المقترض بكتاب رسمي بواسطة المحافظ ويطلب منه تصويب أوضاعه المخالفة.

وإذا لم تتم عملية التصويب ، أو التسديد المطلوب حسب الأنظمة والتعليمات المتفق عليها يتم توجيه إنذارات عدليه للمقترضين المخالفين، حيث يقوم محامي الصندوق بمتابعة القضايا في المحاكم ذات الاختصاص.

ج- الإرشاد والتوجيه: حيث خطط الصندوق إلى تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه لصاحب المشروع بعد تقييم المشروع فنياً ومالياً ، وقد اتخذت الإدارة الترتيبات اللازمة للبدء بهذا النشاط منذ منتصف عام ١٩٩٩م. ونلاحظ إن فروع المتابعة تصب في مصلحة الصندوق بضمان تسديد قرضه ، وفي مصلحة المقترض ليستفيد من الربح المشروع ، ولمصلحة المجتمع ليتم تحقيق توظيف عماله محلياً للمساعدة في حل مشكلة الفقر والبطالة .

ثانياً: التحليل الاقتصادي لانشطة المؤسسة

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي للقروض.

١- العمليات الإيجابية<sup>(١)</sup> للقروض المباشرة وغير المباشرة.

قام الصندوق بتمويل (٥٨٩٦) مشروعاً موزعاً على مختلف القطاعات ، والمحافظات بوساطة الهيئات الوسيطة التي تعاونت مع الصندوق بالاقتراض منه من اجل القيام بمشاريع فردية وجماعية صغيرة وبلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع(٢٣٥٦٨٥٥٨) ديناراً والجدول (١) يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول (١-٣) يبين إجمالي عمليات الإقراض المباشر وغير المباشر للصندوق للفترة ٩١-٩٨ م

جهة التمويل	عدد المشاريع	المصرف الفعلي دينار أردني	فـرص العمل
الصندوق مباشرة / الإقراض المباشر	٢٤٧٥	١٦٢٠٤١٦٠	٧٨٣٥
مؤسسة الإقراض الزراعي	١٠٧٦	٣٢٥٠٠٠٠	٠٧٦
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	٤٦٥	٢٠٠٠٠٠٠	٧٥٣
صندوق الحرف/بنك الإنماء الصناعي	٦٢	١٦٨٦٢٠	٦٣
الجمعيات الخيرية *	٤٥	١٢٤٧١٠٠	٧١٥
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	٥٩٥	٤٨٤٠٨٤	٧٥٨
مؤسسة نور الحسين	١٧٧	١١٤٥٩٤	١٧٧
مجموع الإقراض غير المباشر	٢٤٢١	٧٢٦٤٣٩٨	١٥٤٢
إجمالي عمليات الإقراض (المباشر وغير المباشر)	٥٨٩٦	٢٣٥٦٨٥٥٨	١١٣٧٧

\* كان منها منحة غير مستردة بمبلغ ٣١٣ الف دينار.

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٩٨، ص ٢٣

جدول رقم ( ٢-٣ ) فيما يلي بين إجمالي عمليات الإقراض المباشر للصندوق للفترة ١٩٩٨-١٩٩١

السنة	الطلبات		الموافقات		التمويل الفعلي		فرص العمل
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	
١٩٩١	٩	٣٤٠٠٠	٩	٣٣٥٠٠	٩	٣٣٠٠٠	٩
١٩٩٢	١٩٢١	١٢٠٩٩١٨٥	٨٢١	٤٣٠٣٢٥٠	٦٥٨	٢٩٧٧٨٤٤	١٥٩٨
١٩٩٣	١٠١٤	٥٩٩٩٩٥٧	٦٣٨	٣٢١٩٨٧٥	٤٧٥	٢٦٨٨٨٠٨	١١٩٦
١٩٩٤	٧١٤	٤٢١١٣٣٣	٤٧٩	٢٣٧٠٣١٩	٣٦٢	١٤٩٤٣٨٤	٨٣٨
١٩٩٥	٧٤٨	٤٤٧٣٩٢٤	٦٠١	٢٩٦٨٩٩٢	٤٠٣	٢٢٧٩١٢٠	٩٢٧
١٩٩٦	٦٨١	٤١٥٢١٨٠	٥٩١	٣٢٠٩٧٧٦	٤٨٣	٢٧١٦٠٧٦	١٠٣٥
١٩٩٧	٧٦٨	٢٨٦٠٧٠٠	٧٠٦	٢٤٠١٥٢٩	٧٣١	٢٠٦٢٤٠٣	١٤١٦
١٩٩٨	٦٩٧	٣٤٥٣٤٩٧	٥٣٨	٢٥٦٢٣٧٧	٤٥٤	٢٠٥٢٥٢٥	٨١٦
المجموع	٦٥٥٢	٣٧٢٨٤٧٧٦	٤٣٨٣	٢٠٩٦٩١٨	٣٤٧٥	١٦٣٠٤١٦٠	٧١٣٥

- توزيعات القروض لعام ١٩٩٨ حسب المحافظات (١)

لقد توزعت قروض الصندوق على مختلف المحافظات وبنسب مختلفة حيث حصلت محافظة العاصمة على نسبة (٣٤,٤%) من مجمل التمويل، تلتها محافظة اربد التي حصلت على نسبة (١٨,٢%) وجاءت محافظة البلقاء في المركز الثالث حيث كانت نسبتها (٩,٩%) واخيراً محافظة العقبة التي حصلت على نسبة (٠,١%)، أما بالنسبة للطلبات الموافق عليها كانت محافظة جرش الأعلى حيث تمت الموافقة على نسبة (٧٣,٨%) من إجمالي الطلبات المقدمة ثم جاءت معان بنسبة (٧٢%) ثم الطفيلة التي حصلت على (٦٧%) من الطلبات الموافق عليها،

وكانت المفرق هي التالية حيث حصلت على نسبة (٥٢,٨%) علماً بأن إجمالي الطلبات

الموافق عليها بلغ (٧٧,٢%) بشكل عام.

نلاحظ من المعلومات السابقة أن منطقة الوسط حاز على أعلى نسبة بلغت (٥٣,٧) بينما كان

نصيب منطقة الشمال (٣١,٨%)، في حين أن منطقة الجنوب كانت الأقل حظاً حيث بلغت

نسبتها (١٤,٥%). وفيما يلي جدول يوضح ذلك.

الجدول (٣-٣) الإقراض المباشر لعام ١٩٩٨

فرض العمل	التمويل الفعلي		الطلبات الموافق عليها			التمويل المقدم		محافظة
	التمويل	المشاريع	فرص	التمويل	المشاريع	التمويل	المشاريع	
	عدد / %	عدد / %	العمل / عدد / %	التمويل / عدد / %	التمويل / عدد / %	التمويل / عدد / %	المشاريع / عدد / %	
٢٨٢	٣٤,٤/٧٠٧٠٤٠	٣٢,٤/١٤٧	٣٣٥	٣٧,٧/٩٦٦٠١٩	٣٤,٤/١٨٥	٣٩,٢/١٣٥٣٣٨٥	٣٥,٤/٢٤٧	لعاظمة
١٤٥	١٨,٢/٣٧٣٨١٩	١٩,٨/٩٠	١٧٩	١٩,٠/٤٨٦٢٦٧	٢٠,١/١٠٨	١٨,٠/٦٢٠١٤٥	١٨,٩/١٣٢	اريد
٧٢	٧,٦/١٥٥١٤٣	٧,٣/٣٣	٨٢	٦,٧/١٧٢٥٦٢	٦,٧/٤١	٦,٧/٢٣٠٧٨٥	٧,٧/٥٤	الزرقاء
٧٧	٩,٩/٢٠٣١٣٧	١٠,١/٤٦	٧٤	٨,٠/٢٠٦٢١٥	٨,٤/٤٥	٨,٦/٢٩٧٠٩٠	٨,٩/٦٢	البلقاء
١٣	١,٨/٣٦٣٧٨	٢,٦/١٢	١٩	٢,٠/٥١٢٢٠	٢,٨/١٥	١,٨/٦٠٨٧٠	٢,٣/١٦	معان
٧٤	٩,٦/١٩٧٥٥٨	٨,٤/٣٨	٧٤	٨,١/٢٠٧٩١٠	٧,٨/٤٢	٨,١/٢٧٨٨٠٠	٧,٧/٥٤	الكرك
٢٠	٣,٤/٦٩٨٦٤	٤,٧/١٧	٢٤	٣,٠/٧٥٧٠٠	٣,٧/٢٠	٢,٦/٨٨٦٠٠	٣,٣/٢٣	الطفيلة
٤٠	٥,٤/١١٠٤٩٦	٤,٢/١٩	٤٧	٥,٣/١٣٦٠٠٥	٤,٨/٢٦	٥,٥/١٩١٤٠٠	٥,٥/٣٨	المفرق
١٧	٢,٧/٥٥٢٧٧	٢,٦/١٢	٢٥	٣,٤/٨٦٩٥٩	٣,٣/١٨	٣,١/١٠٧٥٣٢	٣,٧/٢٦	مادبا
٢٣	٢,٩/٦٠٠٠٩	٣,١/١٤	٢٤	٢,٧/٦٨٨٠٠	٢,٨/١٥	٣,٣/١٧٢٧٣٠	٣,٠/٢١	عجلون
٤٧	٤,٠/٨٢٦٩٨	٤,٤/٢٠	٥٠	٣,٧/٩٥٧٢٠	٤,١/٢٢	٣,٠/١٠٢١٦٠	٣,٣/٢٣	جرش
٦	٠,١/١١٠٦	١,٣/٦	١	٠,٤/١٠٠٠٠	٠,٢/١	٠,٣/١٠٠٠٠	٠,١/١	العقبة
١٦	١٠٠/٢٠٥٢٥٢٥	١٠٠/٤٥٤	٩٣٤	١٠٠/٢٥٦٣٣٧٧	١٠٠/٥٣٨	١٠٠/٣٤٥٣٤٩٧	١٠٠/٧٩٧	المجموع

أما بالنسبة للإقراض المباشر<sup>١</sup> /التمويل الفعلي للصندوق حسب القطاعات فهي كما في

الجدول (٣-٤) منذ عام ١٩٩٨.

جدول (٣-٤) التمويل الفعلي للصندوق حسب القطاعات

القطاع	المشاريع		التمويل		فرص العمل
	عدد	%	القيمة	%	
صناعي زراعي	٦٢١	١٧,٩	٨٨٣٥٦٢٦	١٦,٥	١١٢١
صناعي	١١٤١	٣٢,٨	٥١٩٠٠٤٩	٣١,٨	٣٣٩٩
حرفي	١٨٦	٥,٤	٦٦٤١٧٢	٤,١	٣٥٠
خدمات	١٣٩٣	٤٠,١	٧١٧٤٤٥٥	٤٤,٠	٣٦١١
سياحي	١٣٤	٣,٩	٥٨٧١٢٨	٣,٦	٣٥٤
المجموع	٣٤٧٥	١٠٠	١٦٣٠٤١٥٩	١٠٠	٧٨٣٥

فنجد من خلال الجدول السابق إن قطاع الخدمات كان أكثر القطاعات استفادة من تمويل الصندوق .

## ٢- الإقراض الفردي غير المباشر:

ويكون ذلك عن طريق تمويل عمليات الإقراض في مؤسسات مساندة ووسيطنة ويحدد

الصندوق شروط ومعايير الإقراض، دون التدخل في آلية الإقراض.

وهذه المؤسسات هي:-

١. مؤسسة الإقراض الزراعي.

١- التقرير السنوي ١٩٩٨، ص ٢٩

٢. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

٣. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

٤. مؤسسة نور الحسين.

٣- التدريب والتأهيل:

من أهم نشاطات الصندوق عقد دورات مختلفة لموظفي الصندوق لرفع الكفاءات والتطوير للصندوق، كما قام الصندوق بعقد دورات للفئات المستهدفة، وعقد دورات لتدريب المدرس حول بداية المروع الخاص وذلك بمشاركة مدراء ورؤساء الصندوق والمؤسسات الاقراضية الأخرى.

٤- متابعة المشاريع :

وتبدأ هذه العملية بعد صرف المبلغ وعند بداية المشروع لضمان استمراريته واستمرار تطبيق البنود المنفق عليها.

خامساً: الأبحاث والدراسات:

واهم الدراسات التي هي :

١. تحديد نوعية المشاريع الصغيرة والاحتياجات التدريبية لمنتسبات تجمع لجان المرأة

١٩٩٧.

٢. آلية العمل وتبسيط إجراءات الصندوق ١٩٧٧.

٣. النظام المالي للصندوق وتمت عام ١٩٩٨.

٤. الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل والوصف الوظيفي وتصنيف الوظائف ١٩٩٨.

٥. الأثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض الصندوق على مستوى المنتفعين ١٩٩٨.

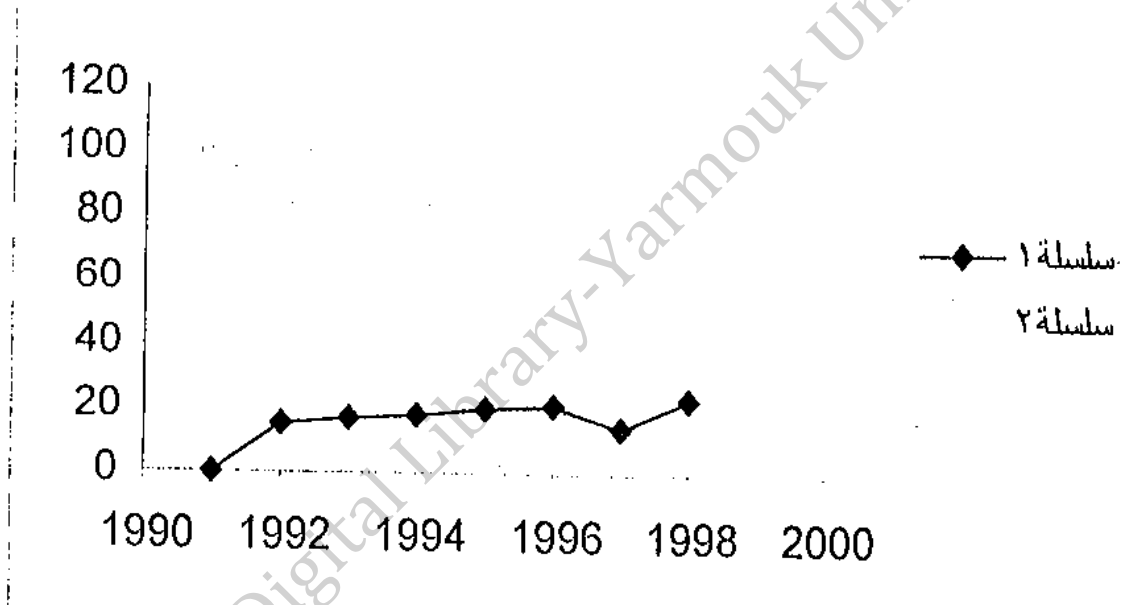
والآن نعرض بعض الرسومات البيانية لبيان نسبة المشاريع الممولة بطريقة الإقراض

المباشر وطريقة الإقراض غير المباشر (عن طريق المؤسسات الوسيطة) حسب الجنس منذ

عام ١٩٩١-١٩٩٨<sup>١</sup>

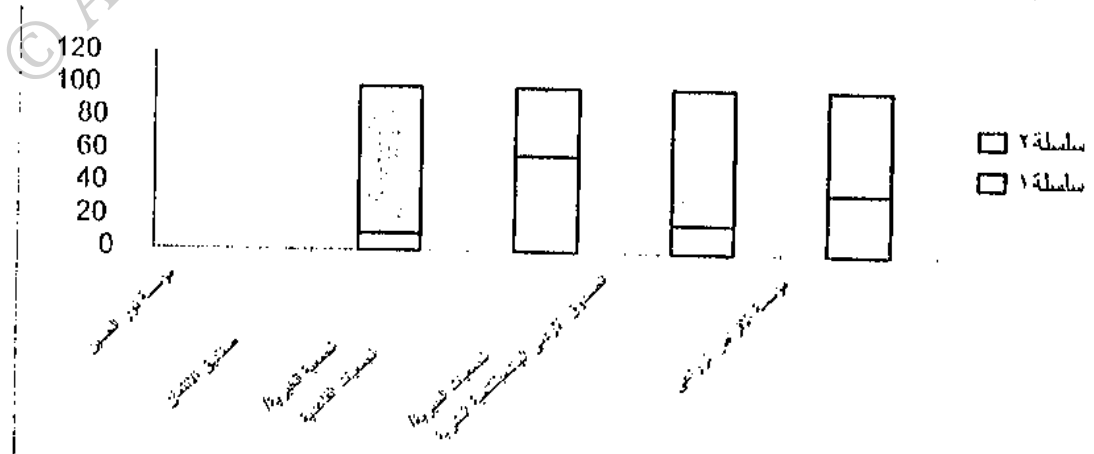
نسبة المشاريع الممولة مباشرة حسب الجنس منذ ١٩٩١-١٩٩٨.

\* سلسلة ١ (إناث) \* سلسلة ٢ (ذكور) شكل رقم (٨)



حجم التمويل للمؤسسات الوسيطة حسب الجنس لعام ١٩٩٨ \* سلسلة ١ (إناث) \* سلسلة ٢ (ذكور)

شكل رقم (٩)



١- التقرير السنوي ص ٤٨

٢- التقرير السنوي ص ٥٢



المطلب الثاني: الموقف والتحليل المالي للصندوق:-<sup>١</sup>

مصادر الأموال والمطلوبات يوضحها الجدول التالي: (٢-١)

(١) الاموال المخصصة

(٢) الفائض المدور ( فائض الإيرادات على المصروفات

(٣) عوائد المرابحة

١- الأموال المخصصة : حيث بلغ رصيد الاموال المخصصة للصندوق

٢٢٤٥٤٣٢١ ديناراً حتى ١٩٩٨/١٢/٣١ وذلك موضح بالجدول التالي

جدول رقم ( ٥-٣ ) الموقف والتحليل المالي للصندوق

المجموع	وعم المجموعة الأوروبية/قروض	دعم المجموعة الأوروبية/منحة	منحة فرد وفوائد قروض/بنك الأعمال	مساهمة الخزينة	المبلغ البيان
٣٤٦٦٣	.	.	١٤٣٤٦٦٣	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٩١
٥٥٥/١٤	.	.	٢٥٥٥٧١٤	.	١٩٩٢
٠٠٠٠٠٠	.	.	.	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٩٣
٥٠٠٠٠٠	.	.	.	٢٥٠٠٠٠٠	١٩٩٤
٥٨٧٣٢١	.	٨٧٣٢١	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٩٩٥
١٠٥٠٠	٦٠٥٠٠٠	.	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٩٩٦
٢٧١٠٢٣	٥٤٠٠٠٠	٩٧٠٠٠	١٠٠٩٦٢٣	٦٢٢٠٠٠	١٩٩٧
.	.	.	.	.	١٩٩٨
٥٤,١٢١	١,١٤٥,٠٠٠	١٨٤,٣٢١	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤,١٢٥,٠٠٠	المجموع

١- التقرير السنوي ١٩٩٨، ص ٥٤-٥٧

٢- الفائض المرادود (فائض الإيرادات عن المصروفات): زيادة فوائد القروض

و الإيرادات البنكية عن المصروفات الإدارية والعمومية، ويتألف من:

أ- الفائض المرادود (٩٧-٩١) ١,٧٦٦,٨٦٦

٨٩٦,٢٥٧

ب- فائض الإيرادات عن المصروفات (٩٨) والمجموع هو ٢,٦٦٣,١٢٣

٣- عوائد المراجعة: ومبلغ رصيدها (٢,٠٨٨,٨٠٠) ديناراً، وهو مجموع أرباح

التمويل الخاصة بالقروض المفتوحة على أساس طريقة المراجعة الإسلامية.

استخدامات الاموال والموجودات ويمثلها الجدول التالي

جدول (٦-٣) استخدامات الأموال والموجودات

نوع	قروض الأفراد	قروض الجمعيات الخيرية	المنح للجمعيات الخيرية والمؤسسات الوسيطة	قروض المؤسسات الوسيطة	المجموع
١٩	٣٣٠٠٠	١٣٠٢٥	١٩٢٦٠	٥٠٠٠٠٠	١٦٥٢٨٥
١٩	٢٩٧٧٨٤	٣١٠٨٤٣	١٥٢٠٠٥	.	٣.٤٠٦٩٢
١٩	٢٦٨٨٨٠.٨	١١٧٤٢٠	٥٥٣٧٨	.	٢.١٦١٦.٦
١٩	١٤٩٤٣٨٤	٩٣.٣٥	٥٩.٦١	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٤٦٤٨٠
١٩	٢٢٧٩١٢٠	٦١٣٥٦	١٢٣٢٠	١٥٠٠٠٠٠	٣.٥٢٧٩٦
١٩	٢٧١٦.٧٦	٢٤.٤٢٦	٣٧٤٥٦	١٣٥٠٠٠٠	٤١٤٣٩٥٨
١٩	٢.٦٢٤.٠٣	٩٨٥١٨	١٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠٠	٣١٩.٩٢١
١٩	٢.٥٢٥٢٥	.	٣٤٠٠٠	٥٣٤٠٠٠	٢٠٢.٥٢٥
مجموع	١٦,٣٠٤,١٦٠	٩٣٤٦٢٣	٣٧٩,٤٨٠	٦,٦٠٤,٠٠٠	٢٤,٢٢٢,٢٦٣

٢. المبالغ المستحقة والتسديدات بلغ رصيد القروض (٣,٠٤١,٢٠٧) ديناراً لغاية ١٩٩٨ وبلغ إجمالي التسديدات المترجمة (٨,٣٩٣,٣٣٤) ديناراً من اصل المبلغ المستحق على إجمالي القروض والبالغ (١١,٤٣٤,٥٤١) ديناراً.

٣. بيان الإيرادات والمصروفات للصندوق:

وقد بلغت إيرادات الصندوق حتى نهاية ١٩٩٨ (١,٣٢٩,٨٥٧) ديناراً، وبلغت المصروفات الإدارية والعمومية (٤٣٣,٦٠١) ديناراً، وذلك بفائض مقداره (٨٩٦,٢٥٧) ديناراً قائمة مصادر الأموال واستخداماتها<sup>١</sup>

وهي موضحة كالآتي:

\* مصادر الأموال (التمويل للفترة بين ١٩٩١-١٩٩٨)

١. مصادر التمويل الخارجي للصندوق:-

أ. مساهمة الخزينة ١٤,١٢٥,٠٠٠ ديناراً

ب. منحة بنك الأعمال الألماني ٧,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً

ج. منحة المجموعة الأوروبية ١,٣٢٩,٣٢١

٢٢٤٥٤٣٢١

ب. منحة بنك الأعمال الألماني

ج. منحة المجموعة الأوروبية

٢. مصادر التمويل الذاتية:-

أ. فائض الإيرادات في المصروفات من ١٩٩١-١٩٩٧ ١,٧٦٦,٨٦٥ ديناراً

ب. فائض الإيرادات عن المصروفات حتى آخر ١٩٩٨ ٨٩٦,٢٥٧ ديناراً

٢,٦٦٣,١٢٢

ديناراً

ب. فائض الإيرادات عن المصروفات حتى آخر ١٩٩٨

المجموع

٣. مصادر التمويل الأخرى:-

أ. ذمم دائنة ومصاريف وأقساط مستحقة ( ٣٦,٦٣٠ ) ديناراً

ب. امانات مختلفة وأقساط مقبوضة مقدماً ( ١٠٧,١٦١ ) ديناراً

ج- مجموع مصادر التمويل الأخرى ( ١٤٣,٧٩١ ) ديناراً

المجموع ٢٥,٢٦١,٢٣٤ ديناراً

نلاحظ هنا إن أحد موارد الصندوق هي المنح الأجنبية والتي قد تشكل عامل ضغط يؤثر على السياسات الاقتصادية للصندوق أو للاقتصاد الوطني العام .

\* استخدامات الأموال:

١. رصيد مستحق على المدينة والمنح ١٤,٧٩١,٤٨٦ ديناراً

٢. رصيد الصندوق لدى البنوك التجارية ٧,١٨٠,٥٤١ ديناراً

أ- المبالغ المستحقة على قروض الافراد والجمعيات ١١,٤٣٤,٥٤١ ديناراً

ب- المبالغ المسددة في المبالغ المستحقة ٨,٣٩٣,٣٣٤ ديناراً

المجموع لرصيد الاستحقاقات ٣,٠٤١,٢٠٧ ديناراً

ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى وإيرادات مستحقة ٥٣,٧١٢ ديناراً

٣. الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك التراكمي) ٩٠,٢٥٢ ديناراً

٤. مشروع التنمية الاجتماعية (ذمم ومصاريف) ١٠٤,١٢٨ ديناراً

المجموع حتى ١٩٩٨/١٢/٣١ ٢٥,٢٦١,٢٣٤ ديناراً

وبعد هذا العرض للوضع الاقتصادي سيتم عرض الوضع القائم للصندوق لعام ١٩٩٩ من

خلال الجداول التالية ، لمزيد من الاختصار انظر جدول (٧-٣) (٨-٣) (٩-٣)

الإيرادات والمصروفات

جدول رقم ( ٧-٣ ) لصندوق التنمية والتشغيل لعام ١٩٩٩

السنة ١٩٩٩	البيان
٥٨٩، ٠٧١، ٤٧١	إيرادات فوائد البنوك
١٦٩، ٤٦٧، ١٩٣	فوائد القروض
٠٥٢٦، ٠٥١، ٠٣٩	إيرادات أرباح التمويل
صفر	إيرادات سنوات سابقة
٢٦، ٨٦٨، ٣٨٩	فوائد سلفة وقروض مؤسسة الإقراض الزراعي
٣، ٦١٤، ٥٢٨	فوائد سلفة صندوق الحرفيين
٧٠٠، ٥٩٩	إيرادات أخرى
	المصروفات
٤، ٤٨٠، ٠١٥	مصاريف مشروع التنمية الاجتماعية
٧١١، ٩٠٦، ٣٨١	المصاريف الإدارية والعمومية
صفر	مصاريف سنوات سابقة
٧١٦، ٣٨٦، ٣٩٦	مجموع المصروفات
٥٩٩، ٣٨٦، ٨٢٣	فائض الإيرادات عن المصروفات

جدول (٨-٣) يبين موجودات الصندوق عام ١٩٩٩

الموجودات	السنة ١٩٩٩
الموجودات المتداولة	
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٦,١٣٤,٨٧٢
القروض المدينة بعد الاستدراك	١٩,١١٦,٢٤٣
الذمم المدينة	١,٥٩٦
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	٩٥١,٩
ارصدة مدينة أخرى	١١٠,٥٥٤
مجموع الموجودات المتداولة	٢٥,٣٧٣,٢١٦
عوائد المرابحة	٣,٠٤٦,٢٨٦
الموجودات الثابتة	
التكلفة	٦٢١,٣٤٤
الاستهلاك المتراكم	٩١٥,٢٤٠
صافي القيمة الدفترية	١,٣,٧٠٦
مشروع التنمية (مخصص مستغل)	٧٧,٩٠٥
مشروع التنمية SDA ذمم	٢٧,١٨٦
المجموع	١٠٥,٠٧٣
مجموع الموجودات	٢٨,٢٨١,٣٣٤

الميزانية العمومية لعام ١٩٩٩

جدول رقم ( ٩-٣ ) يبين المطلوبات والأموال المخصصة

السنة ١٩٩٩	المطلوبات والأموال المخصصة
	المطلوبات المتداولة
١٦٠ ٢١٤	الذمم الدائنة
٤٢٠ ٣١٢	الأمانات
٤٢٧	المصاريف المستحقة
١٤٤ ٠ ٦٩٢	الفوائد والأقساط المقبوضه مقدما
٢٤٧٠ ٦٤٥	مجموع المطلوبات المتداولة
٣ ٠٠٤٦ ٠ ٢٨٦	أرباح التمويل مؤجلة الدفع
	الأموال المخصصة
١٤ ٠ ١٢٥ ٠ ٠٠٠	مساهمة الخزينة
٧ ٠ ٠٠٠ ٠ ٠٠٠	منحه فروق فوائد قروض بنك الإعمار
١ ٠ ٣٢٩ ٠ ٣٢١	دعم المجموعة الأوروبية
٢٢ ٠ ٤٥٤ ٠ ٣٢١	المجموع
٣٨٢ ٠ ٤٨٠	منح الجمعيات الخيرية
٢ ٠ ٦٦٣ ٠ ١٢٢	فائض مدور
٥٩٩ ٠ ٣٨٧	فائض الإيرادات عن المصروفات
٠ ٢٥ ٠ ٣٣٤ ٠ ٢٥٠	مجموع الأموال المخصصة
٢٨ ٠ ٦٢٨ ٠ ٢٨١	مجموع المطلوبات والأموال المخصصة

## ثالثاً: التحليل الفقهي لصندوق التنمية والتشغيل

### المطلب الأول: القروض الإنتاجية

#### تعريف القرض

\* لغة القرض: القلع، قرضه، يقرضه بالكسر والقرض والقرض: ما يتجازى به الناس بينهم ويتقارضون، وجمعه قروض، وهو ما أسلفه من إحسان ومن إساءة<sup>١</sup>

\* اصطلاحاً: هو تملك الشيء برد بدله<sup>٢</sup>.

وقيل أن تعطي إنساناً شيئاً بعينه من مالك وتدفعه إليه ليرد عليك مثله، إما حالاً في ذمته، أو إلى أجل مسمى<sup>٣</sup> وجاء في القانون المصري تعريف القرض بأنه عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقرض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر وعلى أن يرد إليه المقرض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته<sup>٤</sup>

فنلاحظ من خلال هذه التعريفات الفقهية والوضعية أن القرض يرد بمثله وهذا جائز شرعاً. ولكن القروض التي تتعامل بها المؤسسات المالية الربوية كالبنوك غير الإسلامية حيث يلزم المقرض بإرجاع المبلغ مع زيادة مشروطة (فائدة الربوية).

ولمعرفة الفرق بين القرض المشروع والربا نذكر شروط القروض وهي<sup>٥</sup>

١- أهلية العاقدين .

٢- أن يكون الشيء المقرض مثلياً عند الحدفية والشافعية يصح في القيمة اشراط القبض فيه .

<sup>١</sup> ابن بطبر، لسناد العرب، ٧م، ص ١١٦

<sup>٢</sup> الشافعي، حاشية الخناج إلى شرح المنهاج، ١٠١٩، ص ٢١٩، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤

<sup>٣</sup> ابن حزم، المحلى، ج ٨، ص ٧٧ .

<sup>٤</sup> محمد، الديهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها .

<sup>٥</sup> محمد، الديهان، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٥٠



٣- عدم اشتراط المقرض على المقترض النفع في القرض سواء أكان النفع له أو لغيره لان كل قرض شرط فيه النفع فهو حرام لأنه من قبيل الربا.

### تعريف الربا

وقال ابن حزم ولا يحل ان يشترط رداً اكثر مما اخذ ولا اقل وهو ربا مفسوخ ولا يشترط رد افضل مما اخذ ولا ادنى وهو ربا ،فان تطوع عند قضاء ما عليه بأن يعطي اكثر مما اخذ أو ازود فكل ذلك حسن مستحب<sup>١</sup> فالقرض الربوي إذا هو من قبيل الربا المحرم والذي يعرف بأنه عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرح حاله العقد أو مع تأخير في البدلين أو إحداهما<sup>٢</sup>

حكم الربا وهو محرم شرعا بدليل :

١. قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا )<sup>٣</sup> فهذا نص قطعي الدلالة والثبوت

### بتحريم الربا

قوله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب ،والفضة بالفضة ،والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ،سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" <sup>٤</sup>

وهنا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم شروط التعامل بصرف العقود وبيعها ليخرج المسلم من

دائرة الربا وهذه الشروط هي :-

١. التماثل في البدلين حتى لا يدخل تحت ربا الفضل

٢. المساواة بينهما في القدر

١ ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٧٧ .

٢- الشافعي ، الصمغ لهابة الخناج ، ج ٣ ، ص ٢٢٢

٣- البقرة ، من آية ٢٧٥

٤- صحيح مسلم ، شرح النووي ، ج ١١ ، ص ١٤

٣. القبض مباشرة للبدلين حتى لا يدخل تحت الربا النسبنة .

### المطلب الثاني :حكم القروض الربوية<sup>١</sup>

رغم وجود النصوص القطعية التي تحرم الربا والتي لا يمكن بحضرتها للفقهاء إن يجتهدوا ، إلا أن بعض الفتاوى الواقعية تصدر لتعلن جواز الفائدة الربوية ، وتبين أنها من الضروريات وأن لا حرمة في التعامل بها ، فكان لا بد من معرفة اتجاه الفقهاء المحدثين في حكم القروض الربوية وهي كالتالي :

\* القول الأول : يبيح القروض ولا يعتبرها من قبيل الربا .

أدلة القول الأول :

- ١- أن الربا في القرآن مجمل وهو الرأي الراجح لدى الجمهور .
- ٢- تبين السنة إجمال القرآن والأحاديث الواردة في مسألة الربا في البيع فقط ولم تسر على بقية العقود .

٣- ضعف حديث (كل قرض جر نفعا فهو ربا)<sup>٢</sup>

٤- أن الفقهاء نصوا على عدم تحقق الربا بالتبرع وهنا ألحق القرض بالتبرع .

٥- إبطال قياس القرض الربوي على البيع الربوي

مناقشة الأدلة :

١- أن القول بان الربا في القرآن مجمل غير صحيح لان ربا الجاهلية الذي كان منتشرا كان ربا الديون ، والقول بإجمال الربا لم يقل به إلا الحنفية .

٢- أن القول بان النصوص خاصة بربا البيع (الفضل والنسبنة) غير صحيح لان الربا الجاهلي كان ربا ديون .

١ - محمد البهان ، القروض الاستثنائية وموقف الإسلام منها ، ص ٢٠٦-٢٢٧

٢ - علاء الدين المندي ، كثر المال ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢

٣- لو ضعفت كل أحاديث الربا فلا حاجة إليها بوجود النص القرآني القطعي .

٤- وعندما أبطل قياس القرض على البيع ، لم يفلح المجيزون بذلك لان القرض جزء

من الدين

القول الثاني : تحريم الربا المضاعف وقال به الشيخ عبد العزيز جاويش

أدلة القول الثاني :

١- قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة<sup>١</sup>) جاءت بتقيد

الربا المضاعف بالحرمة .

٢- ان الربا الجاهلي كان الربا المضاعف وجاءت النصوص بتحريمه .

٣- كلمة الربا غير محددة قطعياً

٤- مقصد تحريم الربا عدم استغلال الناس وهذا لا يكون إلا بالربا المضاعف

مناقشة الأدلة

إن الأدلة التي تحدثت عن الربا المضاعف كانت أولى درجات تحريم الربا كما حصل في

تحريم الخمر تدريجياً ووقد قال تعالى في المرحلة الثانية ( ونزوا ما بقي من الربا )<sup>٢</sup>

وقوله تعالى ( فلکم رؤوس أموالکم )<sup>٣</sup>

وكذلك فإن وصف اضعافاً جاءت للربا وليس لرأس المال .

وأما قوله إن العرب قبل الإسلام لم يعرفوا إلا الربا الفاحش فلا يؤخذ به لان العبرانيين

الذين ارتبطوا بعيشهم مع العرب كانوا يعتبرون كل زيادة ربا .

القول الثالث : فرق بين القرض الانتاجي والاستهلاكي .

١- ال عمران ، من آية ١٣٠

٢- البقرة ، من آية ٢٧٨

٣- البقرة ، من آية ٢٧٩

وقال إن الانتاجي غير محرم وقد قال به " محمد معروف بين الدواليبي "

وقال إن خصائص الربا المحرم

١- اشتراط الفائدة هو شكل من أشكال استغلال عوز المحتاجين .

٢- القرض المحرم لم يكن انتاجيا .

٣- القرض المحرم ما هو إلا استهلاكي .

الرد عليه

إن القرض الانتاجي وجد حتى قبل الجاهلية ويظهر ذلك بالألواح الطينية البابلية إن الفلاحين

كانوا يقترضون بهدف تجارتهم وإن الآية المحرمة للربا نزلت في بني ثقيف والمغيرة وهم

قبيلتان غنيتان فلا يعقل إن تتعاملان بالربا من اجل الطعام أو اللباس .

حادثة أبي موسى الأشعري مع ولدي عمر بن الخطاب عندما اسلفهما للتجارة يدل على وجود

القرض الانتاجي .

القول الرابع : اباحة الربا للضرورة :

والحجج : إن الآيات حصرت التحريم بالربا المضاعف.

٢- إن المقترض بحاجة يأخذ حكم المضطر .

الرد عليه

سبق الرد على القائلين بحصر التحريم بالربا المضاعف ، أو القول بأخذ المقترض بحاجة حكم

المضطر .

فالحاجة تختلف عن الضرورة ، لأن الضرورة فقط هي التي تبيح المحظور ، ولفترة مؤقتة

ولا يمكن إن تأخذ حكم الاستمرارية .

لذا نجد مرة أخرى إن النصوص واضحة وقطعية في تحريم الفوائد الربوية ولا شك فيه .  
وعندما نأتي إلى صندوق التنمية والتشغيل نجد انه يقدم قروضا مباشرة للأفراد ، والجماعات  
بشروط معينة ، أو قروضا غير مباشرة ، عن طريق بعض المؤسسات التنموية في الأردن  
كمؤسسة الإقراض الزراعي ، والصندوق الأردني للتنمية البشرية ، والاتحاد النسائي العام  
وغيره من المؤسسات الوسيطة ، والتي تقوم باقراض الفرد أو الجماعة مبلغا من المال بشرط  
إن يكون هدف القرض إنتاجيا ، وهناك طريقتان لتمويل المشاريع هي :

أولا : الفائدة البسيطة المتناقصة وهذه محرمة شرعا لأنها من قبيل التعامل بالربا .  
ثانياً: ظهرت مؤخرا فقط نتيجة لاجسام بعض الناس عن التعامل بالربا وهي طريقة المرابحة  
الإسلامية .

وتعتبر هذه الطريقة أساسا قويا يمكن للصندوق إن يوسع مجال التعامل بها ، حتى تحل محل  
الفائدة الربوية ، وبذلك يمكن إن يحقق الصندوق نشاطا أكثر ، وزياده في ارباحة نظرا للاقبال  
الزائد المتوقع بعد اطمئنان العملاء بمشروعية التعامل مع هذا الصندوق ، مما يؤدي إلى  
القضاء على بعض بؤر البطالة ، وتنمية المجتمع وزيادة في الإنتاج ، عن طريق المشروعات  
الصغيرة ، أو المتوسطة .

كما وقد وقع الصندوق بمخالفة شرعية أخرى ، وهي ايداع أموال الصندوق في البنوك  
التجارية مقابل اخذ فوائد ربوية ، وقد بلغت عام ١٩٩٨ (٥٢٥٠٠٠) ديناراً ويستطيع الصندوق  
إن يتخلى عن هذا المورد المحرم ، ويضع امواله في مشاريع فعلية تنموية ، وصناعية  
وزراعية ، باحدى طرق المشاركة ، أو المضاربة ، أو أية طريقة شرعية أخرى ، أو عن

طريق عمل مشاريع حرفية صغيرة تكون ملكا للصندوق ، فتؤجرها للعاطلين عن العمل بأي صورة شرعية ترضيه .

وهناك مخالفة أخرى تتعلق بالتعامل بالربا ، وهي اخذ الفوائد الربوية من المؤسسات الوسيطة والتي تقوم بدورها باقراض المزارعين ، والعاطلين عن العمل .

وأما بالنسبة إلى الموارد الأجنبية ، والتي تعتبر سبيلا للتدخل في الاقتصاد المحلي فالاولى البعد عنها لضمان الاستقلال في السياسة الاقتصادية للصندوق .

وبالرغم من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدايا المشركين واجاز الهدية لهم ولكن المنح والقروض الاجنبية في وقتنا الحاضر تعتبر مدخلا للتاثير على الشؤون الاقتصادية للدول الضعيفة .

١- ريس الدين الزبيدي ، مختصر صحيح البخاري ، ج ١ - ٢ ، ص ٢٥٥ .

## المبحث الرابع: صندوق المعونة الوطنية

ونأتى الآن إلى آخر الصناديق الاستثمارية التي تم بحثها في هذه الدراسة وهو صندوق

المعونة الوطنية لنسلط بعض الضوء على نشاطاته

أولاً: التعريف بالصندوق .

المطلب الأول : نشأة الصندوق.

تأسس صندوق المعونة الوطنية كمؤسسة مستقلة استقلالاً إدارياً ومالياً بموجب قانون رقم

(٣٦) لسنة ١٩٨٦، وكان الهدف من إنشائه الحد من معدلات الفقر بهدف تعزيز الأمن

الاجتماعي .

المطلب الثاني : أهداف الصندوق

١- حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية.

٢- العمل على توفير فرص العمل أو الإنتاج للفرد أو الأسرة أو زيادتها من خلال التأهيل

المهني أو الجسماني .

٣- التوصية لوزارة الصحة بصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين.

٤- توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المحيطة

بذلك .

٥- إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه ، وتتم عملية

تحقيق الأهداف من خلال المديریات ، والوحدات الإدارية، وتختص كل مديريةية بنوع معين

من النشاط والمهام .

## ثانياً : التحليل الاقتصادي لصندوق المعونة الوطنية

تتوزع نشاطات الصندوق في عدة مجالات خدمية واستثمارية وتتخذ أشكال برامج

وهي كالتالي:

أ-برنامج المعونة المتكررة.

لقد تكفل برنامج المعونة النقدية المتكررة الذي ينفذه الصندوق برعاية وحماية ودعم

الدخول لحوالي (٤٧٥٠٠) أسرة، وبكلفة بلغت (١٨٦٩١٥٣٢) ديناراً خلال عام ١٩٩٩.

ويستفيد من هذه المعونات الفئات التالية :-

١- الأيتام وأسره من لم يتجاوزوا الثانية عشرة.

٢- الأرمال ، والمطلقات والمهجورات ، والبنت التي تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها ،

وليس لها معيل .

٣- العاجزون عجزاً جسماً وأسره.

٤- أسر السجناء بعد مضي شهرين من تاريخ الإيقاف.

٥- الأسرة البديل عن كل طفل ، أو حدث يودع لديها.

٦- المسنون وأسره .

٧- الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين.

٨- المسن أو العاجز جسماً الذي يعيش ضمن أسرة الأصل ، أو في المؤسسة الاجتماعية

وفيما يلي جدول يبين توزيع لعدد حالات المعونة النقدية المتكررة أنظر الجدول



رقم (٤-١)

جدول رقم (٤-١) يبين الحالات المستفيدة من برنامج المعونة النقدية المتكررة والمبالغ

المصرفة عليها خلال الفترة ٩٩/١/١ - ٩٩/١٢/٣١ موزعة حسب مكاتب الصندوق

المكاتب	العدد	المبلغ/دينار	نسبة المبلغ	نسبة العدد
عمان الشرقية	٥٩٨٦	٢٥٢٣٧٠١	١٣,٩١	١٢,٦٣
عمان الغربية	٢٣٦١	٩٥٣٣٠٦	٥,٢٥	٤,٩٨
الموقر	٤٨٠	١٨٩٠٧٦	١,٠٤	١,٠١
مأدبا	١٧٣٧	٦٨٢١٨٤	٣,٧٦	٣,٦٦
ذيبان	٦٣٦	٢٤١٩١٩	١,٣٣	١,٣٤
الزرقاء	٣٧٤٨	١٤٣٨١٥٩	٧,٩٢	٧,٩١
السلط	٢٦٦٩	٩٦٦٨٤٥	٥,٣٣	٥,٦٣
الثونة الجنوبية	١٠٣٥	٣٨٤٢٩٧	٢,١٢	٢,١٨
دير علا	٩٥٣	٣٦٩٢١٢	٢,٠٣	٢,٠١
المجموع (١)	١٩٦٠٥	٧٧٤٨٦٩٩	%٤٢,٧٠	%٤١,٣٥
اربد	٥٦٦٤	٢٢٧٠٧٤٦	١٢,٥١	١١,٩٥
الرمثا	١٥٠٥	٥٥٧٨٤٧	٣,٠٧	٣,١٧
الكوره	١٦٥٢	٥٧٥٧٠٥	٣,١٧	٣,٤٨
الثونة الشمالية	١٤٨٣	٥٢٧٦٥١	٢,٩١	٣,١٣
المشارع	٧٢٢	٢٥٢٥٣٧	١,٣٩	١,٥٢
بني كنانة	١١٢٨	٣٨٧٣٧٢	٢,١٣	٢,٣٨
عجلون	١٧٢٢	٦٢٥٧٠٧	٣,٤٥	٣,٦٣
كفرنجة	٤٢٥	١٦٠٧٩٣	٠,٨٩	٠,٩٠
جرش	٢٠٥١	٨١٤٤٥٢	٤,٤٩	٤,٣٣
المفرق	٢٦٩٩	١٠٢٢٧٩٧	٥,٦٤	٥,٦٩

## برنامج رعاية الإعاقات.

لقد أخذ الجانب الإنساني اهتماماً واضحاً من قبل إدارة الصندوق لذا فقط أوجد برنامجاً خاصاً، لرعاية المعوقين لتقديم معونة نقدية متكررة لأسر الأفراد المعوقين.

أو أية جهة تتولى رعايتهم وبلغ عدد المنتفعين من هذا البرنامج خلال عام ١٩٩٩ حوالي (٣٣١٦) حالة، خصص لهم (١,٢٨٨) مليون ديناراً.

وعند النظر في هذه الإحصائيات نجد مدى الاهتمام الذي يوليه الصندوق لهذا القطاع العاجز ولأسرهم، ليحاولوا قدر الإمكان تأهيل ورعاية هؤلاء المعوقين.

وفيما يلي جدول يوضح عدد الحالات والمبالغ المخصصة لها خلال عام ١٩٩٩م.

جدول (٢-٤) يبين المبالغ المخصصة لحالات رعاية الإعاقات خلال عام ١٩٩٩

السنة	العدد	المبلغ / دينار
* ١٩٩٦	٣٥١	٢٢٥٣٠
١٩٩٧	١٩٠٤	٥٤١٥٠٩
١٩٩٨	٢٧٤٤	٩٣٢٦٠٠
١٩٩٩	٣٣١٦	١٢٨٨٠٦٤
المجموع التراكمي	٨٣١٥	٢٧٨٤٧٠٣

\* المصدر : مديرية الحاسوب ، صندوق المعونة الوطنية

### • برنامج المعونة الطارئة والطارئة الاستثنائية:

تقدم خدمات هذا البرنامج للأسر التي تتعرض في الظروف الاستثنائية، لا تستطيع معها مواجهة هذه الظروف .

وقد بلغ مجموعة المبالغ التي صرفت لهذا القطاع عام ١٩٩٩ (٢٤٤,٤٧) ألف دينار. وفيما

يلي عرض لبيانات عدد حالات المعونة الطارئة، ويوضحها الجدول رقم (٣-٤)

جدول رقم ( ٣-٤ ) يبين عدد حالات المعونة الطارئة لعام ١٩٩٩

المحافظات	العدد	المبلغ/ دينار	نسبة المبلغ	نسبة العدد
محافظة العاصمة	٢٣٨	٣٠٥٠٠	١٤,٨٦	١٤,٨٩
محافظة الزرقاء	١٧٢	٢٢٧٤٥	١١,٠٩	١٠,٧٦
محافظة البلقاء	١٨١	٢٢٩٤٠	١١,١٨	١١,٣٣
محافظة مادبا	١٠٩	١٤٠٣٠	٦,٨٤	٦,٨٢
المجموع ( ١ )	٧٠٠	٩٠٢١٥	%٤٣,٩٧	%٤٣,٨٠
محافظة اربد	٤٨٠	٥٨٦٤٠	٢٨,٥٨	٣٠,٠٤
محافظة عجلون	٧٢	٩٢٤٠	٤,٥٠	٤,٥١
محافظة المفرق	٥٢	٦٨٣٦	٣,٣٣	٣,٢٥
محافظة جرش	٩٥	١٢١١٠	٥,٩٠	٥,٩٤
المجموع ( ٢ )	٦٩٩	٨٦٨٢٦	%٤٢,٣٢	%٤٣,٧٤
محافظة الكرك	٨٤	١١٧٣٠	٥,٧٢	٥,٢٦
محافظة معان	٥٤	٤٧٨٠	٣,٦٥	٣,٣٨
محافظة العقبة	٢٢	٣٣٩٠	١,٦٥	١,٣٨
محافظة الطفيلة	٣٩	٥٥٤٠	٢,٧٠	٢,٤٤
المجموع ( ٣ )	١٩٩	٢٨١٤٠	%١٣,٧١	%١٢,٤٥
إجمالي الطارئة ( ٣ + ٢ + ١ )	١٥٩٨	٢٠٥١٨١	%١٠٠,٠٠	%١٠٠,٠٠
مبلغ السجينات		١٤٢٣١		

\* المصدر : مديرية الحاسوب صندوق المعونة الوطنية

وبعد استعراض نشاطات الخدمة الإنسانية التي يقدمها الصندوق للمجتمع الأردني ننقل إلى

النشاطات الاستثمارية، التي تعتبر عاملاً مهماً من عوامل تنشيط الحركة الاقتصادية

## برنامج التأهيل المهني:

بما أن البطالة مشكلة يعاني منها قطاع كبير في المجتمع الأردني. فقد كان من أهداف وبرامج الصندوق توفير التحويل اللازم لاقامة مشاريع انتاجية توفر فرض عمل ودخل ثابت للأفراد الذين يقيمون هذه المشاريع ومن الفئات المستفيدة من هذا البرنامج:-

-العاجزون جزئياً أو العاجزون جسمياً مع القدرة على العمل

-أسر السجناء والمحكومين

-أحد أفراد أسرة المسن

-الخارجون من السجون والمستشفيات النفسية والقادرون على العمل

-خريجو المؤسسات التعليمية والتدريبية

-المتضررون من الكوارث الطبيعية أو الطارئة

-الأرامل والمطلقات والمهجورات والأيتام والعازبات

-المشردون والمتسولون

-أي فئة أخرى يقرها مجلس الإدارة

شروط الانتفاع هذا البرنامج :-

-ألا يزيد دخل الأسرة عن ٢٠٠ ديناراً

-توقف المعونة النقدية بعد تأهيل الأسرة بثلاثة شهور

-عدم وجود فرصة حقيقية لطالب التأهيل

-تفرغ المنتفع للعمل في المشروع بنفسه أو بأفراد أسرته

-ألا يكون للمنتفع مشروعاً آخر

ونجد أن هذه الشروط كفيلة بالمحافظة على مصلحة الفرد والصندوق حيث تضمن تشغيل المشروع الإنتاجي مما يؤدي إلى إيجاد الدخل للفرد أو الأسرة الفقيرة وضمان إعادة قرض الصندوق، بعد فترة من بدء المشروع .

#### برنامج التأهيل الجسماني :-

يقوم الصندوق بتقديم رعاية للمعوقين، عدا المعونة النقدية المتكررة، وتتمثل هذه الرعاية بتأهيل أصحاب الإعاقات من خلال مساعدتهم في الحصول على أطراف صناعية من أجل مساعدتهم في ممارسة حياتهم بصورة اسهل، هذا وقد بلغ عدد الحالات التي تم تأهيلها خلال عام ١٩٩٩ (٥٣٠) حالة بكلفة بلغت (١٧٢) ألف دينار ونلاحظ من أن الصندوق يساعد في عملية الإنتاج من خلال إيجاد أفراد قادرين على ممارسة بعض الأعمال حتى ولو كانت بسيطة الإنتاج .

ثالثاً : التحليل الفقهي لصندوق المعونة الوطنية :

يقوم الصندوق بتقديم أموال لإنشاء مشاريع بعيدة عن القروض الربوية وهذه بادرة طيبة من قبل الصندوق . وهذا مما يشجع الفئات المحتاجة على الإقدام والاستفادة من قروض الصندوق الإنتاجية . ولكن الصندوق يواجه مشكلة عدم التسديد لهذه القروض في كثير من الأحيان حتى ضعفت ميزانيته وبالتالي لا بد من إيجاد آلية جديدة لضمان تسديد القروض ودعم الصندوق بنفس الوقت . وعندما يغطي الصندوق نفقات كثير من الفئات الفقيرة في المجتمع فإنه يساعد على عدم انحرافها ويغنيها عن سلوك طرق غير سوية لسد حاجاتها .

فنجد من خلال ما سبق أن نشاطات الصندوق تنحصر في الهبات والقروض الإنتاجية غير الربوية ، وهذا تطبيق شرعي للإقراض في النظام الاقتصادي الإسلامي .

ومن موارد الصندوق الهبات وسيتم عرض مشروعية اكتساب المال عن طريق الهبات فيما يلي :

تعريف الهبة لغة: ماخوذ من وهب يقال وهبه : اعطاه اياه بلا عوض فهو واهب<sup>١</sup> وتعريفها في الاصطلاح : تطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وقال هي تمليك بلا عوض<sup>٢</sup> .

حكم الهبة : لقد ثبتت مشروعية الهبة في القران والسنة وهي من الامور المندوبة قال تعالى ( قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء<sup>٣</sup> ) . وقال عليه الصلاة والسلام " هو لها صدقة ولنا هدية<sup>٤</sup> " فيتضح من خلال الأدلة السابقة مشروعية الهبة في الإسلام . كانت تلك هي الدراسة لبعض صناديق الاستثمار في الأردن حيث تم تسليط الضوء على ماهيتها وآليات عملها ومشروعيتها ونشاطاتها الاستثمارية .

١- ابراهيم مصطفى ورفاقه ، المعجم الوسيط و ج ٢ ، ص ١٧١ .  
٢- ابي زكريا النووي ، كتاب المجموع شرح المذهب للشيرازي ، ج ٦ ، ص ٣٤ .  
٣- ل عمران من ليه ٣٨ .  
٤- صحيح مسلم لشرح النووي ، م ٥ ، ج ١٠ ، ص ١١٩ .

## الخاتمة

من خلال عرض البحث تبين إن الضابط هو ما يختص بباب واحد ويضبط موضوعا واحدا لا يتخطاه إلى غيره والقاعدة هي حكم اغلبي ينطبق على معظم جزئياته، والفرق بين الضابط والقاعدة لم يوجد عند كل الاصوليين حيث اعتبر بعضهم الضابط هو نفس مفهوم القاعدة إلا إن البعض فرق بين القاعدة والضابط وذلك باعتبار القاعدة أشمل وأعم من الضابط حيث يشمل عدة فروع ومعاني في حين كان الضابط مختصا بموضوع واحد ، كما إن غالب القواعد متفق عليها عند العلماء أما الضوابط مختلف عليها عند العلماء أما الضوابط فتختلف تبعاً للمذهب .

أما بالنسبة للضوابط فهناك ضوابط أصولية ،تعتبر أساسا لاستخراج الضوابط الفقهية في مجال المعاملات وقد تم عرض بعض ضوابط الشركات والبيوع والمضاربة والاجارة بالإضافة إلى ذكر الضوابط الفقهية والتي يجب الالتزام بها في الاستثمار .

ولقد أعطى الإسلام الحرية في مجال الاستثمار ولكن بحدود وضوابط تحافظ على مصلحة الفرد والجماعة فكانت معتدلة لم تعدد الاستثمار مطلقا ، فتضرر بمصلحة الأفراد ، ولم تطلق العنان للفرد حتى لا تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة فوضعت قيودا وضوابطا عادلة متميزة تستند على مبادئ الالتزام بدائرة الحلال ، وتطبيق الأحكام الشرعية في الاستثمار ، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الودائع الاستثمارية، القائمة على مبدأ المرابحة الإسلامية ، والاستثمار في مجال المشاركات المتناقصة، والمباحة شرعا لذلك .

أما بالنسبة لصندوق الزكاة فتتخصص استثماراته في مجال ضيق وهي مشاريع زراعية واناك حيواني، ومشروعات صناعية، وحرافية صغيرة ،لم ترق إلى درجة المضاربة، أو المرابحة

الإسلامية لتساهم ذاتياً برفد موارد صندوق الزكاة، حيث يعاني من ضعف الموارد . ولقد تم طرح قضية مدى مشروعية استثمار أموال الزكاة وخرج البحث بجواز ذلك والله اعلم .

هذا وقد ظهر من خلال دراسة صندوق التنمية والتشغيل، أن استثماراته تنحصر في القروض الإنتاجية، للقيام بمشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقوم هذه القروض على مبدأ القرض الربوي .

أما بالنسبة لصندوق المعونة الوطنية فتتركز نشاطاته الاستثمارية على دعم المجتمع المحلي لإقامة مشاريع فردية في مختلف المجالات يستفيد منها أفراد الأسر المنتفعة ضمن برنامج التأهيل المهني، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والتدريب .

وتقوم عملية الإقراض فيه على أساس القرض الحسن ولا يوجد هناك أية فوائد ربوية، مما يشجع المواطنين المنفعين على الأقدم على إنشاء مثل هذه المشاريع الصغيرة وبعد عرض هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هذه بعض التوصيات وللاستفادة من طرح الضوابط الأصولية، والفقهية التي تضبط الاستثمار في جميع مجالات ولتوظيف المعلومات السابقة، لا بد من طرح ودراسة استثمار بعض الصناديق السابقة على أرض الواقع وتحليل نشاطاتها فقهياً وطرح بعض التوصيات لإبدال انشطتها المحرمة بالمباحة من مجالات الاستثمار .

ومن خلال العرض تبين إن مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام تستثمر في مجالات متعددة، وهي المراجحات الإسلامية والتي يؤخذ على المؤسسة فيها عدم قبض وشراء السلعة أولاً من البائع الأصلي، ثم يبيعه للأمر بالشراء وهذا ما كان في التطبيق العملي لهذا المجال . كما أنها استثمرت في مجالات المباني والأراضي عن طريق التأجير والبيع والأسهم، وهذا مجالاً من المجالات المشروعة للاستثمار كما إن السندات الحكومية والقائمة على الإقراض بفائدة ربوية كان من نشاطات المؤسسة ولقد نشرت المؤسسة في كتابها السنوي لعام ١٩٩٨ أنها تنوي التوقف عن هذا الاستثمار لتكون إدارة أموال الأيتام مباحة . وأنوه إلى ضرورة تحري الحلال



في مجال الاستثمار بالأسهم، حتى لا تستثمر المؤسسة مع شركات تتعامل بالربا وللاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ميزات نراها في ارتباط الاستثمار بالمنهج الرباني لا الوضعي ، والمحافظة على تحقيق المصلحتين العامة والخاصة واتصافه بالطابع التقليدي وقيامه على المبادئ والقيم والتنافس الشريف، وتميز دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي .

ولقد قام الاستثمار على مبادئ وضوابط ثابتة جاءت بها الشريعة لتنظم علاقات الناس وتحقق المصالح الفردية والجماعية دون إحداث أي خلل، أو توازن بينهما. ومن هذه المبادئ ؛ التأكيد على ضرورة توفير الحاجات الأساسية الاستهلاكية عن طريق الالتزام بدائرة المباحات والتأكيد على ضرورة توفير الحاجات الأساسية للمجتمع وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة ، وضبط النشاط الاقتصادي بالاحكام الإسلامية، كتحريم الاحتكار، وتحريم بيع الغرر والغش والسرقة والرشوة إلى غير ذلك من المحرمات ، ومجالات الاستثمار المباحة والتي يمكن للفرد المسلم اكتساب المال منها هي الإجارة ، والبيع ، والمشاركة المتناقصة، والصناعة ، والتجارة، وعقود المضاربة ، والسلم والاستصناع ، وغيرها الكثير ويجب أن تضبط هذه المجالات المباحة بالضوابط الشرعية للمعاملات .

## التوصيات

١- إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية للمؤسسات الاقتصادية المحلية ودراسة آليات العمل والاستثمار لديها ومقارنتها بالأحكام الإسلامية ثم وضع البدائل لمثل هذه التجاوزات الموجودة في نشاطات هذه المؤسسات.

٢- العمل على حث المستثمرين والمواطنين على اللجوء إلى طرق الاستثمار الإسلامية، كالمرابحة، والمشاركة، والإجارة، وغيرهما، من العمليات المباحة وبيان خطر الاستثمار عن طريق الربا لما فيه من إضرار بالمجتمع ومحق للربح والبركة، وغضب اله سبحانه وتعالى.

٣- بذل الصندوق أقصى جهده وبالتعاون مع المجامع الفقهية والعلماء في الضغط على الحكومات لجعل إخراج الزكاة على الأغنياء مادة قانونية تجبر من لم يدفعه وازعه الديني لإخراج الزكاة للحد من مشاكل الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي.

٤- أذعو صندوق الزكاة في حالة عدم القدرة على تقنين إخراج الزكاة إلى ضرورة تكثيف جهوده من حيث زيادة الوعي لدى الأغنياء، والمؤسسات الاقتصادية، بضرورة إخراج الزكاة وان تكون هذه النوعية باستغلال جميع وسائل الاتصال والمعرفة.

٥- كما أذعو صندوق الزكاة إلى توسيع نشاطاته واستثماراته لتحسين موارد الصندوق.

٦- ادعو صندوق التنمية والتشغيل إلى تفعيل دور المرابحة الإسلامية، وتطبيقه فعليا وعدم التحايل على الشريعة الإسلامية، وحتى يخرج عقد

المرابحة إلى حيز الوجود ضمن إطاره الشرعي، واستبدال القروض الربوية بالمرابحة أو المضاربة .

٧- اقترح على مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، بضرورة زيادة مراقبة المعاملات التي تعقدتها ومطابقتها الأحكام الشرعية، وذلك بالانتهاء فعلا من التعامل بالسندات الحكومية والبعد عن البيعتين في بيعه في عقود المرابحة .

٨- أما بالنسبة لصندوق المعونة الوطنية أقترح ضرورة زيادة مجالات استخدامها المشروعة، كالدخول في مجال بيع المرابحة، وإجارة العقارات والمشاركة إلى غير ذلك من النشاطات المباحة، والتي تعود بالنفع على موازنة الصندوق دعم المزيد من الأسر الفقيرة .

٩- استفادة الأفراد من تسهيلات الاستثمار المقننه والتوجه إلى الاستثمار لتحقيق التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمار في مجال حاجة السوق المحلي من الضروريات أو لا .

١٠- ضرورة تعريف المستثمرين إن البديل الإسلامي للاستثمارات المحرمة والتعامل بالربا لا يؤدي إلى ببطء عجلة التنمية، أو توقفها بل يساهم في حل كثير من المشكلات الاقتصادية المعاصرة، والتي يعاني منها الاقتصاد القائم على النظام الرأسمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استفادة الاقتصاد الإسلامي من علم الاقتصاد .

## ملحق رقم ١

قانون مؤسسة ادارة وتنمية أموال ، الأيتام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢

وتعديلاته لغاية ١٢/٣١/١٩٩٤

المادة ( ١ ) : يسمى هذا القانون ( قانون مؤسسة ادارة وتنمية أموال الأيتام لسنة

١٩٧٢ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المحدده لها أو

ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة: المملكة الاردنية الهاشمية

المؤسسة : مؤسسة ادارة وتنمية أموال الأيتام

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .

الرئيس : رئيس مجلس الادارة .

المدير العام : المدير العام للمؤسسة .

الصندوق : صندوق المؤسسة .

وتشمل كلمة يتيم أو أيتام : فاقد الاهلية الوارثة لغائب بدون ممثل شرعي وارث التركة غير

المعروف من المسلمين الذين اودعت او توزع لهم أموال في الصندوق .

المحكمة : المحكمة او المحاكم الشرعية .

التركة : الأموال المنقولة العائدة للمتوفى .

الاحتياطي : احتياطي عام للمؤسسة والمبالغ المتقطعة سنويا من احتياطي صناديق الأيتام المحول الى صندوق المؤسسة والمبالغ المتقطعة سنويا من حساب صافي ارباح المؤسسة الاحتياطي .

المادة (٣) :

أ - يؤسس في المملكة مؤسسة تسمى ( مؤسسة ادارة وتنمية أموال الأيتام) ذات شخصية معنوية واستقلال اداري ومالي ويجوز لها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب لعام ولها الحق في توكيل المحامين .

ب- ترتبط المؤسسة بقاضي القضاء ويتولى ادارتها مجلس برئاسته .

المادة (٤) : غاية المؤسسة تنمية أموال الأيتام باستثمارها في كافة وجوه الاستثمار المشروعة التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية .

المادة (٥): تتكون من أموال المؤسسة من المصادر التالية :

أ- احتياطي صناديق الأيتام المحول للصندوق .

ب- ودائع الأيتام وارباحهم في صناديق الأيتام المحوله للصندوق .

ج- رصيد وبقايا الادانات والموجودات الأخرى المقيدة في حساب صناديق الأيتام.

د- أموال الأيتام التي تحول للصندوق من الشركات التي يتم ضبطها وتحريرها بموجب

قانون الأيتام رقم ( ٦٩ ) لسنة ١٩٥٣ وما يطرأ عليه من تعديلات أو أي تشريع اخر يحل

محلّه .

هـ- اية مصادر أخرى يوافق عليها المجلس وتشمل المساعدات والتبرعات والهبات

ونلاحظ هنا ان موارد المؤسسة تتألف من أموال منقومة شرعا من ارصدة وودائع وهبات  
... الخ . ولكن ظهر العموم في هذا البند وقد يشتمل الأموال غير المنقومة لأن عبارة أية  
مصادر اخرى قابلة لاشتمال الكثير من المعاني .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المادة (٦) (أ - ١) يتألف المجلس من :

أولاً: قاضي القضاة رئيساً

ثانياً : الاعضاء الحكوميين .

١- المدير العام .

٢- مدير الشرعيه .

٣- وكيل وزاره الاوقاف وعضواً آخر .

٤- عضو من وزارة الاوقاف ينسبه وزير الاوقاف .

٥- وكيل وزارة المالية .

ويعين مجلس الوزراء بتتسيب من قاضي القضاة اربعة اعضاء اخرين على أن

يكونوا من ذوي الخبرة والاستقامة والنشاط في مجالات المال والاقتصاد والاداره

من المسلمين .

٢- ولا يجوز تعيين عضو من القطاع الخاص باكثر من مؤسسة واحده من المؤسسات

الرسمية وباكتر من لجنة دائمة واحدة وكذلك لا يجوز أن يعين موظف عضواً حكومياً باكثر

من مؤسسة رسمية واحده وعلى الحكومة تعديل اوضاع جميع المؤسسات الرسمية واللجان بما

يتفق واحكام هذا البند خلال مده لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ب- ينتخب المجلس اول جلسة يعقدها نائباً للرئيس من بين اعضائه .

ج- يمارس المجلس الصلاحيات التالية :-

١- ادارة شؤون المؤسسة والاشراف عليها .

٢- رسم السياسة العامة للمؤسسة ووضع الاسس والقواعد الواجب اتباعها في

عليمات التنمية .

٣- اقرار تسوية تحمل المؤسسة اية خسارة .

٤- الموافقة على التقرير السنوي والحسابات السنوية في ذلك حساب الارباح

والخسائر .

٥- تحديد مقدار الاحتياطي وتقرير طرق استثماره وشروط التصرف به .

٦- فتح فروع للمؤسسة .

٧- تعيين فاحصي حسابات قانونيين لتدقيق حسابات المؤسسة وتحديد

اجورهم.

٨- تحديد قيمة الكفالات اللازم تقديمها من الموظفين ونوعها وشروطها

وتعيين الوظائف المطلوب من مشغليها تقديم الكفالات .

المادة (٧) <sup>١</sup> : تودع أموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني وللمجلس ايداع ما يلزم من

تلك الأموال للانفاق على الأيتام في البنوك التي يحددها وبما يتفق مع احكام الشريعة

الاسلامية ويحقق مصلحة الأيتام.

واهمية وجود مثل هذه المادة عدم السماح باستثمار الأموال في البنوك الربوية .

المادة ( ٨ ) <sup>٢</sup> : يجب أن تحتفظ المؤسسة بالسيولة الكافية لمواجهة التزاماتها نحو ودائع الأيتام

المتواجدة لديها .

ب- يعين المجلس من بين موظفي المؤسسة سكرتيراً له يتولى تدوين محاضر جلسات

المجلس وحفظ قراراته وتنظيم مراسلاته ويحدد المجلس المكافآت التي تدفع له <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - هكذا عدلت هذه المادة بموجب قانون المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٩١ الذي اصدر بعدد الجريدة الرسمية رقم (٣٧٤٠) تاريخ ١٦/

١٩٩١/١

<sup>٢</sup> - هكذا عدلت هذه المادة بموجب القانون المعدل رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢ الذي صدر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٥٩ تاريخ ١٦/

١٩٨٦/٣

<sup>٣</sup> - هكذا عدلت هذه الفقرة من هذه المادة بموجب القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢ الذي صدر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٥٩ تاريخ

١٩٨٢/٣/١٦



المادة (٩) : قاضي القضاة هو رئيس المؤسسة ورئيس مجلس الإدارة .

المادة (١٠) :

- أ- يجتمع المجلس بدعوة خطية من الرئيس كلما دعت الضرورة لذلك على أن لا تقل الاجتماعات عن مرتين في الشهر وتوجه الدعوة في كل مرة إلى جميع الأعضاء ويكون اجتماع المجلس قانونياً اذا حضرت الاكثريّة المطلقة من اعضائه وتصدر القرارات بالاجماع وباكثريّة اصوات الحاضرين المطلقة واذا تساوت الاصوات رجحت الجهة التي في جانبها الرئيس .
- ب- يعين المجلس بين موظفي المؤسسة سكرتيراً له يتولى تدوين محاضر جلسات المجلس وحفظ قراراته وتنظيم مراسلاته ويحدد المجلس المكافآت التي تدفع له .
- ج- يعتبر المحضر الذي يحمل توقيع الرئيس والسكرتير بينه على صحة ما هو مدون فيه
- د- مدة الاعضاء المعنيين اربع سنوات قابله للتجديد على انه في حاله تخلف العضو منهم .

عن حضور ثلاثة اجتماعات متوالية من اجتماعات المجلس دون عذر مقبول تعتبر عضويته منتهية ويعين شخص اخر محله وكذلك اذا خلا مكان أي عضو من هؤلاء الاعضاء لاي سبب بغير انتهاء العضوية المذكورة يعين شخص اخر محله ويجري التعيين في كل الحالات وفقاً للفقرة (أ) من المادة السادسة .

هـ- يتقاضى رئيس واعضاء المجلس المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء<sup>١</sup> .

و- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة يفقد العضو عضويته في المجلس اذا

اقلس أو حكم عليه بجناية أو جنحة في جريمة اخلاقية أو مخلة بالشرف .

<sup>١</sup> هكذا عدلت هذه الفقرة من المادة بمموجب القانون المعدل رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢ الذي صدر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٥٩ تاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

## المادة (١١) :

أ- يكون للمؤسسة مدير عام يعين ويعزل بقرار من مجلس الوزراء مقترن بالادارة الملكية بناء على تنسيب الرئيس بقرار من مجلس الادارة .

ب- يشترط في المدير العام أن يكون جامعيا ( متفرغا ) لاعمال المؤسسة ومن ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والادارية ومن المشهود لهم في الاستقامة والنشاط .

ج- اذا تخبىب المدير العام يقوم مقامه الشخص الذي ينتدبه الرئيس من المديرين .

نجد بهذه المادة ارتباط تعيين مدير عام المؤسسة بمجلس الوزراء ، مما يبين مدى المسؤولية التي يحملها المدير العام ، فالتفرغ والاستقامة والخبرة من الشروط التي ينبغي ان تتوفر في المدير العام ليقوم بعمله على خبير وجه .

## المادة (١٢) : يتالف الجهاز التنفيذي من :

أ- القسم الاداري ويرأسه موظف يعرف بالمدير الاداري .

ب- القسم المالي ويرأسه موظف يعرف بالمدير المالي .

ج- أي قسم آخر يقرر المجلس تأسيسه بتنسيب من المدير العام إذا اقتضت أعمال

المجلس ذلك .

## المادة (١٣) :

أ- تسري أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة ولهذه الغاية

يمارس الرئيس صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة حينما وردت

في ذلك النظام .

ب- يعين المجلس لجنة من ثلاثة كبار موظفي المؤسسة تمارس الصلاحيات المحولة

للجنة انتقاء الموظفين في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ج- يعتبر موظفو المؤسسة المصنفون تابعين للتقاعد على حساب الموازنة العامة ويطبق عليهم أحكام قانون التقاعد المدني المعمول به على أن يقوموا بتأدية العائدات التقاعدية واقتطاعها من رواتبهم وايداعها للخزانة العامة.

المادة (١٤) : ينشأ في المؤسسة صندوق خاص للادخار بموجب نظام تحول اليه مساهمات الموظفين غير الخاضعين لأحكام القانون التقاعدي المدني مع ما تساهم به المؤسسة .

المادة (١٥) :

أ- تنظم المؤسسة حساباتها وسجلاتها طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية الحديثة أو طبقاً للنظام المالي وتخضع سجلاتها وقيودها للتدقيق من قبل فاحصي الحسابات المعنيين لهذا الغرض من المجلس .

ب- تخضع قيود المؤسسة وحساباتها لتدقيق ومراقبة ديوان المحاسبة وتبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني وتنتهي في اخر كانون اول من كل سنة وبصورة استثنائية تبدأ السنة المالية الأولى اعتباراً من تاريخ مباشرة المؤسسة العمل وتنتهي في نهاية كانون اول من نفس السنة .

ج- في نهاية السنة المالية للمؤسسة يجري تدقيق حساباتها وتحقيق وتعيين الأرباح والخسائر الصافية بعد حسم جميع النفقات الإدارية بما فيها الرواتب والمساعدات والمكافآت والتعويضات والأجور واحتياطي الديون الهالكة واستهلاك الموجودات ونفقات الصيانة وأية نفقات أخرى تستلزمها اعمال المؤسسة .

١ ... هكذا عدلت هذه الفقرة لهذه المادة بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ الذي صدر بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٥٩ تاريخ ١٦/٣/١٩٨٢

د- تقسم الأرباح الصافية وتسدد الخسائر أن وجدت على الوجه التالي : توزع صافي الأرباح بين ودائع الأيتام والاحتياطي بنسبة مساهمة كل منهما في أموال المؤسسة .

هـ- تضم أرباح الأيتام إلى ودائعهم في الصندوق كل بحسب استحقاقه على أساس مقدار الوديعة وتضم أرباح الاحتياطي إلى الاحتياطي وفي حالة وجود خسارة تغطي جميعها من الاحتياطي .

و- على المدير العام أن يقدم للمجلس خلال شهرين من انتهاء السنة المالية للمؤسسة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر مصدقة من فاحصي الحسابات مع تقرير شامل عن سير الأعمال في المؤسسة وما حقته من الأعمال والأهداف التي أسست من أجلها .

ز- للمجلس تخصيص ما لا يزيد عن ٢٥% من أرباح الاحتياطي للمؤسسات الإسلامية أو صرف مساعدات نقدية للأيتام القاصرين وطلبة العلم المحتاجين من المسلمين .

ومن شأن هذه الفقرة تقديم الدعم والمساعدة في الطرق الحلال لهذه الفئات المحتاجة .

ح- تحصل أموال وديون المؤسسة وصناديق الأيتام بمقتضى قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به .

المادة (١٦) : تسجل بإسم المؤسسة ، العقارات والرهنيات والعقود على اختلافها بما فيها عقود الاجارة والأسهم ، والسندات ، وكافة أنواع الحقوق ، وتجري جميع المعاملات باسمها .

المادة (١٧) : اذا اكمل اليتيم الثامنة عشرة من عمره وثبت رشده لدى المحكمة ترد اليه أمواله وارباحتها .

عملا بالنص القرآني الذي أمر برد أموال الأيتام في حالة بلوغ سن الرشد .

المادة (١٨) : تعفى المؤسسة من رسوم التسجيل والطوابع وأي تكليف مالي آخر .

المادة (١٩): لمجلس الوزراء بالتنسيق من المجلس وبموافقة الملك أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ الأحكام هذا القانون .

المادة (٢٠): تلغى جميع القوانين والأنظمة إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة (٢١): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

قرار رقم (٩٧٣/٥)

تفسير المادة (١٨)

من قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢

بناء على طلب دولة الرئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٣/١٢/١٩٧٢ رقم م/١٠٢/١٦٩٢٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٨ من قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ وبيان المقصود من عبارة (أي تكليف مالي آخر) الواردة فيها .

وبعد الاطلاع على كتاب سماحة قاضي القضاة المؤرخ في ٩/١٢/١٩٧٢ وتدقيق النصوص القانونية تبين أن المادة ١٨ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تعفى المؤسسة من الرسوم التسجيل والطابع وأي تكليف مالي آخر) .

وحيث أن هذا القانون لم يورد تعريفاً للتكليف المالي فإنه يتوجب تحديد معناه على ضوء الاصطلاح الوارد في علم المالية .

وحيث أن التكليف المالي حسب الاصطلاح المتفق عليه هو كل فريضة من المال يدفعها الشخص للحكومة بموجب قانون لمواجهة النفقات العامة .

وحيث أن عبارة ( أي تكليف مالي ) الواردة في النص قد جاءت مطلقة فهي تجري على إطلاقها بحيث تشمل كل فريضة من المال ينص عليها القانون سواء أكانت من الضرائب أو من الرسوم كضريبة الأبنية وضريبة الدخل ورسوم الجمارك ورسوم المحاكم ورسوم الاستيراد وما إلى ذلك من الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها. ولهذا فإن المؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام تعتبر معفاة من كافة الضرائب والرسوم المختلفة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٧/١/١٩٧٣

نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٣

النظام المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام صادر بمقتضى المادة (١٩) من قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ .  
المادة (١) - يسمى هذا النظام ( النظام المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام لسنة ١٩٧٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة (٢) : تكون الألفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المالي المخصصة لها في قانون المؤسسة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

#### الواجبات العامة

المادة (٣) : المدير العام هو المسؤول عن جميع حسابات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها وعن كافة معاملاتها المالية ، والحسابية ، وله أن يضع التعليمات الضرورية لتنفيذ أحكام هذا النظام والعمل بموجبها بعد إقرارها من المجلس كما يكون مسؤولاً أمام المجلس عن تنفيذ الصلاحيات المقررة له بموجب هذا النظام وكذلك عليه :

أ- أن يتحقق أن المؤسسة اتبعت في حساباتها أحكام هذا النظام والطريقة الحسابية المقررة في قانون المؤسسة والتعليمات الصادرة بمقتضى أحكام هذا النظام .

ب- أن يتحقق أن جميع الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على أموال المؤسسة .  
ج- أن يفوض الموظفين المسؤولين عن توقيع مستندات التأدية .

المادة (٤) :المدير المالي هو المسؤول عن الشؤون المالية وعن مسك الدفاتر الحسابية وحفظها بصورة صحيحة تقديم التقارير التي تطلب منه والقيام بالأمر التالية :

أ- أن لا يجيز صرف أي مبلغ ليست له مخصصات مرصودة .

ب- أن يدقق ويوقع كل مستند للصرف اشعاراً بصحة الانفاق .

ج- أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على أموال المؤسسة ومنع أي تلاعب أو اختلاس أو إهمال .

د- أن يدخل في حسابات دون تأخير جميع النفقات والواردات حسب بنودها وان يهيئ الحسابات للفحص والتدقيق .

هـ- أن يمارس إنجاز المسؤولية المباشرة عن تحصيل جميع أموال المؤسسة المنوطة بحساباتها ويراقب أنفاقها حسب الأنظمة .

المادة (٥) : كل موظف من موظفي المؤسسة أنيطت به واجبات تتصل بنفقات المؤسسة ووارداتها يعتبر مسؤولاً ومسؤولية شخصية عن صحة تنظيم المستندات واحتساب النفقات أو الواردات حساباً دقيقاً وفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه يغرّم الموظف بقيمة كل نقص أو خسارة مادية لحقت بالمؤسسة نتيجة لخطأه على أن تحدد قيمة النقص أو الأضرار الحاصلة من قبل لجنة يشكلها رئيس المجلس بناء على تنسيب المدير العام والى أن يتخذ القرار المناسب تسجل قيمة النقص ذمة على الموظف المسؤول .

## الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر .

المادة (٦): ينظم المدير المالي بالتعاون مع المتخصصين مشروع الموازنة السنوية ويقدمه للمدير لعرضه على المجلس لإقراره .

المادة (٧): يتولى المدير المالي تنفيذ بنود الموازنة تحت إشراف المدير العام .

المادة (٨): للمجلس بناء على تنسيب المدير العام الموافقة على نقل المخصصات من أية مادة أخرى ومن أي فصل إلى أي فصل آخر .

المادة (٩): إذا لم تصدق الموازنة في بداية العام يجوز الانفاق بنسبة ١٢/١ شهريا من موازنة السنة السابقة إلى حين تصديقها من المجلس .

المادة (١٠): لا يجوز أن تتجاوز التزامات مخصصات النفقات لأية مادة قيمة المخصصات المرصودة في الموازنة .

المادة (١١): تنظم اجازات الصرف مرة كل ثلاثة اشهر بمعدل ربع المخصصات لكل مادة بموافقة المدير العام .

## المقبوضات

المادة (١٢): كل دفعة من المقبوضات تدخل في دفتر الصندوق تعزز بمستند ينظم وفق النموذج الذي يقرره المدير العام .

المادة (١٣) لا يجوز استعمال أموال المؤسسة بأية صورة من الصور أثناء المدة الواقعة بين قبضها وإيداعها للبنك .

المادة (١٤): على موظفي المحاسبة أن يعطوا إيصالات رسمية عن كل مبلغ يدفع اليهم

ويجب أن تكون إيصالات حسب النماذج المقررة من قبل المدير العام وذات ارقام متسلسلة

وفي حالة أي تغيير يحدث في الإيصالات والأورقة يجب أن يوقع الدافع والقابض .



المادة ( ١٥ ) :يجب أن يبين كتابة سبب إبطال أي وصول على جميع نسخ الإيصالات وان تلتصق جميع النسخ بالأرومة وان تثبت ارقام الإيصالات المبطله في دفتر الصندوق .

المادة (١٦) المبالغ التي تستوفي زيادة عن المطلوب من اية جهة تقيد في حساب خاص بالإمانات وتدفع عند المطالبة بها بالصورة القانونية .

المادة (١٧) :جميع قابضي أموال المؤسسة يجب أن يكونوا مكفولين مالياً بالطريقة التي يقررها المجلس بالتنسيق من المدير العام أو حسب نظام كفالات موظفي الدولة.

المادة (١٨): على موظفي المحاسبة ( المدير المالي والمحاسبون ومدراء الفروع والمدققون وأمناء الصناديق والجباة ) وأي موظف يعهد إليه مسؤولية تنفيذية أو تنظيم أو تسجيل أية معاملة مالية أو حسابية تتعلق بأعمال المؤسسة أعلام المدير العام فوراً بأي تباين يظهر في حساباتها وعليهم تقييد المبالغ الزائدة في حساب خاص كما يعتبرون مسؤولين شخصياً عن أي نقص .

المادة ( ١٩ ) : جميع النقود أو التحاليل أو المستندات والأوراق ذات القيمة التي يستلمها موظفو المؤسسة توضع فوراً في الصناديق الحديدية المعدة لهذا الغرض أو تسلم إلى البنك المعتمد وكل خسارة تنتج عن أي إهمال في هذا الشأن تقع تبعثها على الموظف المسبب .

### المدفوعات

المادة ( ٢٠ ) : تنظم المدفوعات على نموذج الصرف الذي يقرره المدير العام ويجب تعريضه بكافة المطالبات والوثائق التي تؤيده والتأكد من صحتها .

المادة (٢١) لا يجوز صرف أي مبلغ من النفقات المرصودة في الميزانية ما لم يصرح بذلك بإحدى الطرق التالية :

أ- حوالة مالية يصدرها المدير العام باسم المفوض بالإنفاق .

ب-براءة التشكيلات تتفق مع الميزانية المصدقة :

ج-براءات الزيادة المقررة بصورة قانونية .

د- النفقات الناشئة عن قرارات المجلس .

هـ- المطالبات أو النفقات الناتجة عن عقود موافق عليها من قبل المجلس .

و- أموال الورثة البالغين المثبت رشدهم والنفقات الشهرية للقاصرين والمقررة

بموجب حكم شرعي .

المادة (٢٢) يجب أن يبين في المستند فصل ومادة الانفاق وتتخذ الموازنة اساساً لذلك.

المادة (٢٣) لا تدفع المبالغ الا للأشخاص المذكورة أسمائهم في المستندات أو لوكلائهم قانوناً

بعد التثبت من هوياتهم وفي حالة دفع أي مبلغ لغير الشخص المستحق يسجل التفويض

بالقبض ( كالوكالة وحجة الوصاية حصر الإرث ) والأذون الصادرة عن المحاكم الشرعية .

المادة (٢٤) يجوز دفع الراتب والعلوة إلى بنك أو شخص مفوض من قبل الموظف أو

المستخدم بموجب تفويض خطي موجه إلى المدير العام دون طواعية .

المادة (٢٥) تختم جميع المستندات ومرافقتها عند دفعها بخاتم يبين تاريخ الدفع ويشتمل على

كلمة مدفوع تحاشياً لدفع قيمة المستند أو الفاتورة مرة أخرى .

المادة (٢٦) لا يجوز صرف أي مبلغ من صناديق المؤسسة ما لم يجر تدقيقه واجازته

للصرف من قبل الموظف أو الموظفين المسؤولين في المؤسسة للتأكد أن المبلغ التزم به سابقاً

والمخصصات متوفرة .

المادة (٢٧) لا يجوز دفع أي مبلغ من صناديق المؤسسة لقاء خدمة أو شراء لوازم وبدل

انتقال وسفر ما لم تكن تلك الخدمة قد أدبت فعلاً والمواد سلمت والأشغال نفذت.

المادة (٢٨) كل تغيير في مستند الصرف بعد تنظيمه يجب أن يوقع من الموظف المسؤول عن إجازة الصرف .

### المستندات والتحويل

المادة (٢٩) توقع جميع مستندات الصرف والتحويل في المؤسسة وفقا لتعليمات خاصة بالتوقيع التي يقرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

### السلفيات والأمانات

المادة (٣٠) - أ- للمدير العام الموافقة على صرف سلفة للشخص المكلف بمهمة لأي غرض من الأغراض التالية ، من المخصصات المرصودة لها وذلك بالمبلغ الذي يراه مناسباً وبما يتفق مع طبيعة المهمة : سلفة نفقات دائمة لدفع أجور خدمات أو شراء لوازم نثرية متكررة .

١- سلفة نفقات مؤقتة لشراء لوازم معينة بصورة عاجلة .

٢- سلفة نفقات مؤقتة لشراء لوازم معينة بصورة عاجلة .

٣- سلفة مياومات مؤقتة للموظف الذي يكلف بمهمة رسمية لصالح المؤسسة

ب- على حامل أي سلفة من السلف المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مراعاة

الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المؤسسة في استعمالها وتسديدها فور انتهاء المهمة

المعلقة بها أو انقضاء الغرض منها .

المادة (٣١) : تقبض جميع أنواع الأمانات بموجب وصولات رسمية تسجل لحساب

أصحابها وترد بموجب مستندات صرف مصدقة حسب الأصول .

## أحكام عامة

المادة ( ٣٢ ) إذا وقع اختلاس أو إهمال أو ضياع في أموال المؤسسة المنقولة أو غير المنقولة فعلى الموظف المسؤول أن يعلم المدير العام فوراً وعلى المدير العام أو من ينيبه القيام بأجراء التحقيق الفوري واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة .

المادة ( ٣٣ ) : لا يصرف الراتب أو الأجر الأخير للموظف أو المستخدم الذي يترك العمل في المؤسسة لأي سبب إلا بعد إبراز شهادة براءة ذمة من أي التزام مالي للمؤسسة

المادة ( ٣٥ ) : تكون السجلات الحسابية والمستندات والتحاويل والنماذج وغيرها مما هو متعلق بالأمور المالية على الأشكال التي يقررها المدير العام .

المادة ( ٣٦ ) : تطبع الإيصالات والنماذج ذات الأرقام المتسلسلة بإشراف لجنة يشكلها المدير العام لمراقبة الطبع والاستلام .

المادة ( ٣٧ ) : لا يجوز أتلاف السجلات والنماذج والمستندات المالية إلا بعد انقضاء مدة خمس سنوات على الأقل وبناء على تتسيب من المدير المالي وموافقة المدير العام بوساطة لجنة يشكلها رئيس المجلس شريطة أن تدون اللجنة المذكورة جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأشياء المتلفة بضبط رسمي .

المادة ( ٣٨ ) : يطبق النظام المالي للدولة في أية أمور لم يرد عليها نص صريح في هذا النظام .

المادة ( ٣٩ ) : إلى أن يتم إصدار نظام للوائح الخاص بالمؤسسة ونظام الانتقال والسفر الخاص بموظفيها تطبق أنظمة اللوائح والانتقال والسفر المعمول بها في الدولة .

## ملحق رقم ٢

### قانون صندوق الزكاة

#### قانون صندوق الزكاة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون صندوق الزكاة لسنة ١٩٨٨) تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات التالية حيثما وردت في القانون المعاني المخصصة لها

أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

الوزير: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

المجالس: مجلس إدارة صندوق الزكاة.

الصندوق: صندوق الزكاة المؤسس بمقتضى هذا القانون.

المادة (٣) ينشأ صندوق يدعى ( صندوق الزكاة ) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

والإداري، وله حق التملك والتعاقد والتقاضي وأن ينيب عنه أمام المحاكم من يراه من

المحامين.

المادة (٤) يدير الصندوق ويرعى شؤونه مجلس إدارة يتألف من :

- الوزير
- الأمين العام للوزارة
- المفتي العام
- مدير عام الصندوق
- مندوب عن وزارة المالية يعينه وزير المالية
- مندوب عن وزارة التنمية الاجتماعية يعينه وزير التنمية الاجتماعية عضواً
- رئيساً
- نائباً للرئيس
- عضواً
- عضواً
- عضواً

• خمسة أعضاء من القطاع الخاص من المهتمين بالشؤون الإسلامية ، يعينهم مجلس الوزراء بتسيب من الوزير وتكون مدة عضويتهم سنتين قابلة للتجديد.

المادة (٥) تتعقد جلسات مجلس إدارة الصندوق بدعوة من الرئيس أو نائبة في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونياً إذا حضره ستة فأكثر من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبة من بينهم، ويتخذ قراراته بإجماع أو أكثرية الحاضرين من.

المادة (٦) تتكون موارد الصندوق من:-

- الزكاة التي يرغب الأفراد المسلمون بتأديتها إليه.
- الهبات والتبرعات.
- الصدقات والأضاحي والندور وصدقة الفطر التي تقدم للصندوق.
- أية موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

ونلاحظ أن الصندوق يحرص على أن تكون موارده من الكسب المشروع ولكن حبذا لو كان هناك مصدر ثابت لدعم الصندوق لأن الزكاة غير إجبارية قانوناً والهبات والتبرعات عامة غير ثابتة فلو كان هناك استثمار لصالح الصندوق لكان الوضع أفضل بكثير.

المادة (٧) يسمح لأي فرد بتنزيل كامل مبلغ الزكاة الذي دفعه للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به.

ونجد أن هذه المادة في القانون فيها تشجيع للأغنياء لإخراج زكاتهم.

المادة (٨) أ- تنفق واردات الصندوق في مصارف الزكاة المقررة وعلى الأخص في

المصارف التالية:-

١. الفقراء والمساكين

٢. طلاب العلم الفقراء .
  ٣. الأيتام والعجزة والمعوقين الفقراء والمؤسسات التي ترعاهم .
  ٤. المرضى والفقراء والمؤسسات التي ترعاهم .
  ٥. الغرباء المحتاجين .
  ٦. نشر الدعوة الإسلامية والعاملين والفقراء فيها .
  ٧. المنكوبين ( من غير معصية ) بسبب سيل أو إفلاس أو حريق أو زلزال أو غير ذلك
  ٨. المجاهدين في سبيل الله .
  ٩. الأعمال اللازمة لإدارة الصندوق على أن لا يتجاوز ما ينفقه على هذه سنوياً ( ١٠% ) من واردات الصندوق .
- ومن الملاحظ أن الصندوق يلتزم بالمصارف الثمانية من حيث أنفاق الواردات .
- ب- للمجلس إنشاء مركز لتأهيل المحتاجين من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- المادة ( ٩ ) تعفى جميع معاملات ودعاوى وأمالك الصندوق من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والطوابع على اختلاف أنواعها.
- وهذه خطوة تسير باتجاه المحافظة على واردات الصندوق وانفاقها فقط على مستحقتها.
- واردات .
- المادة ( ١٠ ) تتولى أجهزة الوزارة أعمال الصندوق وفق أحكام هذا القانون.
- المادة ( ١١ ) أ- تشكل لجان لجمع الزكاة وتوزيعها في مصارف الزكاة وفق أحكام هذا القانون.

ب- يحدد المجلس بتعليمات يصدرها كيفية تشكيل لجان الزكاة ومحاسبتها وأسس عملها وضبط أعمالها والإشراف عليها.

المادة ( ١٢ ) لمجلس الوزارة إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ( ١٣ ) للمجلس أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها بما في ذلك طرق وأسس وشروط صرف الزكاة والإنفاق على الأعمال اللازمة لإدارة الصندوق.

المادة ( ١٤ ) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

تعليمات رقم - ١ - لسنة ١٩٩٠

التعليمات الإدارية والمالية لصندوق الزكاة

صادره عن مجلس إدارة صندوق الزكاة بمقتضى المادتين ( ١١ ) و ( ١٣ ) من قانون صندوق الزكاة رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٨٨.

المادة (١) تسمى هذه التعليمات ( التعليمات الإدارية والمالية لصندوق الزكاة لسنة ١٩٩٠ (٢) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة(٢) يكون للعبارات والكلمات التالية حيثما وردت المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:-

الوزارة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

المجلس: مجلس إدارة صندوق الزكاة.

الرئيس: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

نائب الرئيس: أمين عام وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

الصندوق: صندوق الزكاة.



المدير العام؛ مدير عام صندوق الزكاة.

مدير المكتب؛ مدير مكتب صندوق الزكاة في المحافظة أو اللواء الذي يعينه الرئيس.

لجان الزكاة؛ اللجان المشكلة بمقتضى أحكام هذه التعليمات في المحافظات و الإلويه لجمع الزكاة وتوزيعها.

## الفصل الأول

### مهام المجلس

المادة (٣) يتولى المجلس الأمور التالية:-

١. إقرار الخطط التنفيذية لحث المواطنين على أداء الزكاة وغيرها من التبرعات إلى الصندوق .
- وأجد هنا أن هذه المهمة غير متحققة بالشكل المطلوب؛ لعدم استخدام كل وسائل الإعلان لحث المواطنين على أداء الزكاة .
٢. إقرار الخطة العامة للإنفاق المباشر لصحاب الاستحقاق حسب البنود الواردة في القانون .
٣. الموافقة على إنشاء المؤسسات الخيرية للصندوق ووضع التعليمات اللازمة لإنشائها وإدارتها .
٤. وضع أسس قبول الهبات والتبرعات .
٥. إعطاء التفويض بالتوقيع على حسابات الصندوق وفق ما ورد في هذه التعليمات .
٦. اختيار الخبراء والمستشارين والمحامين ومدققي الحسابات .
٧. تحديد البنوك التي تودع فيها أموال الزكاة على أن يلتزم بأن تكون غير ربوية عند وجودها.

وهذا مما ينفق مع أحكام الشريعة لما فيه من محافظة على عدم تشغيل الزكاة في الأعمال الربوية .

٨. تقدير الأتعاب اللازمة للأشخاص الذين يكلفهم المجلس لخدمة أغراض الصندوق.

٩. وضع القواعد المنظمة لعمل لجان الزكاة.

١٠. وضع القواعد الخاصة بالحوافز والمكافآت التشخيصية للعاملين في جمع الزكاة وتوزيعها.

وقد تكون هذه النقطة حافزاً كبيراً للموظفين على زيادة جهودهم لجمع الزكاة.

١١. إقرار الموازنة التقديرية التي يعد مشروعها المدير العام والتي تبين الواردات المتوقعة وبنود الإنفاق.

## الفصل الثاني

### موارد الصندوق

المادة (٤) تتكون موارد الصندوق من :-

• الزكاة الشرعية وتشمل الزكاة النقدية والعينية التي يدفعها المزكون للصندوق لتنفق على أصحاب الاستحقاق حسبما هو وارد في القانون.

• الهبات والتبرعات التي يقبلها الصندوق وفق الأسس التي يضعها المجلس بما فيها الصدقات التطوعية.

المادة (٥) يجري ضبط موارد الصندوق وفق الأسس المحددة في هذه التعليمات.

ومن الملاحظ أن موارد الصندوق تقتصر على الأموال المتقومة شرعاً فقط.

## الفصل الثالث

### مخصصات المشاريع الخيرية

المادة (٦) يدخر المجلس ما لا يقل عن ( ١٠% ) من مجموع واردات الصندوق السنوية من الزكاة النقدية المدفوعة للصندوق أو لجان الزكاة في حساب خاص باسم مخصصات المشاريع الخيرية الإسلامية.

المادة (٧) للمجلس الإنفاق من المخصصات المنصوص عليها في المادة (٦) لإنشاء مشاريع خيرية تأهيلية إسلامية تعود بالنفع على الفقراء والمحتاجين أو استثمار خبراء من هذه المخصصات في مشاريع اقتصادية تدر دخلاً لينفق على أصحاب الاستحقاق الواردة في القانون .

ونجد أن هاتين المادتين توضحان استثمار جزء من أموال الزكاة، والذي بحث سابقاً تحت عنوان حكم الاستثمار أموال الزكاة

## الفصل الرابع

### السجلات المالية

المادة (٨) لضبط واردات ونفقات الصندوق يتم مسك الدفاتر والسجلات المالية التالية

- سجل تقييد فيه أبواب الإيرادات والإنفاق النقدي.
- سجل المزمكين يقيّد في أسماء المزمكين والمشرطين بحيث يكون لكل مزمك بزكاة مشروطة صفحة خاصة به، تقيّد فيها المبالغ التي تم قبضها أو أنفاقها من زكاته على الوجوده الشرعية الواردة حصراً بالقانون .

- دفتر صندوق يقيّد فيه جميع مستندات القبض والصرف حسب التسلسل
- سجل الرخص والوصولات يقيّد فيه وصولات القبض الصادرة والمرتجعه .

- سجل الزكاة العينية ويبوب حسب المواد الواردة، بحيث تخصص صفحة لكل صنف قيد فيها الوارد والمصروف والرصيد وأسم المزمكي والجهة المصروفه لها .
- سجل الموجودات الثابتة في المديرية .
- سجل الزكاة العام ( الأستاذ ) ترحل إليه أرصدة جميع أنواع الزكاة والارصده النقدية والمصرفية شهرياً، بحيث يفتح لكل حساب صفحة خاصة .
- المادة (٩) أ- يحظر الشطب والحك في السجلات المالية وفي حالة الخطأ يجري التصحيح. بالحبر الأحمر ويوقع الموظف الذي أجري التصحيح بجانبه مع ذكر اسمه واضحاً .
- ونجد أن هذه المادة جاءت بهدف إلى عدم حصول أي تلاعب أو اختلاسات من أموال الزكاة .
- ب- عند أبطال أي وصل مقبوضات أو مستندات إدخالات أو اخراجات يجب الاحتفاظ بجميع النسخ وتدوين كلمة ملغي على جميع النسخ مع توقيع الموظف المختص وذكر اسمه بوضوح .

## الفصل الخامس

### الرقابة والتفتيش

- المادة (١٠) تكون موارد الصندوق ونفقاته خاضعة للمحاسبة الأصولية حسب ما تنص عليه هذه التعليمات .
- المادة (١١) أ- لا يجوز قبض أي مبلغ إلا بموجب وصول المقبوضات الرسمية الصادرة عن إدارة الصندوق .

ب- يتم تسلم الزكاة العينية الواردة إلى الصندوق مباشرة بموجب ضبط تسلم معززاً بسند إدخال ويعطي المزكي شهادة الزكاة العينية المعتمدة .

المادة (١٢) تخضع سجلات الصندوق وحساباته لإجراءات التدقيق من ديوان المحاسبة بالإضافة إلى محاسب قانوني أو مكتب تدقيق حسابات معتمدة يختاره المجلس .

المادة (١٣) يقدم المدير العام بياناً تفصيلياً بالموقف المالي للصندوق إلى المجلس كل ثلاثة أشهر وعند الطلب .

ومن وجود الإجراءات السابقة بضمان دخول كل الأموال الواردة، في حوزة الصندوق .

#### الفصل السادس

#### لجان الزكاة

المادة (١٤) أ- للمدير العام تشكيل لجان الزكاة في المحافظات والألوية بناء على توصية من مدير المكتب .

ب- لا يجوز لأي جهة أو شخص جمع الزكاة إلا من خلال هذه اللجان على أن يتم الجمع بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من الصندوق .

ج- عند صدور كتاب الموافقة على تشكيل لجنة لجمع الزكاة في أي منطقة فعلى اللجنة أن تحتفظ بنسخة من الكتاب في ملف خاص يحوي قانون صندوق الزكاة وكل ما يصدر عن المجلس وإدارة الصندوق من تعليمات وبلاغات لإطلاع أعضاء اللجنة والالتزام بما فيها في جميع أعمال اللجنة .

وهذه المسادة تضمنت عدم ادعاء جمع الزكاة من الناس واطمئنان الناس بنفس الوقت إلى أن زكاتهم قد وصلت إلى مستحقتها .

المادة (١٥) أ- تقوم اللجنة بمسك السجلات والدفاتر التالية:-

١. سجل ندون فيه قرارات اللجنة المالية والإدارية ويتم التوقيع على هذه القرارات من قبل أعضائها حسب الأصول.

٢. مسك دفتر تدور فيه أرقام الوصولات المسلمة لمحاسب اللجنة من قبل إدارة صندوق الزكاة .

٣. مسك دفتر للصندوق تسجل فيه واردات اللجنة ونفقاتها يومياً.

ب- ١. يتم فتح حساب باسم اللجنة بالتنسيق منها، وموافقة المدير العام في أحد البنوك المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق، تودع فيه الأموال المجموعة من قبلها .

٢. يتم السحب من الحساب المذكور في الفقرة (ب) رقم واحد بقرار من اللجنة، ويتم التوقيع على التحويل من رئيس اللجنة والمحاسب للمبالغ التي هي دون ٣٠٠ دينار، ويتوقع ثالث من أحد أعضاء اللجنة لما زاد على ذلك .

المادة (١٦) أ- يتم تسليم الزكاة والتبرعات والهبات والصدقات النقدية بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من إدارة صندوق الزكاة والمسلم إلى اللجنة .

ب- يتم تسليم الزكاة العينية بموجب شهادة الزكاة العينية المعتمدة من إدارة صندوق الزكاة.

وهذا الأجراء فيه إثبات وصول الزكاة إلى مصارفها .

ج- يتم تسجيل الزكوات العينية في سجل خاص يذكر فيه كمية الزكاة العينية المسلمة للجنة وأسم المزكي وعنوانه ورقم كشف البضاعة ( الفاتورة ) الواردة بموجبها تلك الزكاة وتاريخها وتحفظ اللجنة الزكوات العينية بطريقة أمنية لحين الصرف حسب الأصول .

المادة (١٧): أ- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ القرارات بأغلبية الحضور .

- تزود اللجنة إدارة صندوق الزكاة بنسخة من محاضر الاجتماعات والقرارات .
  - تحضر اللجنة وصول مقبوضات وكشوفات الصرف النقدية والعينية لمحاسبتها من قبل إدارة صندوق الزكاة في نهاية كل شهر على الأقل .
  - تحضر اللجنة كافة دفاتر وسجلات لإطلاع محاسبة الصندوق عليها في منتصف ونهاية كل سنة مالية وعند الطلب، وتورد اللجنة المبالغ التي تجمعها يومياً إلى البنك المعتمد .
  - تزود اللجنة النسبة المئوية المقررة لحساب المشاريع لمحاسب الصندوق في نهاية كل شهر .
  - يقدم محاسب اللجنة وأمين صندوقها أو أي عضو يكلف بالجمع الكفالة العدلية المقررة بمقتضى المادة (١٨) من النظام المالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ .
- المادة (١٨) أ- تلتزم اللجنة بأبواب الصرف الواردة حصراً في قانون الزكاة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- يتم صرف المساعدات الشهرية بقرار من اللجنة وعلى ضوء الدراسة الاجتماعية على النماذج المعتمدة من إدارة صندوق الزكاة .
- تعد اللجنة تقريراً سنوياً عن نشاطاتها .
- تعود اللجان إلى إدارة الصندوق في كل ما لم تنص عليه التعليمات .
- المادة (١٩) أ- للجان الزكاة صرف المبالغ التي تجمعها على الأوجه المحددة في المادة ٨ من قانون صندوق الزكاة وفق القواعد التي يقررها المجلس على أن يتم الصرف وفق الطريقة الأصولية المعتمدة من إدارة الصندوق بموجب كشوفات التوزيع المعتمدة من قبل إدارة الصندوق مقابل التوقيع أو البصمة مع شاهد مع تدوين رقم دفتر العائلة أو البطاقة الشخصية

أو أي وثيقة معتمدة لإثبات الشخصية وتزويد إدارة الصندوق بالنسخة الأولى من كشف التوزيع في نهاية كل شهر .

## الفصل السابع

### الصرف

المادة (٢٠) يجري الصرف من موارد الصندوق بموجب مستندات الصرف المعتمدة والموقعة من محاسب الصندوق والمدير العام بقرار أو مستند صرف .

المادة (٢١) تصرف المساعدات الطارئة لمرة واحدة فقط ولا تصرف مره أخرى لنفس الشخصية إلا بعد مرور مده لا تقل عن ثلاثة أشهر حسب الترتيب التالي:-

المبالغ التي لا يتجاوز ٥٠ خمسين ديناراً بقرار من المدير العام .

المبالغ التي تزيد عن ٥٠ خمسين ديناراً ولا تتجاوز ٢٠٠ مائتي ديناراً بقرار من رئيس المجلس .

المبالغ التي تزيد عن ١٠٠ مائتي ديناراً فما فوق بقرار المجلس بناء من رئيس المجلس

المبالغ التي تزيد عن ٢٠٠ مائتي ديناراً فما فوق بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الرئيس .

ونجد أن هذه المبالغ المصروفة غير كافية كئلبية الحاجات الأساسية كالمستحقين، وقد يكون السبب وراء ذلك خفض موارد الصندوق وكثرة الفقراء والمحتاجين .

المادة (٢٢) يجري تخصيص المساعدات الشهرية بعد إجراء دراسات اجتماعية ميدانيا للمستحقين وبتنسيب من لجنة يشكلها المدير العام وفق التعليمات التي يضعها المجلس وضمن

إمكانات الصندوق على النحو التالي:-

بقرار من المدير العام في المبالغ التي لا تزيد عن ٢٠ عشرين ديناراً.



بقرار من نائب الرئيس في المبالغ التي لا تزيد عن ٤٠ ديناراً بتسيب من المدير العام .

بقرار من الرئيس في المبالغ التي لا تزيد عن ٦٠ ديناراً بتسيب من المدير .

بقرار من المجلس فيما زاد عن ذلك .

المادة (٢٣) تعتبر قيمة الزكوات العينية أساساً لصرفها وفق الأسس المبينة في المادة ٢٢ من هذه التعليمات .

المادة (٢٤) يجري صرف المساعدات الشهرية بعد إجراء دراسة اجتماعية ميدانية لطالب المساعدة وفق الأسس التالية:-

تعبئة النموذج المعتمد من الصندوق بعد الكشف الحسي والزيارة الميدانية على أن يرفق بالنموذج الوثائق التالية:-

صورة عن دفتر العائلة.

صورة عن شهادة الوفاة أن وجدت.

شهادة من مدير الأيتام في المنطقة تثبت عدم وجود أي رصيد وراثي للأيتام لديهم.

شهادة من مدير التنمية الاجتماعية تثبت عدم تلقي الأسرة مساعدة منهم.

شهادة من مدير مالية المنطقة تثبت عدم حصول المطالب على مساعدة منها.

تجري إعادة الدراسة الاجتماعية للتحقق من استمرارية الحاجة للمساعدة بعد مضي سنة من الصرف إلا بعد ورود الدراسة الجديدة.

المادة (٢٥) يتم أنفاق ما تجمعه لجان الزكاة بقرار من اللجنة بإجماع أعضائها أو أغلبية

الأعضاء المطلقة وحسب الدراسات الاجتماعية والوثائق الثبوتية اللازمة على أن لا تزيد

المبالغ الشهرية التي تدفع عن خمسين ديناراً للأسرة الواحدة والمبالغ التي تدفع مره واحدة عن

مائة دينار للحالة الواحدة وتنسب اللجنة إلى إدارة الصندوق لأخذ موافقة المجلس في حالة الزيادة على ذلك.

المادة (٢٩) أ- يجوز للمزكي اقتراح مصارف معينة من جهات الاستحقاق المنصوص عليها في القانون لتوزيع زكاته عليها.

يقوم الصندوق بقرار من الرئيس أو المدير العام أن يصرف الزكاة مباشرة لهذه المصارف أو يقوم الرئيس أو المدير العام بتوكيل المزكي بالصرف عن طريق سلفة مؤقتة له يتم تسديدها أولاً بأول ولا يجوز صرف سلفة جديدة إلا بعد تسديد السلفة السابقة حسب الأصول.

المادة (٢٧) للمدير العام صرف سلفة - بأسم محاسب الصندوق - للأنفاق منها على المساعدات الطارئة تسدد حسب الأصول ولا تصرف سلفة جديدة إلا بعد تسديد السلفة السابقة. المادة (٢٨) للرئيس أو من يفوضه صرف نفقات بأسم محاسب الصندوق لتغطية النفقات والمصارف اللازمة لإدارة الصندوق تسدد في نهاية كل سنة.

المادة (٢٩) لا يجوز أن تزيد نفقات الصندوق عن وارداته الفعلية مخصوصاً منها مخصصات المشاريع الخيرية الإسلامية.

## الفصل الثامن

### الميزانية

المادة (٣٠) تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة ميلادية وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من نفس السنة.

المادة (٣١) تقدم إدارة الصندوق الميزانية التي تعدها إلى المجلس مدعومة بتقرير من مكتب تدقيق الحسابات المعتمد خلال مده لا تتجاوز شهر آذار من العام الذي يلي للمصادقة عليها وأقرار نشرها.

## الفصل التاسع

### أحكام عامة

المادة (٣٢) يجب توريد وأردأت الصندوق النقدية يوميا إلى البنك المعتمد.  
المادة (٣٣) يجب حفظ المواد العينية الواردة إلى الصندوق في مكان أمين منظمة حسب صنفها ونوعها.

المادة (٣٤) يجب على قابضي أموال الزكاة العينية والنقدية تقديم الكفالة المالية المنصوص عليها في نظام كفالات الموظفين رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨م المعمول به.

المادة (٣٥) يجوز للرئيس شطب أي نقص أو خسارة في المواد العينية واللوازم العائدة للصندوق التي تتجاوز قيمتها مائة دينار بناءً على تنسيب لجنة مكونة من المدير العام ومساعد المدير العام وعضو يختاره الرئيس من موظفي الصندوق شريطة أن لا يكون النقص بسبب إهمال أو تقصير أو اختلاس.

المادة (٣٦) يجوز للرئيس شطب أي نقص أو خسارة في المواد العينية واللوازم العائدة للصندوق بشرط أن لا تتجاوز قيمتها مائة دينار بناءً على تنسيب من المدير العام شريطة أن لا يكون النقص أو الخسارة بسبب إهمال أو تقصير أو اختلاس.

المادة (٣٧) للرئيس صرف المكافآت للعاملين في صندوق الزكاة بنسبة لا تتجاوز ٣% من قيمة ما يقومون بجمعة وتوريده على أن يكون الجمع خارج أوقات الدوام الرسمي من مزكين جدد تقدموا عن طريقهم ولمرة واحدة .

وفي حق الأمر تحضيراً للموظفين وحفاظاً على أموال الزكاة بنفس الوقت .

المادة (٣٨) يجوز للصندوق واللجان والتابعة له قبول الأضاحي والنذور وصدقة الفطر وتوزيعها ضمن الشروط الشرعية.

المادة (٣٩) يجب تنظيم حساب مطابقة الأرصدة في البنوك في نهاية كل شهر.

المادة (٤٠) إذا طرأت أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات أو عند الاختلاف على تفسير أي بند من بنودها فتعرض على المجلس اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٦

تعليمات لجان الزكاة صادرة عن مجلس الصندوق بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ١١ من

قانون صندوق الزكاة رقم (٨) لسنة ١٩٨٨م

المادة (١) تسمى هذه التعليمات ( تعليمات لجان الزكاة لسنة ١٩٩٦م) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل على خلاف ذلك:

الوزارة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

المجلس: مجلس إدارة صندوق الزكاة.

الصندوق: صندوق الزكاة المنشأ بمقتضى القانون (٨) لسنة ١٩٨٨.

الرئيس: رئيس مجلس إدارة الصندوق - وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

المدير العام: مدير عام صندوق الزكاة.

مدير المكتب: مدير مكتب الصندوق في المحافظة أو اللواء.

اللجنة: أي لجنة زكاة مشكلة بمقتضى أحكام هذه التعليمات لجمع الزكاة وتوزيعها.

المادة (٣) أ- تشكل لجنة زكاة أو أكثر في كل محافظة أو لواء تتولى جمع الزكاة وتوزيعها

في مصارف الزكاة وفق أحكام قانون صندوق الزكاة رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ والأنظمة

والتعليمات الصادرة بموجبها.

لا يجوز لأي جهة أو شخص جمع الزكاة وتوزيعها إلا من خلال أعضاء لجان الزكاة المشكلة رسمياً وفق أحكام هذه التعليمات وبموجب وصول مقبوضات رسمية معتمدة من الصندوق حسب الأصول، على أن يبرز عضو اللجنة بطاقة العضوية والتصريح الصادرين عن الصندوق.

تشكل لجنة الزكاة بقرار من المدير العام وتوجيه مدير المكتب بعد التنسيق مع الحاكم الإداري على أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة مع رئيسها عن سبعة أشخاص ولا يزيد على خمسة عشر شخصاً يختار المدير العام من بينهم رئيساً للجنة ونائباً له وأميناً للصندوق ومقرراً ويكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية أعضائها المطلقة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبة في حال غيابه وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة إذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

يراعي في تشكيل لجان الزكاة التمثيل الموسع للفعاليات الشعبية وأن لا يشترك في عضوية اللجنة الأقارب حتى الدرجة الرابعة، ولا يجوز للشخص الاشتراك في أكثر من لجنة زكاة. مدة العضوية في لجنة الزكاة سنتان قابلة للتجديد لمدة سنة أو سنتين بقرار من المدير العام بناءً على توصية مدير المكتب وللرئيس أو للمدير العام حل اللجنة أو إعفاء أي من أعضائها إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك.

المادة (٤) شروط العضوية في لجان الزكاة:-

- أن يكون أردني الجنسية.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك والسمعة غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق العامة.

- أن يكون من أبناء المحافظة أو اللواء أو منطقة عمل اللجنة.

- أن يتقن القراءة والكتابة.

المادة (٥) يقدم أمين الصندوق أو أي عضو يكلف بالتوقيع على التحاويل المالية كفالة عدليه بقيمة ١٠٠٠ ألف دينار، ويجوز الإعفاء من تقديم الكفالة بقرار من مجلس الإدارة في حالات خاصة بتتسيب من المدير العام.

المادة (٦) أ- تسلم اللجنة عند تشكيلها ملفاً يتضمن قانون صندوق الزكاة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، على أن يوقع أعضاء اللجنة إقراراً خطياً يتضمن إطلاعهم على محتويات هذا الملف.

ب- يلتزم العضو بإبلاغ إدارة الصندوق من أية مخالفة يطلع عليها وبعكس ذلك يعتبر شريكاً في المسؤولية من هذه المخالفة.

المادة (٧) لا يجوز للجنة تلقي المساعدات العينية أو النقدية من خارج المملكة مباشرة إلا بعد موافقة المدير العام الخطية.

المادة (٨) تمسك اللجنة السجلات والدفاتر التالية على أن يتم حفظها في مكان آمن بمقر اللجنة بإطلاع جميع أعضائها.

- سجل تدون فيه محاضر اجتماعات اللجنة والقرارات المالية والإدارية المتخذة على أن توقي هذه المحاضر والقرارات من الأعضاء حسب الأصول ويجري تصديقها أولاً من مدير المكتب.

- سجل تدون فيه أرقام وصول المقبوضات المعتمدة من الصندوق المسلمة لها، على أن تسلّم هذه الوصول للأعضاء المعتمدين لجمع الزكاة مقابل توقيعهم على الاستلام في هذا السجل. دفتر صندوق فيه وأردأت اللجنة ونفقاتها.

- سجل الزكاة العينية تدون فيه الزكوات العينية بحيث يخصص صفحة لكل صنف.

دفاتر مستندات إدخال وأخراج الزكوات العينية.

أي سجلات مالية أو إدارية أخرى يقرر المدير العام مسكها.

المادة (٩) أ- يتم فتح حساب بأسم اللجنة في البنوك غير الربوية بقرار من المدير العام بناء على تنسيب من مدير المكتب.

تودع في هذه الحساب جميع المبالغ النقدية التي تجمعها اللجنة سواء أكانت زكوات أو تبرعات وبحظر على أمين الصندوق وجميع أعضاء اللجنة بما فيهم رئيسها ونائبة الاحتفاظ بأي مبالغ نقدية إلا أنه يجوز صرف سلفة باسم أمين الصندوق لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً لتغطية النفقات الطارئة والمستعجلة على أن تسدد حسب الأصول.

يتم الصرف بناء على قرارات من اللجنة وتوقع التحويل المالية بعد تعزيزها بمستندات صرف معتمدة من الصندوق من رئيس اللجنة أو نائبة في حال غياب رئيس اللجنة وأمين الصندوق إذا كانت المبالغ لا تتجاوز ١٠٠ مائة دينار، أما إذا زادت على ذلك يضاف توقيع أحد أعضاء اللجنة يتم اختياره بقرار من اللجنة.

المادة (١٠) أ- تخضع جميع سجلات وقيود لجنة الزكاة للتدقيق من إدارة الصندوق وديوان المحاسبة وأي مكتب تدقيق حسابات ويعتمده المجلس،

تتولى إدارة الصندوق تدقيق سجلات وقيود اللجنة مره كل ثلاثة اشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة.

تقوم اللجنة بمراجعة صندوق الزكاة لتدقيق قيودها ومطابقتها حسب الأصول المتبعة وتوريد نسبة ١٠% من مجموع وارداتها الصندوق مساهمة في المشاريع الخيرية الإسلامية التي يتولى الصندوق أقامتها لتأهيل الفقراء والمحتاجين بموجب الفقرة ب من المادة (٨) من القانون الصندوق كل ثلاثة اشهر مرة.

المادة (١١) أ- صرف المساعدات الشهرية المتكررة بقرار من اللجنة بعد إجراء دراسة اجتماعية للشخص أو الأسرة المستفيدة حسب النماذج المستمدة من إدارة الصندوق على أن يعاد النظر في هذه الدراسة كل سنة على الأقل.

يتم فتح ملف للمستفيد تحفظ فيه جميع الوثائق و الدراسة الاجتماعية وعنوانه الكامل والمفصل وصورة عن دفتر العائلة أو البطاقة الشخصية مثبتاً عليها الرقم الوطني المعتمد ما أمكن ذلك لا يجوز أن تزيد المساعدة الشهرية على خمسين ديناراً وفي حال الزيادة لا بد من موافقة المجلس .

المادة (١٢) ١- يتم صرف المساعدة الشهرية على النحو التالي:-

للمستفيد مباشرة أو من ينيبه بمقتضى أنابه معتمدة من أعضاء اللجنة. عن طريق أحد البنوك المرخصة في المملكة أو الصندوق التوفير البريدي بحيث يتم فتح حساب له تحول إليه هذه المساعدة أو تحويل مالي يصرف للمستفيد الأول فقط في بداية كل شهر.

٢- يتم صرف المساعدة الطارئة بقرار من اللجنة بعد إجراء دراسة اجتماعية وتقديم أوراق ثبوتية على أن يصرف المبلغ وفق ما نصت عليه الفقرة (أ-ب) من الفقرة (١) من هذه المادة ولا يجوز صرف مساعدة طارئة لنفس الشخص إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل على المساعدة وبحد أعلى لا يتجاوز ١٠٠ مائة دينار للحالة.

٣- وفي حالة الزيادة على المساعدة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة يتم الحصول على موافقة المدير العام.

٤- يتم صرف الزكوات العينية بقرار من اللجنة وبموجب مستندات إخراج توقع من المستفيد شخصياً حسب الأصول مع تدوين اسمه الكامل وعنوانه ورقم دفتر أو البطاقة الشخصية.



المادة (١٣) أ- يحظر على مديري الأوقاف وموظفي الصندوق ورؤساء أقسام الزكاة في

مديريات الأوقاف الاشتراك في عضوية لجان الزكاة

ب- يحظر على مديري الأوقاف وموظفي الصندوق ورؤساء أقسام الزكاة في مديريات

الأوقاف الحصول على المساعدات المالية الطارئة أو الشهرية من اللجان لهم أو لأقاربهم حتى

الدرجة الثانية إلا بموافقة خطية من المدير العام.

المادة (١٤) أ- يحظر على اللجنة صرف المساعدات، العينية، والنقدية، لغابات حزبية أو

انتخابية أو أية غاية أخرى مخالفة تحت طائلة المسؤولية.

ب- تنتهي عضوية أي عضو تقدم لخوض الانتخابات البلدية أو النيابية من لجنة الزكاة سواء

قام بتقديم استقالته الخطية أو لم يقدم.

المادة (١٥) أ- يتم تسلم الزكوات العينية من المزكين شريطة أن تكونصالحة بموجب

محضر تسليم موقع من أغلبية أعضاء اللجنة المطلقة على أن يكون منهم رئيس اللجنة أو نائبة

في حال غيابه وإذا زادت قيمة الزكاة العينية من المزكي للواحد عن ٢٠٠٠ ألفي دينار فيتم

الاستلام بحضور مندوب من الصندوق.

ب- يتم صرف الزكاة العينية بقرار من اللجنة ويتم التسليم للمستفيدين عن طريق لجنة فرعية

تشكلها اللجنة وبحيث يتم التسليم حسب الأصول.

المادة (١٦) لا يجوز للجنة القيام بأي مشاريع تأهيلية إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من المجلس

وتقديم دراسة تفصيلية تبين الحاجة وأمكانية استمرار الأنفاق عليها وأية أمور أخرى يطلبها

المجلس.

المادة (١٧) لا يجوز للجنة استئجار أو إبرام أي عقود أو اتفاقيات من أي جهة أو شخص إلا

بعد أخذ الموافقة الخطية المسبقة من المدير العام.

المادة (١٨) لا يجوز شراء أي لوازم أو أليات أو سيارات أو مبانى أو عقارات إلا بعد أخذ موافقة المجلس على أن تسجل بأسم الصندوق إلا أنه يجوز شراء اللوازم الضرورية لأعمال اللجنة التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ خمسمائة دينار في السنة وبقرار من اللجنة.

المادة (١٩) لا يجوز استخدام أي شخص بدوام كامل أو جزئى لقاء راتب أو إكرامية إلا بعد أخذ موافقة المدير الخطية.

المادة (٢٠) لا يجوز للجنة صرف ما يزيد على ٥% من واردات اللجنة سنوياً على الأعمال اللازمة للجنة وفي جميع الأحوال يجب أخذ الموافقة الخطية المسبقة على الصرف من المدير العام.

المادة (٢١) لا يجوز للجنة أقامه أي معارض أو بازارات أو الاشتراك بها إلا بموافقة مسبقة من المدير العام.

المادة (٢٢) إذا تبين وجود مخالفات مالية أو إدارية في أعمال وقيود اللجنة فيتم الطلب من اللجنة تصويب المخالفة خلال مده أقصاها أسبوعان وإذا كان يترتب على المخالفة مسألة جزائية كالتزوير أو الاختلاس أو غيره فيتم إبلاغ رئيس المجلس لأحالة الأمر إلى معالي وزير المالية لأجراء اللازم.

المادة (٢٣) تلغى أحكام الفصل السادس من التعليمات الإدارية والمالية لصندوق الزكاة رقم (١) لسنة ١٩٩٠م.

المادة (٢٤) للمدير العام إصداراي بلاغات تتعلق بتنفيذ هذه التعليمات وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذه التعليمات.

المادة (٢٥) يتم الالتزام بأحكام النظام المالي رقم (٣) لسنة (١٩٩٤) والتعليمات الصادره بموجبة في الحالات التي لم ينص عليها في هذه التعليمات.

المادة (٢٦) تصوب أوضاع جميع لجان الزكاة المشكلة قبل صدور هذه التعليمات بما يتفق وأحكام هذه التعليمات خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بها.

المادة (٢٧) إذا طرأت أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات فتعرض على الرئيس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### ملحق رقم ٣

قانون صندوق المعونة الوطنية

قانون رقم (٣٦) لسنة (١٩٨٦)

قانون صندوق المعونة الوطنية

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون صندوق المعونة الوطنية لسنة ١٩٨٦) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:  
الوزارة: وزارة التنمية الاجتماعية.  
الوزير: وزير التنمية الاجتماعية.

الصندوق: صندوق المعونة الوطنية المؤسس بمقتضى هذا القانون.

المجالس: مجالس إدارة الصندوق.

المادة (٣):

أ-يؤسس في المملكة بمقتضى أحكام هذا القانون صندوق يسمى (صندوق المعونة الوطنية) يتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي ، والإداري ، وله بهذه الصفة الحق في تملك الأموال المنقولة ، وغير المنقولة ، والتصرف بها بجميع أوجه وأنواع التصرف ، وله في سبيل تحقيق غاياته وأهدافه القيام بسائر الأعمال القانونية بما في ذلك إبرام العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المنوطة به بمقتضى هذا القانون ، وأن يفاضى أمام المحاكم وأن ينيب عنه النائب العام أو أي محام يوكله لهذه الغاية.

ب-يرتبط الصندوق بالوزير ويكون مركزه الرئيسي في عمان ويحق له فتح فروع أخرى في سائر أنحاء المملكة بقرار من المجالس.

المادة (٤): أ-يكون للصندوق مجالس إدارة يتم تشكيله على النحو التالي:

١-الوزير: رئيساً.

٢-مدير عام الصندوق: عضواً ونائباً للرئيس.

٣-ممثل عن وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: عضواً.

٤-ممثل وزارة الصحة: عضواً.

٥-ممثل عن دائرة الموازنة العامة: عضواً.

٦-ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي: عضواً.

٧-ممثل عن التدريب المهني: عضواً.

٨-ممثل عن مؤسسة نور الحسين: عضواً.

٩-ممثل عن صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي: عضواً.

١٠-ممثل عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية: عضواً.

١١-ثلاثة ممثلين عن القطاع الخاص يتم تعيينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد

بقرار من مجالس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

ب-يعين الأعضاء المنصوص عليهم في البنود (٣-١٠) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من

الوزير المختص ، أو رئيس أي من تلك الجهات حسب مقتضى الحال.

المادة (٥): أ-يعقد المجالس اجتماعات بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة كل

شهرين على الأقل ، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون أي اجتماع يعقده المجالس قانوناً

بحضور اكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ، ويتخذ قراراته باجماع

أو أكثرية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه.

ب- يعين الوزير من بين موظفي الصندوق أمين سر المجالس يكون مسؤولاً عن إعداد جدول أعمال المجلس ، وتدوين محاضر اجتماعه ، وقراراته ومراسلاته وحفظ القيود والملفات الخاصة به.

المادة (٦): تتكون الموارد المالية للصندوق من المصادر التالية:

- ١- المخصصات المرصودة له في قانون الموازنة العامة.
- ٢- الأموال التي يتم تحصيلها بمقتضى قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية المعمول به.
- ٣- ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة للصندوق ووارداته من استثمارها.
- ٤- التبرعات والهبات والوصايا التي تقدمها أي جهة رسمية أو أهلية داخل المملكة بموافقة المجالس.

المادة (٩): يعين المدير العام للصندوق ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهى خدماته

بقرار مجالس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة (١٠): يتولى المدير المهام والصلاحيات التالي:

- ١- تنفيذ السياسة العامة للصندوق التي يصدرها المجالس.
- ٢- الإشراف على الموظفين والمستخدمين العاملين في الصندوق.
- ٣- إعداد مشروع الموازنة التقديرية للصندوق وعرضها على المجالس.
- ٤- إعداد مشروع ميزانية الصندوق وحساباته الختامية للسنة المنتهية وعرضها على المجالس.
- ٥- أية صلاحيات أخرى يفوضها المجالس أو تناط به بموجب الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة (١١): تتولى أجهزة الوزارة القيام بأعمال الصندوق وللوزير أن ينتدب من يراه مناسباً من موظفي الوزارة لذلك الغرض.

المادة (١٢): أ- تعتبر أموال الصندوق العامة وتطبق عليها احكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به، وتحقيقاً لأغراض هذه الفقرة يمارس المدير العام صلاحيات الحاكم الإداري فيما يتعلق بالاستحقاقات الثابتة، كما يمارس المجالس صلاحيات لجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في هذا القانون.

ب- تعفى معاملات ودعاوى واملاك الصندوق وأمواله و وارداته من الضرائب والرسوم الحكومية والسبلدية والطابع على اختلاف أنواعها. وأعفاء معدات الصندوق يساهم في المحافظة على أموال الصندوق والاستفادة منها لصالح الفقراء.

المادة (١٣): لمجالس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (١٤): يلغى أي قانون أو تشريع آخر تتعارض أحكامه مع هذا القانون.

المادة (١٥): رئيس الوزراء و الوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

\* يضاف مبلغ (٩٠٦٩٣٨) دينار من ضمن ميزانية الصندوق كون مخصصات حزمة الأمان

لعام ١٩٩٩، و البالغة (٣,١) مليون دينار لم تغط الكلفة الاجمالية السنوية.



محضر رقم (ع)

الأخوة المقترضين

يرجى قراءة الصفحتين التاليتين بعناية :

## معايير التأهيل للحصول على القرض الجماعي

### ١. معايير تأهيل الشركاء :

- ٤ أن يكون الشركاء أردنيين الجنسية .
- ٤ أن يكون ثلثا الشركاء عاطلين عن العمل على الأقل .
- ٤ أن لا يكون لأغلبية الشركاء مشاريع قائمة أو أعمال خاصة تدر عليهم دخلاً معقولاً .
- ٤ أن تتوفر في بعض الشركاء القدرة والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع .
- ٤ أن يتفرغ أغلبية الشركاء للعمل في المشروع .
- ٤ أن لا يكون الشركاء مستفيدين من قروض الصندوق أو من قروض المؤسسات الوسيطة التي يعتمد عليها الصندوق .
- ٤ أن لا يقل عمر الكاويل عن ( 18 ) عاماً وأن لا يزيد عن ( 55 ) عاماً .
- ٤ تعطى الأولوية لمناطق المناطيق التي يكثر فيها الفقر والبطالة .

### ٢. معايير تأهيل المشروع :

- ٤ أن يكون مشروعاً إنتاجياً مجدداً في المجالات الصناعية أو الحرفية أو الخدمية أو السياحية ، وذو بعد اجتماعي واقتصادي على المجتمع المحلي العنوي إقامته فيه ، وأن يوفر المشروع الدخل وفرص العمل على مدار العام .
- ٤ أن يسجل المشروع كشركة تضمن بصورة رسمية ( على أن لا تكون لمرة واحدة ) على أن تتوفر كافة الاحتياجات التي لا تزول بحدوث الصلحة .
- ٤ أن تلتزم الشركة بمتك دوائر وسجلات محاسبية حسب الأصول .
- ٤ تعطى الأولوية :
  - ✓ للمشاريع الريادية .
  - ✓ للمشاريع في المناطق الأكثر فقراً وبطالة .
  - ✓ للمشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية المتجددة ومنها البشرية .

### ٣. الوثائق المطلوبة :

#### أ- قبل الحصول على الموافقة المبدئية :

١. استكمال نموذج الإستلام من الجهات الرسمية المذكورة فيه حسب الأصول (النموذج من الصندوق).
٢. إثبات شخصية ساري المفعول للمقترض والكفيل (دفتر العائلة أو ٨وية الأحوال المدنية أو جواز السفر )
٣. تقديم شهادات الخبرة أو المؤهل العلمي مصدقة حسب الأصول .
٤. سنك التسجيل للعقار ( قوائم ) حسب المعلومات في البند ( ١/٣ ) من الضمانات .
٥. عروض أسعار من موردين مختصين على أن لا يقل عن عرضين للمواد التي يحتاجها المقترض .
٦. إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية (النموذج من الصندوق).
٧. تحفة نموذج الإفراج والتعهد ( النموذج من الصندوق )
٨. تحفة نموذج الحصول على قرض ( النموذج من الصندوق )

#### ب- بعد الحصول على الموافقة المبدئية :

١. عقد الإيجار مصدق حسب الأصول من الجهة المختصة .
٢. رخصة مهنة سارية المفعول مصدقة حسب الأصول .
٣. شهادة التسجيل لدى وزارة الصناعة والتجارة و إشهارها .



## شروط التمويل :

سقف التمويل : ( 15000 ) \* خمسة عشر ألف دينار \* كحد أقصى لكل شريك وبما لا يزيد على مائة ألف دينار للمشروع الواحد كحد أعلى .

طريقة التمويل : يمكن الاقتراض وفقاً لما يلي :

{ المرابحة الإسلامية .  
الفائدة البسيطة المتناقصة .  
9 % سنوياً

طريقة الصرف : يتم الصرف مباشرة للموردين بعد أن يقوموا بتسليم الأجهزة والمعدات أو تقديم الخدمات المتفق عليها للمقترضين .  
يتحمل الشركاء مصاريف التأسيس ( مثل : الإيجار ، توصيل الماء والكهرباء والتلفون ورسوم الترخيص المطلوبة..... الخ ) .

طريقة السداد : يحدد السقف الأعلى لفترة سداد القرض كما يلي :

• مهلة الدفع : سنة واحدة .

• مدة السداد : ست سنوات

ويتم تحديد مهلة الدفع ومدة سداد القرض لكل مشروع على حده ضمن السقف المذكور أعلاه وذلك حسب نوع وطبيعة المشروع وعلى أقساط شهرية .

## الضمانات المطلوبة :

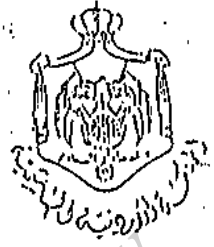
1. شبكات بنكية بقيمة القرض .
2. رهن المشروع وموجوداته .
3. بالإضافة إلى ما ورد في البند (1) و البند (2) ، يطلب من المقترضين أحد أو كل الضمانات التالية ويمكن توفير الضمانات للقرض من أحد المقترضين أو من جميعهم :
- أ. رهن عقاري لأرض أو بناء (على أن لا يكون سكن المقترض أو الكفيل) بحيث تغطي (60%) من قيمة القرض وتقبل الرهونات من الدرجة الأولى فقط ولا تقبل الأراضي المشاع لأكثر من أربعة شركاء ويتم التخمين عن طريق دائرة الأراضي والمساحة .
- ب. كفالة بنكية تغطي قيمة ومدة القرض .

ملاحظة :

يمكن تمويل تطوير المشاريع ( الريادية ) القائمة التي تطبق عليها معايير المشاريع الجماعية بسقف

أعلى ( 50000 ) \* خمسون ألف دينار \* يوجه التمويل "جوهرياً" للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي

ويتميز الخدمية العالية والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة والمنطقة المحيطة بها .



# وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السورية

## صندوق الزكاة

### نموذج دراسة اجتماعية ميدانية

الباحث الاجتماعي / .....  
رقم كتاب التكليف / .....  
تاريخه / / / ٢٠١٩ م  
رقم الملف / .....  
تاريخ الزيارة / .....  
غرض الدراسة / .....

نوع الفئة

عاجز

أيتام

فقير

مملوك

.....

أولاً : المعلومات الأساسية :-

سنة	شهر	يوم	تاريخ الميلاد	العائلة	الجد	الاب	الاسم الاول	مترقب الاسرة

ج - الجنسية : ..... بموجب : ..... رقم : ..... صادر في : .....  
 د - العنوان بالتفصيل : محافظة / ..... لواء / ..... مدينة / .....  
 شارع ..... اقرب مكان للاستدلال على الاسرة / ..... اقرب هاتف / .....

ثانياً : تفاصيل تكوين الاسرة :-

المقيمة في المسكن بما فيها طالب الزكاة وبيان حول وجود افراد من مراكز اصلاحية او مراكز تدريب مهني او تأديبي، والافراد التي تعيهم الاسرة من غير افرادها.

الرقم الوطني	التحصيل	العمل	الحالسة			صلاة القرابة	تاريخ الميلاد	الاسم	
			الصحية	التأهيلية	الاجتماعية				
									١
									٢
									٣
									٤
									٥
									٦
									٧
									٨
									٩
									١٠
									١١
									١٢

في حالة دراسات اليتام/الارامل :

اسم الوالد : ..... تاريخ الميلاد : ..... تاريخ الوفاة : .....  
 سبب الوفاة : ..... عمله قبل الوفاة : .....  
 ملاحظات : .....

ثالثاً : ووصف المسكن :

نوع البناء : عدد الغرف : وضع السكن بشكل عام :  
عدد المقيمين في المنزل : والمسكن اجرة  ملك  بدون مقابل  اسم صاحب الملك :  
نوعية الايجار : ( ) نوع الاجرة  شهري  سنوي  اخرى  
ملاحظات اخرى وهل يتوفر لدى الأسرة الادوات المنزلية الكمالية؟  تلفزيون  ثلاجة  غسالة  فيديو  
 تكييف  سخان ماء شمسي  فرن غاز .. الخ.

رابعاً : الوضع الاقتصادي :-

هل تحمل الأسرة بطاقة مؤن (لاجئين، تازحين)؟

الرقم	الدخل الشهري ومصادره	فلس	دينار	المصاريف الشهرية	فلس	دينار
١	من اعمال طالب الزكاة			ايجار المسكن		
٢	من اعمال افراد الاسرة			الغذاء		
٣	من عائدات التقاعد والضمان الاجتماعي			الكساء		
٤	من الاراضي والمقارات والزراعة والاشغال			ماء كهرباء، غاز، كان		
٥	من صندوق المعونة الوطنية			نفقات علاج		
٦	من صندوق الزكاة			نفقات تدخين		
٧	من لجان الزكاة			نفقات اخرى (الذكريات)		
٨	من مصادر اخرى (الذكريات)			مجموع المصاريف الشهرية		
	مجموع الدخل الشهري الثابت					

سأ ملاحظات البحث الاجتماعي :

نوع المساعدة المطلوبة :  مساعدة شهرية متكررة  مساعدة طارئة  مساعدة دراسية  مساعدة لعلاج  
مدة المساعدة المطلوبة :  الشفاء من العرض  انتهاء الدراسة/اجمالي المدة المتوقعة المطلوبة ( )  
كيفية تقديم المساعدة :  نقداً  عيناً  باليد  بالواسطة الاخرى.  
كيفية معالجة الفقر والحاجة :  المساعدة النقدية او العينية  الاتفاق على تعليم احد الابناء  تشغيل وتأمين احد افراد الاسرة.  
مصادر المعلومات :  الاوراق البروقية المقدمة  زيارة مكان العمل  الزيارة الميدانية  الاستمارة بادل الثقة من الجوارين.  
في حالة طلب الاسرة لمشروع تكميلي : هل تتوفر لدى الاسرة متطلبات إقامة ذلك المشروع بما يتناسب مع البيئة المحيطة بها؟  
سأ : نوعية الباحث الاجتماعي :

شباب

## الفهارس

### فهرس الايات

أول الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
واذ قال ربك للملائكة	البقرة	من آية ٣٠	٤٣-٤٨
وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة	البقرة	من آية ٤٣	٣٦
واحل الله البيع	البقرة	من آية ٢٧٥	١١١ ، ٩٥ ، ٥٤ ١٥٩ ،
يحق الله الربا	البقرة	من آية ٢٧٦	٢٢
يا ايها الذين امنوا اتقوا الله	البقرة	من آية ٢٧٨	١٦١ ، ٢٤
قال ربي هب لي من لدنك	آل عمران	من آية ٣٨	١٧٢
يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا الربا	آل عمران	من آية ١٣٠	١٦١
ولا يحسبن الذين يبخلون	آل عمران	من آية ١٨٠	٢٣
ولو كنت فضا غليظ القلب	آل عمران	من آية ١٩٥	٤٩
يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم	النساء	من آية ٢٩	١١١
وتعاونوا على البر والتقوى	المائدة	من آية ٢	٣٥ ، ٤٥ ، ٥٠
كلوا واشربوا ولا تسرفوا	الاعراف	من آية ٣١	٢٢
والذين يكتزون الذهب والفضة	التوبة	من آية ٣٤	٤٠ ، ٢٣
وفي سبيل الله	التوبة	من آية ٦٠	١٢٥
وقل اعملوا فسيرى الله عملكم	التوبة	من آية ١٠٥	٤٩
هو الذي انشأكم من الارض	هود	من آية ٦١	٤١ ، ٣٥
وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة	القصاص	من آية ٧٧	٤٩
إنا عرضنا الامانة	الاحزاب	من آية ٧٢	٤٣
اعملوا آل داود شكرا	سبا	من آية ١٣	٤٥
هو الذي جعل لكم الارض مهذا	الزخرف	من آية ١٠	٤٤
فإذا قضيت الصلاة فانتشروا	الجمعة	من آية ١٠	٣٦
فإن ارضعن لكم	الطلاق	من آية ٦	١٠٦
هو الذي جعل لكم الارض ذلولا	الملك	من آية ١٥	٤٣ ، ٣٤
وأخرون يضربون في الارض	المزمل	من آية ٢٠	٣٤

## فهرس الاحاديث

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
٥١	الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة	١
١٥٩	" الذهب بالذهب والفضة بالفضة	٢
٩٥	إذا اختلف الجنسان فبيعوا	٣
١٣٠	خرج ثلاثة يمشون	٤
٩٦	لا تبع ما ليس عندك	٥
٥٢ ، ٢٥	لا ضرر ولا ضرار	٦
٥٢ ، ٣٩	لا يبيع بعضكم على بيع بعض	٧
٢٤	لا يحتكر إلا خاطيء	٨
٥١	لا يحل لأمرىء باع	٩
٣٦	ما اكل احد طعام	١٠
٢٣	ما من مسلم يغرس	١١
٣٦	من باع دارا	١٢
١٢٧ ، ١٢٥	من استطاع منكم أن ينفع	١٣
٣٨	من كان له فضل ارض	١٤
١٢٢	هو لها صدقة ولنا هدية	١٥

## فهرس الاشكال

الصفحة	رقم الشكل
٥٦	شكل رقم ١
٥٧	شكل رقم ٢
٦٨	شكل رقم ٣
٧٤	شكل رقم ٤
٧١	شكل رقم ٥
٧٢	شكل رقم ٦
٧٧	شكل رقم ٧
١٥٠	شكل رقم ٨
١٥٠	شكل رقم ٩

فهرس الجدول

الصفحة	رقم الجدول
٦٦	جدول رقم ١-١
٦٩	جدول رقم ١-٢
٧٩	جدول رقم ١-٣
٨١	جدول رقم ١-٤
٨٣	جدول رقم ١-٥
٨٥	جدول رقم ١-٦
٨٦	جدول رقم ١-٧
٩٠	جدول رقم ١-٨
٩١	جدول رقم ١-٩
١١٦	جدول رقم ٢-١
١١٧	جدول رقم ٢-٢
١١٨	جدول رقم ٢-٣
١١٩	جدول رقم ٢-٤
١٢٠	جدول رقم ٢-٥



١٤٥	جدول رقم ٣-١
١٤٦	جدول رقم ٣-٢
١٤٧	جدول رقم ٣-٣
١٤٨	جدول رقم ٣-٤
١٥١	جدول رقم ٣-٥
١٥٢	جدول رقم ٣-٦
١٥٥	جدول رقم ٣-٧
١٥٦	جدول رقم ٣-٨
١٥٧	جدول رقم ٣-٩
١٦٧	جدول رقم ٤-١
١٦٨	جدول رقم ٤-٢
١٦٩	جدول رقم ٤-٣

## فهرس المراجع

### كتب التفسير :

- ١- البغوي ، أبو محمد حسين الفراء الشافعي ، تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل ، تحقيق خالد عبد الرحمن ( د. ط ) دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت).
- ٢- رضا ، محمد رشيد ، تفسير المنار ، ط٣ . ( د. ) ، ١٩٩٧ م .
- ٣- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن احمد الانصاري ، الجامع لأحكام القرآن ( د. ط ) مؤسسة مناهل العرفان ، مكتبة الغزالي ( د.م ) ( د.ت ) .
- ٤- ابن كثير ، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي ، تفسير القرآن العظيم ( د.ط ) دار المعرفة - بيروت ١٩٦٩ م .

### كتب الحديث الشريف

- ٥- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ، صحيح البخاري ، تحقيق قاسم الرفاعي ، دار الارقم ، بيروت ( د.ت ) .
- ٦- بدر الدين حنطين ، موسوعة كتب السنة وشروحها ، ط(٢) دار سحنون ، تونس ١٩٩٢ م .
- ٧- ابن حجر ، الإمام الحافظ احمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ( د.ط ) تحقيق واشرف الشيخ عبد العزيز بن باز ، إدارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد السعودية ( د.ت ) .
- ٨- ابن حنبل ، احمد بن حنبل بن هلال بن اسد الذهلي الشيباني ، مسند احمد ، تحقيق احمد شاكر ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، ( د.ط ) ، ( د.ت ) .
- ٩- الرازي ، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ( د.ط ) مكتبة لبنان ، ( د.ت ) .
- ١٠- الزبيدي ، زين الدين عبد اللطيف ، تحقيق ابراهيم بركة ، مختصر البخاري التجريد الصريح لأحاديث الصحيح ، ط (١) ، دار النفائس ١٩٨٥ م .
- ١١- السيوطي ، جلال الدين ، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، ( د.ط ) ، ( د.ت ) .
- ١٢- ابن ماجه ، الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ( د.ط ) دار البيان العربي ( د.ت ) .
- ١٣- مالك بن انس ، الموطأ ، تحقيق سعد اللحام ، ط(١) دار أحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- ١٤- النووي ، يحيى بن شرف ، صحيح مسلم بشرح النووي ( د.ط ) دار الفكر ، ١٩٨١ م .
- ١٥- الهندي ، علاء الدين ، كنز العمال ، ( د.ط ) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٣ م .

١٦- أبو يعلا ، محمد عبد الرحمن المباركفوري ، تحفة الاحوذى بشرح  
جامع الترمذي ، م ٤ ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٩٧٩ م .

### كتب اللغة

- ١٧- الزبيدي ، محمد العمروس ، جواهر القاموس ، (د.ط) دار الجيل  
(د.ت) .
- ١٨- الفيروز ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ،  
(د.ط) مؤسسة الرسالة ، دار البيان للتراث ، (د.ت) .
- ١٩- مصطفى ، ابراهيم وآخرون ، المعجم الوسيط ، (د.ط) دار أحياء  
التراث العربي (د.ت) .
- ٢٠- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي بن احمد الأنصاري ، لسان  
العرب (د.ط) ودار الفكر ، بيروت (د.ت) .

### كتب أصول الفقه

- ٢١- ابن جزّي ، القوانين الفقهية (د.ط) دار القلم بيروت . (د.ت)
- ٢٢- الحريري ، ابراهيم ، المدخل الفقهي العام ، ط (١٠) دار الفكر ،  
دار عمار وعمان ، ١٩٩٨ م .
- ٢٣- الحموي ، احمد بن محمد ، غمز عيون البصائر على محاسن  
الاشباه والنظائر ، طبعة الاستانة ، ١٢٩٠ هـ .
- ٢٤- الحنبلي ، الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب ، تقرير  
القواعد وتحرير الفوائد ، تصنيف أبو عبيده مشهور آل سلمان ، ط ٢ ،  
دار ابن عفان ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- ٢٥- الزرقا ، مصطفى ، المدخل الفقهي العام ، ط (١٠) دار الفكر ،  
(د.ت)
- ٢٦- السيوطي جلال الدين ، الأشباه والنظائر في قواعد الشافعية ، ط ١  
دار الكتب العلمية و بيروت ، ١٩٨٣ م .
- ٢٧- العبادي ، احمد بن قاسم ، الشرح الكبير على الورقات ، تحقيق عبد  
الله ربيع ، مؤسسة قرطبة ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- ٢٨- ابن نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم ، الأشباه والنظائر على مذهب  
أبي حنيفة النعمان ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- ٢٩- الندوي ، علي ، القواعد الفقهية ، ط ٣ ، دار القلم ، دمشق ١٩٩٤ م

## كتب الفقه

- ٣٠- ابن حزم ، علي بن احمد ابن سعيد ، المحلي ، ج ٨ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ( د . ط ) ، ١٩٨٨ م .
- ٣١- خالد ، خالد محمد ، رجال حول الرسول ، ط (٢) دار الكتاب العربي و بيروت و ١٩٧٣ م .
- ٣٢- الزحيلي ، وهبه ، الفقه على المذاهب الاربعه أدلته ، ط ٤ ، دار الفكر دمشق ، ١٩٩٧ م .
- ٣٣- سابق ، سيد ، فقه السنة ، ج ٣ ، ط ١ ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٧١ م .
- ٣٤- الشافعي ، محمد بن ادريس ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، الطبعة الأخيرة ، دار الفكر ، بيروت و ١٩٨٤ م .
- ٣٥- الشربيني ، محمد الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، ( د . ط ) دار الفكر ( د . ت ) .
- ٣٦- الصاوي ، أحمد بن محمد ، حاشية الصاوي على شرح الصغير ، الطبعة الأخيرة ، مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٩٥٢ م .
- ٣٧- ابن عابدين ، السيد محمد الامين بن عمر ، حاشية رد المختار على الدر المختار تنوير الأبصار ، ط (٢) دار الفكر ، ١٩٦٦ م .
- ٣٨- ابن قدامه ، عبد الله بن احمد ، المغني و يليه الشرح الكبير ، ( د . ط ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- ٣٩- الكاساني ، علاء الدين ، بدائع الصنائع ، ط (٢) ١٩٨٢ م .
- ٤٠- النووي ، يحيى بن شرف ، روضه الطالبين ط (٣) المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق عمان ، ١٩٩١ م .
- ٤١- النووي ، يحيى بن شرف ، المجموع شرح المهذب ، دار الفكر ، دار الفكر ( د . ط ) ( د . ت ) .
- ٤٢- النووي ، يحيى بن شرف ، المجموع شرب المهذب للشيرازي ، دار أحياء التراث العربي ( د . ط ) بيروت ، ١٩٩٥ م .

## كتب الاقتصاد

- ٤٣- الأمين ، حسن ، الودائع المصرفية النقدية واستثمار ما في الإسلام ، ط (١) دار الشروق جده و ١٩٨٣ م .
- ٤٤- البراوي ، راشد ، الموسوعة الاقتصادية ، ( ط (١) ) مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ م .
- ٤٥- بسيوني ، سعيد أبو الفتوح ، الحرية الاقتصادية في الإسلام أثرها في التنمية . ط (١) دار الوفاء والمنصورة ، مصر ، ١٩٨٨ م .

- ٤٦- البقري ، احمد ماهر ، العمل والقيمة الخلقية في الإسلام ، (د.ط) ، المكتب الجامعي ، ١٩٨٨م .
- ٤٧- الجمال ، محمد ، موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنه، ط١ دار الكتاب العربي القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٠م .
- ٤٨- حنفي ، عبد الغفار ، البورصات ، (د.ط) ، المكتب العربي الحديث ، (د.ت) .
- ٤٩- حمود ، سامي ، تطوير أعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط (١) دار الاتحاد .
- ٥٠- خالد ، خالد عبد الله ، عقد الاستثمار ، ط(١) ، مكتبة دار الملاح ، ١٩٨٩م .
- ٥١- الخطيب ، محمود ، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي (ط ٢) السعودية ١٩٩٠م .
- ٥٢- خوجة ، عز الدين محمد ، صناديق الاستثمار الإسلامية ، ط ١ ، مجموعة دلة البركة ، ١٩٩٣م .
- ٥٣- الخولي ، البهي ، الثروة في ظل الإسلام ، ط ٣ ، ١٩٧٢م .
- ٥٤- الخياط ، عبد العزيز ، الشركات في ضوء الإسلام أثرها في الاقتصاد الإسلامي ط(١) دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٩م .
- ٥٥- الراوي ، خالد وهيب الراوي ، الاستثمار مفاهيم ، تحليل ، استراتيجية ، دار المسيرة ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- ٥٦- السالوس ، علي ، البنوك والاستثمار (د.ط) مجلة الازهر ١٩٩١م .
- ٥٧- سانو ، قطب مصطفى ، الاستثمار احكامه ضوابطه في العقيدة الإسلامية ، ط١ ، دار النفائس ، الأردن ، ٢٠٠٠م .
- ٥٨- الساهي ، شوقي ، المال وطرق استثماره في الإسلام ، ط(٢) مكتبة حسان ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- ٥٩- سعيد ، محمد رافت ، المال وطرق استثماره في الإسلام ، ط(٢) مكتبة استثماره وانفاقه ، (د.ت) .
- ٦٠- شبير ، محمد عثمان ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، ط(١) ، دار النفائس ، الأردن ١٩٩٦م .
- ٦١- صيام ، احمد ، مبادئ الاستثمار ، ط(١) مكتبة دار المنهج للنشر والتوزيع ١٩٩٧م .
- ٦٢- العاني ، خالد ، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة ، ط(١) دار اسامة ، عمان ١٩٩٩م .

- ٦٣- العبادي ، عبد الله ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٦٤- عبد المنعم ، محمد ، التخطيط والتنمية في الإسلام ، (د.ط) دار البيان العربي ١٩٨٥ م .
- ٦٥- عبدة ، عيسى احمد اسماعيل يحيى ، العمل في الإسلام ، دار المعارف - القاهرة ، ( د . ط ) ( د . ت ) .
- ٦٦- العربي ، محمد عبد الله ، السنظم الإسلامية ، معهد الدراسات الإسلامية ، ( د . ط ) ، ( د . ت ) .
- ٦٧- عفر ، محمد ، ويوسف كمال ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان العربي ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٦٨- العوضي ، رفعت السيد ، في الاقتصاد الإسلامي - المرتكزات - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي ، كتاب الأمة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٦٩- فطاطة ، حسن محمد ، صناديق الاستثمار في الدول العربية ، ( د . ط ) ، المكتبة الوطنية ، الأردن ، ٢٠٠١ م .
- ٧٠- قاسم ، منى ، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين ، ط ١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
- ٧١- القرنشاوي ، حاتم ، التنمية من منظور اسلامي ، وقائع الندوة التي عقدت في المدة ٧-٣٠ ذي الحجة منشورات المجمع لملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩١ م .
- ٧٢- القضاة ، زكريا ، السلم المضاربة ، ط (١) دار الفكر عمان ١٩٨٤ .
- ٧٣- القضاة ، مصطفى ، إصلاح المال لابي بكر بن ابي الدنيا (د.ط) دار الوفاء ، المنصورة مصر ، (د.ت) .
- ٧٤- المالقي ، عائشة الشرقاوي ، البنوك الإسلامية ، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- ٧٥- محي الدين ، احمد ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ط ١ دار المناهج للنشر والتوزيع ، البحرين ، ١٩٨٦ م .
- ٧٦- مشهور ، اميرة عبد اللطيف ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، ط ١ مكتبة مدبولي القاهرة (د.ت) .
- ٧٧- المصري عبد السميع ، المصرف الإسلامي علميا ، ط (١) مكتبة وهبة القاهرة ١٩٨٨ م .
- ٧٨- مؤسسة ال البيت ، خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ، عمان ، ١٩٨٧ م .
- ٧٩- النبهان ، محمد ، أبحاث في الاقتصاد ، ومؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م .

- ٨٠- النبهان ، محمد ، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها ، ط(١) دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٩م .
- ٨١- النمري ، خلف ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي : ( د.ط ) ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٠م .
- ٨٢- هندي ، منسیر ابراهيم ، سلسلة الاسواق المالية (١) ، أدوات الاستثمار في اسواق راس مال الاوراق المالية وصناديق الاستثمار ، (د.ط) ، المؤسسة العربية المصرفية ، ABC ، البحرين ، ١٩٩٣م .
- ٨٣- الهواري ، سيد ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية و القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٨٤- الوطيان ، محمد الوطيان ، المدخل في اساسيات الاستثمار ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٩٩٠ .

### كتب التاريخ

- ٨٥- ابن كثير ، أبو الفداء حافظ الدمشقي ، البداية والنهاية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
ج	الإهداء
د	الشكر و التقدير
هـ-و	ملخص اللغة العربية
ز-ف	المقدمة
١٣-١	الفصل التمهيدي : صناديق الاستثمار
٣-٢	المبحث الأول : مفهوم صناديق الاستثمار
٩-٣	المبحث الثاني : أنواع صناديق الاستثمار ونماذج منها
١٠	المبحث الثالث : التكيف الشرعي لصناديق الاستثمار
١١	الجانب الاقتصادي لصناديق الاستثمار
١٢-١١	تقيم أداء صناديق الاستثمار
٢٨ - ١٣	الفصل الأول : الضوابط الشرعية
١٥ - ١٤	المبحث الأول : مفهوم الضابط لغة واصطلاحاً
١٤	أولاً : الضابط لغة
١٥-١٤	ثانياً : الضابط اصطلاحاً
١٦ - ١٥	المبحث الثاني : مفهوم القاعدة الفقهية لغة واصطلاحاً
١٥	أولاً : القاعدة لغة
١٦-١٥	ثانياً القاعدة اصطلاحاً



١٧-١٨	ثالثاً: الفرق بين الضابط والقاعدة الفقهية
١٨-٢٨	المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بالاستثمار
١٨-١٩	اولاً : ضوابط اصول الفقه .
١٩-٢١	الضوابط الشرعية لصناديق الاستثمار
٢١-٢٦	ثانياً : الضوابط الاقتصادية للاستثمار
٢٦-٢٨	ثالثاً : الضوابط العقدية والاخلاقية للاستثمار
٢٩-٥٧	الفصل الثاني : المنهج الإسلامي للاستثمار
٣٠-٣٩	المبحث الاول : التعريف بالاستثمار
٣٠-٣٣	اولاً : مفهوم الاستثمار لغة واصطلاحاً
٣٣	ثانياً : مبادئ الاستثمار المباح
٣٤-٣٩	ثالثاً : ادلة مشروعية الاستثمار
٣٩	المبحث الثاني : اهمية الاستثمار في الاسلام
٣٩-٤٠	اولاً : اهمية الاستثمار في الاقتصاد
٤٠	ثانياً : المعوقات التي تحول دون تكوين رؤوس الاموال
٤١-٤٢	المبحث الثالث: حكم الاستثمار من منظور اسلامي
٤٣-٤٥	المبحث الرابع : دوافع الاستثمار في الاسلام
٤٣-٤٤	اولاً : دوافع الاستثمار في الاسلام عموماً
٤٤-٤٥	ثانياً : الدوافع المباشرة للاستثمار في الاسلام
٤٦-٤٨	ثالثاً : العوامل التي تساعد على زيادة الاستثمار
٤٨-٥٧	رابعاً: معالم الاستثمار في الاسلام

١٧٧-٥٨	الفصل الثالث:دراسة تطبيقية لبعض صناديق الاستثمار في الاردن
١١١-٥٩	المبحث الاول : مؤسسة ادارة وتنمية اموال الالتمام
٩٣ -٦٠	اولا : التعريف بالمؤسسة ونشاطاتها
٦٢- ٦٠	المطلب الاول : نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي
٦٣	المطلب الثاني : مصادر اموال المؤسسة
٦٤-٦٣	المطلب الثالث : أهداف المؤسسة
٦٥	المطلب الرابع: أنشطة المؤسسة
٩٣ -٦٥	ثانيا : التحليل الاقتصادي لآعمال المؤسسة القائمة
١٠٤-٩٤	ثالثا : التقييم الفقهي في أعمال المؤسسة
٩٨-٩٤	المطلب الاول :المراجعة
١٠٠-٩٩	المطلب الثاني : الاسهم
١٠٤-١٠١	المطلب الثالث : الستندات
١٠٦-١٠٤	المطلب الرابع : الاستثمار لدى البنك الاسلامي الاردني والبنك العربي الاسلامي
١٠٩-١٠٦	المطلب الخامس :اجارة المباني
١١٠-١٠٩	المطلب السادس : المشاركة المتناقصة
١١١	المطلب السابع : بيع وشراء الاراضي
١٣٢-١١٢	المبحث الثاني : صندوق الزكاة
١١٥-١١٢	اولا التعريف بالصندوق ،نشاته ،واهدافه ،وموارده
١١٢	المطلب الاول نشأة صندوق الزكاة
١١٣-١١٢	المطلب الثاني : اهداف الصندوق
١١٣	المطلب الثالث : موارد صندوق الزكاة

١١٦-١١٣	ثانيا : مهام صندوق الزكاة
١٢٢-١١٦	ثالثا المحاور الرئيسية لخطة العمل
١٣٢-١٢٣	رابعا التحليل الفقهي لصندوق الزكاة
١٣٢-١٢٣	هل يجوز استثمار اموال الزكاة
١٦٤-١٣٣	المبحث الثالث: صندوق التنمية والتشغيل
١٣٥-١٣٣	اولا : التعريف بالصندوق
١٣٣	المطلب الاول : نشأة الصندوق
١٣٤	المطلب الثاني : موارد الصندوق
١٣٥	المطلب الثالث اهداف الصندوق
١٤٢-١٣٥	المطلب الرابع :انشطة ومجالات استثمار الصندوق
١٤٤-١٤٣	المطلب الخامس : المستفيدين من برامج الصندوق
١٥٧-١٤٥	ثانيا : التحليل الاقتصادي لانشطة الصندوق
١٥٠-١٤٥	المطلب الاول : التحليل الاقتصادي للقروض
١٥٧-١٥١	المطلب الثاني : الموقف والتحليلي المالي للصندوق
١٦٤-١٥٨	ثالثا: التحليل الفقهي لصندوق التنمية والتشغيل
١٦٠-١٥٨	المطلب الأول: القروض الانتاجية
١٦٤-١٦٠	المطلب الثاني: حكم القروض الربوية
١٧٧-١٦٥	المبحث الرابع: صندوق المعونة الوطنية
١٧١-١٦٥	أولا: التعريف بالصندوق
١٦٥	المطلب الأول: نشأة الصندوق
١٦٥	المطلب الثاني: اهداف الصندوق

١٧١-١٦٦	ثانياً: التحليل الاقتصادي لصندوق المعونة الوطنية
١٧٢	ثالثاً: التحليل الفقهي لصندوق المعونة الوطنية
١٧٥-١٧٣	الخاتمة
١٧٧-١٧٦	التوصيات
٢٢٦-١٧٨	الملاحق
٢٢٧	فهرس الايات
٢٢٨	فهرس الاحاديث
٢٢٩	فهرس الاشكال
٢٣١-٢٣٠	فهرس الجداول
٢٣٧-٢٣٢	فهرس المراجع
٢٤٢-٢٣٨	فهرس الموضوعات
٢٤٣	الملخص بالانجليزية

## Abstract

### Investment funds "Economic and Islamic study" case in the I-K-J

The investors , as regards Islamic shariah , should abide by certain restrictions to achieve the interests of both the individual and the group .

Investment according to shariah is characterised by its dedication to worship , its ethics and its restrictions as part of Islamic economic law . these restrictions organise investment activities have made a practical study on Orphans development Establishment , al-Zakah fund , Employment and Development fund , and National Aid fund .

Some of these Establishments deal with interest rates ( completely prohibited in Islamic ) although their portfolios oppose to such practices ( orphans Development Establishment 1998 )

Al-Zakah fund can't enforce Islamic law in this field besides it invested money in minor projects with little revenue .

As for employment and Development Fund . it didn't fully apply Islamic laws in profitability field , according to well-informed source there .

There is only one exception ; that is , The national Aid fund which sticks to shariah in their deals and education loans .

Thank you